وجيز
مناهل العرفان
في علوم القرآن

تأليف
الدكتور أحمد أبو ضاهر

دار العصماء

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكل طرق
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل الحاسوبي.. وغيرها
إلا بإذن خطي من دار العصماء

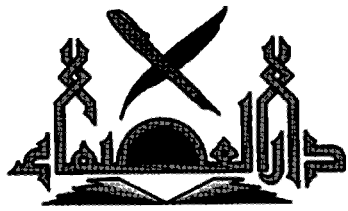

سوريا دمشق-برامكة

مقابل كراج الانطلاق الموحد - دخلة الحلبوني

هاتف : ٢٢٢٤٢٧٩ - تلفاكس : ٢٤٥٧٥٥٤

خليوي: ٠٩٤٤/٣٤٩٤٣٤ ص.ب : ٣٦٢٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل التدبر في آيات القرآن الكريم مقصداً وإتقان تلاوته هدفاً وموئلاً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ المبعوث رحمة للعالمين المؤيد بمعجزة القرآن الكريم، الدائمة إلى يوم الدين. وبعد:

هذا الكتاب الذي أسميته الوجيز في علوم القرآن مختصر لمناهل العرفان، ليس إلا مجموعة من المباحث المنتقاة من كتاب مناهل العرفان لفضيلة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، توخيت فيها السهولة والإيجاز في محاولة لتبسيط واختصار المؤلف المذكور، وذلك بما يتلاءم مع مقررات السنوات الأولى في الكليات والمعاهد الشرعية، بغية تمكين طلبة العلم الشرعي في تلك الكليات والمعاهد من تكوين أساس مفيد ونافع في هذا النوع من العلوم ؛ حيث إن كتاب مناهل العرفان بحجمه الكبير ومباحثه الكثيرة وفقراته وآرائه المتعددة، والمتشعبة فوق طاقة طلاب السنوات الأولى سواء من حيث عدد الساعات المخصصة أسبوعياً، أم من حيث قدرة هؤلاء الطلبة على استيعاب جملة ما ورد في المؤلف من مواضيع متعددة وواسعة.

راجياً من الله تعالى أن يسهم هذا الوجيز في تمكين المطلعين عليه من الحصول على الفائدة المرجوة، وأن يجعل الله هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وشوقاً إلى دراسة القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد اتبعت في هذا الوجيز الخطة التالية:

قسمت الموضوع إلى أربعة فصول كل فصل يحتوي عدداً من المباحث، يتضمن كل مبحث جملة من المطالب، وذيلته بخاتمة وفهرس لأهم المراجع وفهرس لجزئيات الموضوع.

وقمت بعزو المعلومات التي ذكرها الزرقاني إلى مصادرها مع الدلالة على الآيات القرآنية في أحكامها من السور وتخريج الأحاديث النبوية

خطة البحث :

أولاً : الفصل التمهيدي

التعريف العام بمصطلح (علوم القرآن) وتاريخه

المبحث الأول (في بيان معنى علوم القرآن)

المطلب الأول: تعريف الطرف الأول (العلم) لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف الطرف الثاني (القرآن) لغة واصطلاحاً، وذكر أسمائه وهدايته وإعجازه.

المطلب الثالث: تعريف المصطلح كمركب إضافي وكمعنى مدون

المبحث الثاني: تاريخ علوم القرآن وظهور المصطلح

بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المؤلفات القديمة والحديثة بغية تحقيق الغرض من هذا الوجيز سائلاً الله تعالى أن يكتب لي الأجر والثواب.

ثانياً: الفصل الأول

تاريخ علوم القرآن وتنزلاته

المبحث الأول: في بيان معنى علوم القرآن

المطلب الأول: تعريفات القرآن في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: القرآن أسماؤه ومواد اشتقاقه

المطلب الثالث: القرآن والعلوم الكونية والقرآن كتاب هداية وإعجاز

المبحث الثاني: تاريخ علوم القرآن وظهور المصطلح وعلوم القرآن

المطلب الأول: عهد ما قبل التدوين

المطلب الثاني: عهد التمهيد والتدوين لعلوم القرآن

المطلب الثالث: علوم القرآن في القرون المتأخرة

المبحث الثالث: نزول القرآن

المطلب الأول: معنى نزول القرآن وتنزيلاته

المطلب الثاني: كيفية تلقي جبريل للقرآن والذي نزل به

المطلب الثالث: تنجيم القرآن والحكمة في ذلك

المبحث الرابع: ظاهرة الوحي

المطلب الأول: حقيقة الوحي وأنواعه وكيفيته

المطلب الثاني: الوحي من الناحية العلمية

المطلب الثالث: الفرق بين الوحي وبين بعض المظاهر الإنسانية للرسول ﷺ

المبحث الخامس: أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن الكريم

المطلب الأول: فوائد معرفة أول ما نزل وآخرما نزل

المطلب الثاني: أقوال العلماء في معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

المطلب الثالث: أمثلة من أوائل وأواخر ما نزل

المبحث السادس: في أسباب النزول

المطلب الأول: معنى سبب النزول

المطلب الثاني: فوائد معرفة سبب النزول

المطلب الثالث: طرق معرفة أسباب النزول والتعبير عنها

المطلب الرابع: العموم والخصوص في القرآن

ثالثاً: الفصل الثاني

طبيعة القرآن من حيث الشكل والمضمون

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف

المطلب الأول: ما ورد في نزول القرآن بهذا الخصوص من أحاديث

المطلب الثاني: الأحرف السبعة عند العلماء

المطلب الثالث: فوائد معرفة سبب اختلاف القراءات

المطلب الرابع: المصحف العثماني والأحرف السبعة

المبحث الثاني: المكي والمدني في القرآن

المطلب الأول: مصطلحات العلماء في المكي والمدني وطرق الوصول إليها

المطلب الثاني: فوائد العلم بالمكي والمدني وضوابط معرفة ذلك

المطلب الثالث: الفروق بين المكي والمدني

المبحث الثالث: جمع القرآن وما يتعلق به

المطلب الأول: جمع القرآن في عهد الرسول ﷺ

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق

المطلب الثالث: جمع القرآن في عهد عثمان

المبحث الرابع: في ترتيب آيات القرآن وسوره

المطلب الأول: ما افتقده زيد في الجمع الأول وأثبته بعد السؤال عنه

المطلب الثاني: معنى الآيات وطرق معرفتها

المطلب الثالث: عدد آيات القرآن وفوائد معرفة ذلك

المطلب الرابع: معنى السورة والحكمة من تسوير القرآن وترقيمه

المبحث الخامس: في كتابة القرآن ورسمه

المطلب الأول: الكتابة وشأنها في الإسلام وما قبله

المطلب الثاني: كتابة القرآن ورسمه وقواعد الرسم

المطلب الثالث: آراء العلماء في رسم المصحف

المبحث السادس: في القراءات

المطلب الأول: معنى القراءات لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني:أنواع القراءات من حيث السند

المطلب الثالث:طبقات المقرئين وأعداد القراءات

المطلب الرابع: أنواع القراءات من حيث السند

المطلب الخامس:حكم القراءة الشاذة

رابعاً : الفصل الثالث

في التفسير والمفسرين

المبحث الأول: أصول التفسير وقواعده

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير وقواعده

المطلب الثاني: نشأة علم التفسير واستخدامه

المطلب الثالث: أنواع التفسير وأقسامه

المطلب الرابع: تأويل القرآن الكريم وخلاصة الفرق بين التفسير والتأويل

المبحث الثاني: المنهج المأثور للتفسير

المطلب الأول: التعريف بالمنهج المأثور وقيمته

المطلب الثاني: تدوين التفسير بالمأثور

المطلب الثالث:شروط التفسير بالمأثور وضوابطه

المطلب الرابع: مدى ارتباط السنة بالقرآن

المبحث الثالث : المنهج اللغوي في التفسير

المطلب الأول: اللغة العربية والتفسير

المطلب الثاني:ضوابط التفسير اللغوي

المطلب الثالث:اللغة والتفسير الإفرادي للقرآن

المطلب الرابع:قيمة قواعد النحو والإعراب في التفسير

المبحث الرابع: المنهج العقلي والاجتهادي في التفسير

المطلب الأول: التعريف بالتفسير العقلي وموقف العلماء منه

المطلب الثاني: مدى المنهج الفعلي الاجتهادي في التفسير

المطلب الثالث:مجال الاجتهاد في التفسير العقلي

المطلب الرابع: شروط المفسر وضوابط التفسير العقلي

المطلب الخامس:التعارض بين التفسير العقلي والتفسير بالمأثور

المبحث الخامس : التفسير الإشاري

المطلب الأول:التعريف بالتفسير الإشاري وشرعيته

المطلب الثاني:شروط التفسير الإشاري وموقف العلماء منه

المطلب الثالث: التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن الكريم

المبحث السادس: دلالات النظم القرآني وقواعد التفسير

المطلب الأول: القريب والمعرب والمترادف

المطلب الثاني:الفصل والوصل والإيجاز والإطناب

المطلب الثالث: الاستعارة والتشبيه

المطلب الرابع:الحقيقة والمجاز الصريح والكناية والتعريض

خامساً : الفصل الرابع

المحكم والمتشابه في القرآن الكريم والناسخ والمنسوخ

المبحث الأول: المحكم والمتشابه

المطلب الأول: المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: آراء العلماء في المحكم والمتشابه

المطلب الثالث: نشأة المتشابه وأقسامه

المطلب الرابع: أنواع المتشابهات

المبحث الثاني: الناسخ والمنسوخ

المطلب الأول: النسخ لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل منهما

المطلب الثالث: الفروق بين النسخ والتخصيص

المطلب الرابع: الحكمة من النسخ

المطلب الخامس: ما يتناوله النسخ

المطلب السادس: أنواع النسخ في القرآن
المطلب السابع: فيما يعرف به النسخ
المبحث الثالث: النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة
المطلب الأول: نسخ القرآن بالقرآن ونسخه بالسنة
المطلب الثاني: نسخ السنة بالقرآن
المطلب الثالث:نسخ السنة بالسنة
المطلب الرابع:نسخ القياس والنسخ به
المطلب الخامس:نسخ الإجماع والنسخ به
المبحث الرابع: أسلوب القرآن الكريم
المطلب الأول: الأسلوب لغة واصطلاحاً
المطلب الثاني: خصائص أسلوب القرآن
المطلب الثالث:الإعجاز القرآني وما يتعلق به
المطلب الرابع: أسلوب القرآن وأسلوب الحديث
المبحث الخامس: النقل والترجمة لمعاني القرآن
المطلب الأول: في معنى الترجمة ودواعي ترجمة القرآن
المطلب الثاني:الترجمة الحرفية والطاقة الإنسانية
المطلب الثالث: حكم ترجمة معاني القرآن
المطلب الرابع: شروط الترجمة وضوابطها
المطلب الخامس: أهمية ترجمة معاني القرآن لغير اللغة العربية
سادساً : فهرس المصادر والمراجع
سابعاً : فهرس الموضوعات

الفصل التمهيدي

التعريف العام لمصطلح (علوم القرآن) وتاريخه

المبحث الأول: في بيان معنى علوم القرآن

المبحث الثاني: تاريخ علوم القرآن وظهور المصطلح

المبحث الأول
في بيان معنى علوم القرآن في المطالب التالية

المطلب الأول: تعريف الطرف الأول من المصطلح والعلم : لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: تعريف الطرف الثاني (القرآن) لغة واصطلاحاً وبيان أسمائه والإشارة إلى هدايته وإعجازه .

المطلب الثالث: تعريف المصطلح كمركب إضافي وكفن مدون .

المطلب الأول : تعريفات القرآن في اللغة والاصطلاح

لما كان موضوع الكتاب متعلقاً بمباحث علوم القرآن، فإن منهج البحث الشكلي يقتضي أن أبين معاني أحد طرفيه وهو كلمة علوم ثم يأتي بعد ذلك بيان المراد بهذا المركب الإضافي وعلاقة كل من المضاف والمضاف إليه ببعضهما البعض.

فأما كلمة العلوم: فهي جمع علم، والعلم في اللغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة، وأما من حيث الاصطلاح، فقد تداولته اصطلاحات مختلفة عند كل من الحكماء والمتكلمين والماديين وعند علماء الشرع، وعلماء التدوين، والذي يعنينا مما ورد من تعريفات لكلمة العلم إنما هو العلم في اصطلاح علماء التدوين لكون موضوع علوم القرآن أصبح فناً مدوناً، كغيره من العلوم الشرعية وغير الشرعية.

ومن أهم ما ورد من تعريفات: أنه يطلق أي العلم على المسائل المضبوطة بجهة واحدة، بصرف النظر عن كون هذه المسائل كلية أو جزئية ضرورية أو غير ضرورية، أو شخصية أو غير شخصية، كعلم الحديث رواية.

وقيل: العلم يطلق على طائفة من المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة.

وقيل: العلم هو إدراك تلك المعارف السالفة، أو هو ملكة الاستحصال التي تستحصل بها تلك المعارف.

لفظ القرآن في اللغة: ذهب العلماء في لفظ القرآن مذاهب متعددة، فهو عند بعضهم مهموز؛ وعند البعض الآخر غير مهموز، فمن رأى أنه غير مهموز الإمام الشافعي، والفراء والأشعري، حيث يقول الإمام الشافعي: ((إن لفظ القرآن المعرف بأل ليس مشتقاً ولا مهموزاً، بل ارتجل علماً على الكلام المترل على النبي محمد ﷺ، وأن القرآن لم يؤخذ من قرأت، ولو أخذ من قرأت لكان كل ما قرئ قرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل[1] .

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦٢/٢

ويقول الفراء:[1] إنه مشتق من القرائن، جمع قرينة؛ لأن آياته يشبه بعضها بعضاً؛ فكأن بعضها قرينة على بعض، وواضح أن النون في (قرائن أصلية) [2]ويقول الأشعري[3]: إنه مشتق من (قرن الشيء) إذا ضمه إليه؛ لأن السور والآيات تقرن فيه ويضم بعضها إلى بعض[4] والأقوال الثلاثة بعدم الهمز تدل على أن لفظ القرآن بعيد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة.

بينما ذهب آخرون منهم الزجاج[5]واللحياني[6] إلى القول : إن القرآن مهموز على وزن فعلان مشتق من القرء بمعنى الجمع، ومنه قرأ الماء في الحوض إذا جمعه؛ لأنه جمع ثمرات الكتب السابقة، وممن قال بذلك الزجاج[7] ، أما اللحيائي فيقول: إنه مصدر مهموز بوزن الغفران مشتق من قرأ بمعنى تلا، سمي به المقروء تسمية للمفعول بالمصدر[8]. والواقع أن العرب قد عرفوا لفظ قرأ بمعنى غير معنى التلاوة. فهم يقولون: هذه الناقة لم تقرأ سلًى[9] قط بمعنى أنها لم تلد ولداً. والرأي الأخير هو الرأي الراجح والمختار فلفظ القرآن مهموز، وإذا حذف همزه، فإنما ذلك للتخفيف، وإذا دخلته (أل) بعد التسمية فإنما

---

(١) الفراء: هو يحيى بن زياد الديلمي، يكنى أبا زكريا وهو أحد نحاة الكوفة وأئمتها المشهورين في اللغة، له كتاب معاني القرآن توفي سنة ٢٠٧هـ وفيات الأعيان ٢٢٨/٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي ٨٧/١

(٣) الأشعري: هو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي تنسب إليه الطائفة الأشعرية، وله مؤلفات عدة في الرد على المبتدعة من الجهمية، والخوارج وغيرهم توفي سنة ٣٢٤هـ ؛وفيات الأعيان ٣٢٦/١

(٤) البرهان-للزركشي ٢٧٧/١

(٥) الزجاج: هو إبراهيم بن كسري، ويكنى أبا إسحاق. صاحب كتاب معاني القرآن توفي سنة ٣١١هـ- أنباء الرواة ١٦٣/١

(٦) اللحياني: هو علي بن حازم، لغوي مشهور توفي سنة ٢١٥هـ وفيات الأعيان

(٧) البرهان-٢٧٨/١

(٨) الإتقان-٨٧/١

(٩) السلى: جلدة فيها الولد من الناس والمواشي والجمع أسلاء، القاموس المحيط للفيروز آبادي،فصل السين، باب الواو والياء.

هو للمح الأصل لا للتعريف[1] .

ولابد من الإشارة إلى أن قرأ بمعنى تلا قد أخذها العرب من أصل آرامي وتداولوها، حيث إن من المعروف أن اللغات الآرامية والحبشية والفارسية تركت في العربية أثـــاراً لا تنكر، لأنها كانت لغات الأقوام المتحدثة المجاورة للعرب في القرون السابقة للهجرة.

لفظ القرآن في الاصطلاح: هناك إطلاقات متعددة في الاصطلاح للقـــرآن إلا أن أهم تلك الاطلاقات ما قال به المتكلمون والأصوليون والفقهاء وعلماء اللغة. فقد عـــرَف هؤلاء القرآن إصطلاحاً: بأنه اللفظ المترل على النبي محمد ﷺ من أول الفاتحـــة إلى آخـــر سورة الناس المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته المعجز ولـــو بأصـــغر سورة منه.

هذا التعريف يمتاز عن غيره لأنه جمع بين الإعجاز والتترل على النبيﷺ والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، والتعبد بالتلاوة. وهي لا شك خصائص عظمى امتـــاز بهـــا القرآن الكريم.

المطلب الثاني: أسماء القرآن ومواد اشتقاقه :

للقرآن أسماء كثيرة، من أسمائه الفرقان. قال الله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[2] ولفظ الفرقان في الأصل آرامي، ومادته تفيـــد معـــنى التفرقة، كأن في هذه التسمية إشعاراً بتفرقة هذا الكتاب بين الحق والباطل.

ومن أسمائه الكتاب: قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾[3] وألفاظ الكتابة، من أصل آرامي، وفيها معنى الجمع؛ لأن الكتابة جمع للحروف، فاشتق الكتاب لـــذلك؛ لأنه يجمع أنواعاً من القصص، والآيات والأحكام.

---

(١) مناهل العرفان- الزرقاني ١/١٤، مباحث في علوم القرآن، د.صبحي الصالح، ص: ١٢.

(٢) سورة الفرقان-آية-١

(٣) سورة البقرة-آية-٢

ومن أسمائه الذكر: قال الله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ [1] وهو عربي خالص، ومعناه الشرف، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ [2] ومنها التنزيل: قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [3] وهو عربي خالص، كذلك يشعر بأنه وحي يوحى ويتنزل على قلب الرسول الكريم ﷺ.

وهذه الأسماء هي الشائعة والمشهورة غير أن البعض منهم قد بالغ في تعداد أسماء القرآن؛ فالزركشي يذكر منها خمسة وخمسين اسماً نقلاً عن القاضي شيذله[4]، إلا أن الملاحظ على هذه الأسماء الخلط بين التسمية والوصف.

ومن أسماء القرآن مثلاً (العلي) لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[5] ومنها المجيد لقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [6] ومنها العزيز لقوله تعالى﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ [7] ومنها العربي لقوله تعالى: ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[8].

المطلب الثالث : القرآن والعلوم الكونية

إن القرآن الكريم حض على معرفة العلوم الكونية بمختلف أنواعها ومسمياتها كعلم الهندسة، والحساب، والفلك، وعلم الاقتصاد والاجتماع، وعلم الطبيعة والكيمياء، وعلم الحيوان والنبات، كما حث القرآن على الانتفاع بكل ما يقع تحت نظر الإنسان في هذا

---

(١) سورة الأنبياء-آية-٥٠

(٢) سورة الأنبياء-آية-١٠

(٣) سورة الشعراء-آية-١٩٢

(٤) شيذله: هو الفقيه الشافعي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك، مؤلف البرهان في مشكلات القرآن، توفي سنة ٤٩٤هـ، وفيات الأعيان ١/٣٧١ .

(٥) سورة الزخرف-آية-٤

(٦) سورة البروج-آية-٢١-٢٢

(٧) سورة فصلت-آية-٤١

(٨) سورة الزمر-آية-٢٨

الوجود قال الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1] وقال أيضاً: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2] فلا يليق بالمسلمين وهم المخاطبون بهذا أن يفروا من وجه هذه المنافع العامة، ولا أن يزهدوا في علوم الكون، ولا أن يحرموا أنفسهم من فوائد التمتع بثمرات هذه القوى الطبيعية التي أودعها الله لخلقه. ولهذا نص علماء المسلمين على أن تعلم هذه العلوم يعدُ من فروض الكفاية، ذلك لأن البقاء للأصلح، وحضارة الأمم إنما تقوم على السبق في حلبة الصناعات والفنون. قال الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾[3] والنبي ﷺ يقول: «المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف وفي كل خير، إحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا. ولكن قل: قدّر الله، وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان» ، وبالرغم من حض الإسلام على تلك العلوم والمعارف إلا أن شيئاً منها لا يعد من علوم القرآن؛ لأن القرآن لم يترل ليدلل على نظرية علمية ولا ليقرر قانوناً علمياً معيناً؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين الشيء يحث القرآن على تعلمه في عمومياته أو خصوصياته، وبين علم يدل القرآن على مسائله، أو يرشد إلى أحكامه، أو يكون ذلك العلم خادماً للقرآن، بمسائله وأحكامه أومفرداته؛ فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني وهو ما ينبغي إدراجه تحت صنف من أصناف علوم القرآن الكريم ، وتحقيق القول فيما سبق ذكره: أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، من أجل هذين الهدفين نزل، وفيهما تحدث، وعليهما دل، فكل علم يتصل بالقرآن من جهة قرآنيته، أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه فذلك من علوم القرآن، وهذا ظاهر في العلوم الدينية والعربية.

---

(١) سورة يونس-آية-١٠١

(٢) سورة الجاثية-آية-١٣

(٣) سورة الأنفال-آية-٦٠

المبحث الثاني
تاريخ علوم القرآن

المطلب الأول : عصر ما قبل التدوين .

المطلب الثاني : عصر التمهيد والتدوين لعلوم القرآن.

المطلب الثالث : علوم القرآن في القرون المتأخرة بدءاً من القرن السادس وحتى الآن.

المطلب الأول : عصر ما قبل التدوين

من المعلوم أن الصحابة كان معظمهم أميين، و لم تكن أدوات الكتابة متيسرة لديهم؛ فكان ذلك حائلاً دون التأليف في هذا العلم، والنبي ﷺ كان ينهى الصحابة عن كتابة أي شيء عنه غير القرآن، حيث قال لهم في أول العهد بنزول الوحي: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج. ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» [1] وقال ذلك مخافة أن يختلط القرآن بما ليس منه. وبالرغم من أمية معظم الصحابة فقد كانوا يفهمون ما ينزل على رسول الله ﷺ من الآيات البينات، فإذا أشكل عليهم فهم شيء من القرآن سألوا عنه النبي ﷺ كسؤالهم لما نزل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [2] فقالوا أينا لم يظلم نفسه، ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [3] أما رسول الله ﷺ فقد آتاه الله الكتاب وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيماً. فلم تكن الحاجة ماسة إلى وضع تآليف في علوم القرآن في عهده أو عهد أصحابه[4].

وظلت علوم القرآن تروى بالتلقين والمشافهة على عهد رسول الله ﷺ، ثم على عهد أبي بكر وعمر، حتى خلافة عثمان حيث بدأ اختلاط العرب بالأعاجم، وأمر عثمان أن يجتمع المسلمون على مصحف واحد وأن تنسخ مصاحف للأمصار. وسأبين تفصيل ذلك والأسباب الداعية إليه.

وبتوحيد المسلمين على مصحف واحد بأمر من عثمان يكون بذلك قد وضع الأساس لما سمي فيما بعد ((بعلم رسم القرآن أو علم الرسم العثماني)) ثم تطور هذا العلم إلى ما يعرف بعلوم القرآن، وعلوم القرآن وإن كانت مستمدة من مجموعة العلوم الدينية

---

(١) رواه مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب تغليظ الكذب.

(٢) سورة الأنعام-آية-٨٢

(٣) سورة لقمان-آية-١٣

(٤) البرهان، ١٤/١

والعلوم العربية، إلا أنها علوم مستقلة، قائمة بذاتها وهي مجموعة مباحث تتعلق بالقرآن من حيث نزوله وترتيبه وجمعه، وكتابته، وقراءته وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه ونحو ذلك، وفائدة هذا العلم ترجع إلى الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم، وإلى التسلح بالمعارف القيمية فيه. وقد اشتهر أيضاً أن الإمام علي ﷺ أمر أبا الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩هـ، بوضع بعض القواعد للمحافظة على سلامة اللغة العربية؛ فكان علي بذلك واضع الأساس لعلم إعراب القرآن.

المطلب الثاني : عصر التمهيد والتدوين لعلوم القرآن

انقضى عصر الخلافة الراشدة وجاء عصر بني أمية، وهمة مشاهير الصحابة والتابعين متجهة إلى نشر علوم القرآن بالرواية والتلقين لا بالكتابة والتدوين، ولكن هذه الهمة كانت بمنزلة التمهيد للتدوين والكتابة.

وعلى رأس من ضرب بسهم وفير في هذا التمهيد الخلفاء الأربعة وابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير وكلهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة والحسن البصري وسعيد بن جبير، وزيد بن أسلم بالمدينة، وهؤلاء من التابعين. ثم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ومالك بن أنس وغيرهم من تابعي التابعين، وهؤلاء جميعاً يعدُون من واضعي الأساس لما يسمى بعلم التفسير، وعلم أسباب النزول، وعلم الناسخ والمنسوخ. وعلم غريب القرآن، ونحو ذلك. ثم جاء عصر التدوين فألفت كتب في أنواع علوم القرآن. واتجهت الهمم قبل كل شيء إلى التفسير، باعتباره أساس العلوم القرآنية لما فيه من التعرض لها في كثير من المناسبات عند شرح الكتاب العزيز، ومن أوائل الكاتبين في التفسير شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وتفاسير هؤلاء جامعة لأقوال الصحابة والتابعين وهم من علماء القرن الثاني، ثم تلاهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وكتابه من أجلَ التفاسير وأعظمها؛ لأنه أول من عرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، كما عرض

للإعراب والاستنباط، وبقيت العناية قائمة بالتفسير حتى عصرنا هذا.

أما علوم القرآن الأخرى، ففي مقدمة المؤلفين فيها: علي بن المديني، شيخ البخاري، إذ ألف في أسباب النزول، وأبو عبيد القاسم بن سلام إذ كتب في الناسخ والمنسوخ وكلاهما من علماء القرن الثالث؛ وفي مقدمة من ألف في غريب القرآن أبو بكر السجستاني وهو من علماء القرن الرابع، وفي طليعة من ألف في إعراب القرآن علي بن سعد الحوفي، وهو من علماء القرن الخامس، ومن أوائل من كتب في مبهمات القرآن أبو القاسم عبد الرحمن المعروف بالسبيلي. وهو من علماء القرن السادس.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوثه باعتبارها من علوم القرآن نظراً إلى أن الحديث شارح للقرآن ومبين لمبهماته، ومفصل لمجمله ومخصص لعامه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [1] وقد كانت طريقة أولئك المؤلفين طريقة استيعاب واستقصاء يعمد أصحابها إلى الإحاطة بجزئيات القرآن. وذكر العلماء أن لا أحد قبل المائة الرابعة للهجرة ألف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون؛ لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف. مع العلم أن هذه العلوم كانت مجموعة في صدور المبرزين منهم كالإمام الشافعي وغيره.

المطلب الثالث: علوم القرآن في القرون المتأخرة

ذكر العلماء أن أول عصر ظهر فيه اصطلاح علوم القرآن هو القرن الخامس؛ وذلك بظهور كتاب (البرهان في تفسير القرآن) لعلي بن إبراهيم الحوفي سنة ٤٣٠. وليس هذا الكتاب أكثر من تفسير يشتمل على بعض علوم القرآن.وفي القرن السادس ألف ابن الجوزي كتابين أحدهما (فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن) والثاني (المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن) وهما مخطوطان في دار الكتب بالقاهرة.وفي القرن السابع صنف علم الدين السخاوي كتابه (جمال القراء وكمال الإقراء) وكتب أبو شامة المقدسي (المرشد الوجيز

---

(١) سورة النحل -آية-٤٤

فيما يتعلق بالقرآن العزيز) وفي القرن الثامن ألف بدر الدين الزركشي البرهان في علـــوم القرآن وفي القرن التاسع كثر التأليف، فصنف جلال الدين البلقيني كتاب (مواقع العلـــوم في مواقع النجوم) ، ثم ألف السيوطي (٩١١)كتابه التحبير في علـــوم التفســـير وأتبعـــه (بالاتقان في علوم القرآن) ذكر في هذا الكتاب ثمانين نوعاً من أنواع علوم القـــرآن. وفي القرن الأخير أقبل كثير من العلماء على تصنيف الكتب حول القـــرآن الكـــريم وتاريخـــه وعلومه. فألف الشيخ طاهر الجزائري (التبيان لبعض المباحث المتعلقة بـــالقرآن) وألـــف الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (محاسن التأويل) وألف الشـــيخ محمـــد عبـــد العظـــيم الزرقاني(مناهل العرفان) وهو الكتاب الذي أوجزه في هذا المؤلَّف، وألف السيد مصطفى صادق الرافعي (إعجاز القرآن) والسيد الإمام محمد رشيد رضا (تفسير القرآن الحكـــيم) وأخيراً ألف الدكتور محمد عبد الله دراز كتابه (النبأ العظيم عن القرآن الكريم).

المبحث الثالث
في نزول القرآن وفيه المطالب التالية

المطلب الأول: معنى نزول القرآن وتنزلاته

المطلب الثاني: كيفية تلقي جبريل للقرآن والذي نزل به

المطلب الثالث: تنجيم القرآن على النبي ﷺ والحكمة في ذلك

المطلب الأول: معنى نزول القرآن وتنزلاته

إن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله، وهو أساس كذلك للتصديق بنبوة سيدنا محمد ﷺ، وهو الأساس للإيمان بأن الإسلام هو دين الحق. والحديث عن معنى نزول القرآن وتنزلاته ضمن إطار الفقرات التالية:

أ-معنى نزول القرآن لغة واصطلاحاً

إذا أطلق النزول في اللغة ينصرف إلى معنيين (**الأول**): الحلول في مكان ما يقال نزلت في المدينة، أو نزلت في الفندق. (**الثاني**): يطلق أكثرها على الانحدار من الأعلى إلى الأسفل يقال: نزلت من رأس الجبل، أو نزلت إلى الوادي، ويطلق على تحريك الشيء من الأعلى إلى الأسفل، وإن المعنيين لا يرادان بالنسبة لنزول القرآن؛ بسبب نسبة المكان والجسمية لله سبحانه وتعالى وللقرآن؛ لأن القرآن ليس جسماً حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو، سواء أريد بذلك الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية، أم أريد الكلمات نفسها: أم أريد اللفظ المعجز؛ لتنزه ذلك كله عن الحوادث وأعراض الحوادث.

وأما نزول القرآن في الاصطلاح، فهو الإعلام في جميع إطلاقاته إما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة، أو متعلقها، فإنزاله الإعلام به بوساطة ما يدل عليه من النقوش بالنسبة لإنزاله في اللوح المحفوظ، وفي بيت العزة في السماء الدنيا؛ وإما بوساطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقية بالنسبة لإنزاله على قلب الرسول ﷺ، والعلاقة بين المعنيين هي علاقة لزوم؛ لأن إنزال الشيء إلى شيء آخر يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء إن كان عاقلاً، ويستلزم إعلام من يطلع عليه من الخلق به مطلقاً؛ وإن تأويل الإنزال بالإعلام هو الأقرب والأوفق بالمقام وذلك من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام، ولا ريب أن القرآن كلام فتأويل إنزاله بالإعلام، رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه، ومفهوم من تحققه.

ثانيها: أن المقصود من ثبوت القرآن في اللوح المحفوظ وفي سماء الدنيا وفي قلب النبيﷺ، هو إعلام الخلق في العالمين العلوي والسفلي بما شاء الله دلالة البشر عليه من هذا

الحق.

ثالثها: أن تفسير الإنزال بالإعلام ينسجم مع القرآن بأي إطلاق من إطلاقاته وعلى أي تنزيل من تنزلاته؛ وقد جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة، من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ [2] وقال النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» [3].

ب-تنزلات القرآن :

إن القرآن الكريم لم يترل على النبي ﷺ مباشرة من الله سبحانه وتعالى، وإنما له تنزلات ثلاثة:

التنزل الأول إلى اللوح المحفوظ: قال الله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [4] وكان هذا التنزل جملة لا مفرقاً، وكان بطريقة وفي وقت لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ولا بد أن تكون هناك حكمة من كيفية هذا التنزل تتمثل في الدلالة على مظاهر عظمة الخالق سبحانه وتعالى. وفي هذا التنزل إشارة إلى وجوب الإيمان باللوح المحفوظ وما كتب فيه؛ لأن في هذا الإيمان أثراً في استقامة المؤمن وإخلاصه لربه.

التنزل الثاني: قال تعالى مشيراً إليه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [5] وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [6] وقال النبي ﷺ: «فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل يترل به على النبي ﷺ» [7].وورد عن ابن عباس قوله:

---

(١) سورة الإسراء-١٠٥

(٢) سورة المؤمنون-٢٩

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

(٤) سورة البروج-٢٢-٢٣

(٥) سورة الدخان-٣

(٦) سورة القدر-١

(٧) أخرجه البخاري، نفس المرجع السابق.

«أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة».

فما ورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية كلها تشير إلى تنزل القرآن جملة واحدة في ليلة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في ليلة القدر؛ لأنه المتبادر من نصوص الآيات ومن نصوص الأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ.وذكر العلماء أن الحكمة في هذا النزول هي تفخيم أمره وأمر من نزل عليه بإعلام سكان السموات والأرض أن هذا آخر الكتب المنزلة وعلى آخر رسول .

التنزل الثالث: ويمثل هذا التنزل المرحلة الأخيرة التي شع النور على العالم ووصلت هداية الله إلى الخلق، وكان هذا النزول بوساطة الوحي جبريل عليه السلام حيث كان يهبط به على قلب النبي ﷺ. قال الله تعالى مخاطباً رسوله الكريم: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[1] ولكن هناك من العلماء المعاصرين من تحفظ على تلك التنزلات الثلاثة رغم صحة أسانيد ما ورد بخصوص ذلك من أدلة؛ لأن مجرد صحة الأسانيد في هذا القول لا يكفي لوجوب اعتقاده، فكيف وقد نطق القرآن بخلافه؛ لأن القرآن لم يصرح إلا بتفريق وتنجيم القرآن[2].

المطلب الثاني: كيفية تلقي جبريل للقرآن الكريم وما الذي نزل به

أ-كيفية تلقي جبريل وعمن تلقى: إن كيفية تلقي جبريل للقرآن أمر من الأمور الغيبية، ولا أحد يجزم بصحة أو عدم صحة أمر من الأمور الغيبية إلا من خلال ما ورد في القرآن الكريم أو من خلال ما جاء على لسان رسول الله ﷺ. وحيث إنه لم يرد في القرآن ولا في السنة ما يشير بشكل قاطع إلى كيفية هذا التلقي؛ فإن ما ورد من أقوال العلماء لا يعدو كونه مجرد اجتهاد شخصي، أضف إلى ذلك أن هذا الموضوع لا يتعلق به غرض الباحث ما دام أن هناك قطعاً بأن مرجع التنزيل هو الله وحده.

ب-الذي نزل به جبريل: إن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ، هو القرآن بألفاظه

---

(١) سورة الشعراء-آية- ١٩٣ -١٩٥

(٢) مباحث في علوم القرآن. د. صبحي الصالح ص٤١

الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس. وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده، لا صلة لجبريل ولا لغيره في إنشائها وترتيبها، بل الذي رتبها هو الله، ولذلك تنسب إليه دون ما سواه، وليس جبريل ومحمد وبقية الخلق إلا ناطقين بالقرآن وليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول ﷺ، وإبحائه إليه، وليس للرسول ﷺ، في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾[1] وقال تعالى مؤكداً أن محمداً لا يملك من الأمر شيئاً: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[2] ولا بد من الإشارة إلى التمييز بين القرآن وبين الحديث القدسي والحديث النبوي؛ وخلاصة القول في ذلك إن القرآن أُوحيت ألفاظه ومعانيه من الله سبحانه وتعالى إتفاقاً، وأن الحديث القدسي أُوحيت ألفاظه من الله على المشهور. والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول ﷺ، ويمتاز القرآن بخصائص منها: الإعجاز والتعبد بتلاوته ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص.

مدة نزول القرآن: لقد ابتدأ هذا الإنزال من مبعث الرسول ﷺ، وانتهى بقرب انتهاء حياته، وتقدر هذه المدة بنحو ثلاثة وعشرين عاماً، وذلك في أرجح الروايات، ثلاثة عشر عاماً في مكة المكرمة، وعشرة أعوام في المدينة المنورة؛ أما بداية نزول القرآن على سيدنا محمد ﷺ، فقد ورد بهذا الخصوص جملة أقوال سنقف على أشهرها؛ **يقول الشعبي:** لقد بدأ نزول القرآن في ليلة القدر ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وهو بذلك يجمع في هذا الرأي بين قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[3]

---

(١) سورة النمل-آية-٦

(٢) سورة الحاقة-آية-٤٤-٤٧

(٣) سورة القدر-آية-١

وقول الله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾[1] فيكون المراد أنه تعالى ابتدأ إنزاله في ليلة مباركة ووصف هذه الليلة بأنها ليلة القدر[2].

المطلب الثالث: تنجيم القرآن والحكمة في ذلك

بينت في المطلب السابق أن بداية نزول القرآن كان في ليلة القدر ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات متدرجاً مع الوقائع والأحداث. والدليل على تفرق هذا النزول وتنجيمه قوله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾[4]، وقد روي أن الكفار من يهود ومشركين عابوا على النبي ﷺ، نزول القرآن مفرقاً واقترحوا عليه أن يترل جملة واحدة، فأنزل الله تلك الآيتين رداً عليهم، وهذا الرد يدل على أمرين: **أحدهما**: أن القرآن نزل مفرقاً على النبي ﷺ.

والثاني: أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملة واحدة، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء، حتى كاد يكون إجماعاً[5]، ويفهم من روايات شتى أن القرآن نزل خمس آيات خمس آيات ليتيسر حفظه على المؤمنين في كل جيل، وينسب إلى الإمام علي كرم الله وجهه، قوله: «أنزل القرآن خمساً خمساً إلا سورة الأنعام، ومن حفظ خمساً خمساً لم ينسه»[6]، وأحياناً كان يترل عشر آيات وأكثر وأقل، وقد صح نزول عشر آيات في

---

(١) سورة الإسراء-آية-١٠٦

(٢) البرهان ٢٢٨/١

(٣) سورة الإسراء-آية-١٠٦

(٤) سورة الفرقان-آية-٣٢-٣٣

(٥) مناهل العرفان ٥٣/٢

(٦) مباحث في علوم القرآن-د. صبحي الصالح حاشية، ص: ٣٨.

قصة الإفك جملة[1] ، وصح نزول آية وحدها، أو بعض آية، وعلى هذا المنوال ظل القرآن يترل نجوماً ليقرأه النبي ﷺ على مكث، ويقرأه الصحابة ومن بعدهم شيئاً بعد شيء. يتدرج مع الأحداث والوقائع والمناسبات الفردية والاجتماعية، التي تعاقبت في حياة الرسول ﷺ.

أسرار التدرج في نزول القرآن:

إن أسرار التدرج في نزول القرآن تكمن في الحكم التالية:

أ-تجاوب الوحي مع الرسول ﷺ، بغية تثبيت فؤاده بما يتجدد نزوله من القرآن بعد كل حادثة وتيسير حفظه عليه. وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى هذه الحكمة بقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ لأن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى لقلب الرسول ﷺ، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به، وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدث له من السرور ما تعجز عن وصفه العبارة.

ب-مراعاة القرآن خيال العرب وأخذ أسماعهم بما فيه من أنباء الرسل مع أقوامهم؛ بتكرار صور مختلفة وأساليب متنوعة؛ فتزداد حلاوته كلما تكررت، بالإضافة إلى تربيتهم علماً وعملاً؛ فالأمة العربية كما هو معلوم أمة أمية في معظمها، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكاتبين منهم على ندرتهم.

جـ-التمهيد لكي يسهل عليهم التخلي عن عقائدهم الباطلة وعباداتهم الفاسدة وعاداتهم السيئة، وذلك بأن يراضوا على هذا التخلي شيئاً فشيئاً، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً، وفي الوقت ذاته تمهيد لهم لكمال تحليهم بالعقائد الحقة، والعبادات الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، لهذا بدأ الإسلام بإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء وإبعادهم عن الشرك.

---

(١) هذه الآيات العشر من سورة النور من آية ١١-٢١ وفيها برأ الله السيدة عائشة أم المؤمنين من الإفك والبهتان العظيم وهي قصة مشهورة في كتب السيرة والتفسير.

د–تثبيت قلوب المؤمنين وتسليحهم بعقيدة الصبر والعزيمة واليقين، بسبب ما كان يقصه عليهم القرآن بين الفترة والأخرى والحين بعد الحين، من قصص الأنبياء والمرسلين، وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين، وما وعد الله به عباده الصالحين من النصر والأجر والثواب. والآيات في ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (١)

هـ–مسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها، فكلما جد جديد نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل لهم من الأحكام ما يوافقه وذلك إما بإجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى النبي ﷺ، أو مجاراة الأقضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها، ووقوعها، ومعلوم أن تلك الوقائع والأحداث لم تقع جملة واحدة بل وقعت تفصيلاً وتدريجياً، ولا بد إذاً من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلاً وتدريجاً، وفي ذلك لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم وإرشادهم إلى الصواب. ولا ريب أن تلك الأغلاط لم تكن أو تحدث مجتمعة، بل كانت تحدث تباعاً أو متفرقة، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها متكافئاً معها في زمانها.

و–الإشارة إلى أن القرآن هو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد ولا كلام مخلوق سواه؛ فلا ريب أن هذا الانفصال الزماني وذاك الاختلاف الملحوظ بين الفترات التي كان يتنزل فيها القرآن لم يؤثر على ترابط القرآن وتماسك آياته وسوره، فمن خلال ما سبق ذكره يتبين أن نزول القرآن منجماً دليل على أنه كلام الله وحده، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٢)

---

(١) سورة النور–آية–٥٥

(٢) سورة الفرقان–آية–٦

المبحث الرابع
ظاهرة الوحي وفيه المطالب الآتية

المطلب الأول: حقيقة الوحي وأنواعه وكيفيته

المطلب الثاني: الوحي من الناحية العلمية

المطلب الثالث: الفرق بين الوحي وبين بعض المظاهر الإنسانية

المطلب الأول: حقيقة الوحي أنواعه وكيفيته

القرآن هو المعجزة العقلية الخالدة التي خص الله بها نبيه محمداً ﷺ؛ ليكون للعالمين نذيراً وفي التعبير عن هذا الاختصاص يقول الرسول ﷺ: «ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» [1] ولقد جاءت الآيات القرآنية تؤكد هذا الاختصاص وتحققه بقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [2] وما حقيقة النزول والإنزال والتنزيل إلا مادة تفيد معنى الوحي والإيحاء، وتقرب إلى الأذهان هذه الحقيقة، الدينية، التي هي من الأديان السماوية، جميعاً لباب الإيمان وأساس الاعتقاد،

ظاهرة الوحي:

الوحي هو الأساس الأول الذي يقوم على حقيقته معنى النبوة والرسالة، ومن ثَمَّ فهو المنبع الأول لعامة الإخبارات الغيبية، وشؤون العقيدة وأحكام التشريع، ذلك أن حقيقة الوحي هي الفيصل الوحيد بين الإنسان الذي يفكر من عنده ويشرع بواسطة رأيه، وعقله، والإنسان الذي يبلغ عن ربه دون أن يغير أو ينقص أو يزيد. من أجل ذلك يحاول الكثيرون من أعداء الإسلام التلبيس في ظاهرة الوحي وحقيقته، والخلط بينه وبين الإلهام وحديث النفس، لعلمهم بأن موضوع الوحي هو منبع اليقين والإيمان بالنسبة للمسلم بما جاء به محمد ﷺ، وإذا ما تمكنوا من التشكيك بحقيقة الوحي أمكن الوصول إلى الكفر، بكل ما يتفرع عنه من عقائد وأحكام، وأمكنهم أن يحملوا المسلمين على الاستجابة لفكرة أن كل ما دعا إليه محمد ﷺ، من المبادئ والأحكام التشريعية ليس إلا من تفكيره الذاتي، وإذا كان ذلك هو تفكير أولئك المشككين بحقيقة الوحي فإن المسلمين يقولون: إن مصدر كلمة الوحي في حياة محمد عليه الصلاة والسلام هو الخبر الذي نقل إلينا عن طريق القرآن وعن طريق السيرة وصحاح السنة، فلولا أن هذه الكلمة وردت إلينا من

---

(١) حديث شريف رواه البخاري ومسلم وأحمد والنسائي والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه كتاب فضائل القرآن .

(٢) سورة النجم-آية-٤

هذه المصادر لما كان لها وجود في أفكارنا، ومن ثمَّ لم يكن ليقوم حولها أي بحث، ولم تكن لتفسر بأية نظرية من النظريات أو معنى من المعاني لا عند المسلمين ولا عند غيرهم.

حقيقة الوحي: الوحي في لسان الشرع: أن يعلم الله تعالى من اصطفاه من عباده كل ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم، ولكن بطريقة سرية خفية، غير معتادة للبشر. وقد عرفه الأستاذ الإمام محمد عبده في كتابه (رسالة التوحيد) : «إن الوحي عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنه من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة، والأول بصوت يتمثل لسمعه أو بغير صوت» [1] ، فهذا التعريف البسيط للوحي، الخالي من كل تعقيد في تصور حقيقته، وعرض مظاهره، هو في الحقيقة القدر الضروري، الذي ينبغي أن يحيط به كل مسلم لكي تتكون في ذهنه صورة واضحة عن كيفية نزول القرآن على إمام الأنبياء صلوات الله عليه أنواع الوحي وكيفيته:

إذا كان العلماء لم يستطيعوا أن يجدوا صورة معينة موحدة لكيفية نزول وتنزل وإنزال القرآن الكريم؛ فالأمر مختلف فيما يتعلق بالوحي؛ ففي آية واحدة نطق القرآن الكريم بصور ثلاث للوحي، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [2] ، وواضح من خلال هذه الآية أن صور الوحي الثلاث قد روعي فيها المعنى اللغوي الأصلي لمادة الوحي والإيحاء حيث تفيد الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يتوجه إليه بحيث يخفى على غيره. والوحي الديني الذي نطقت به الآية السابقة يشتمل على الخفاء والسرعة سواء أكان نفثاً في الروع، أم كلاماً من وراء حجاب أم رسولاً يرسل. فالنفث في الروع إلهام يقذفه الله في قلب مصطفاه على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دفعاً، ولا يجد فيه شيئاً. أما الكلام من وراء حجاب كما كلم الله موسى تكليماً فقد ثبتت هذه الحالة بنص القرآن

---

(١) رسالة التوحيد. الإمام محمد عبده ص١٠٨

(٢) سورة الشورى-آية-٥١

الكريم حيث يقول الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[1]، وقد يكون منامـاً صـادقاً يجيئ في تحققه ووقوعه كما يجيئ فلق الصبح. ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل عليه السلام، وهو ملك كريم ذو قوة عند ذي العرش مكين، مطاع ثم أمين، وهذا النوع هو أشهر الأنواع وأكثرها، ووحي القرآن كله من هذا القبيل وهو المصطلح عليه بالوحي الجلي، قال الله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[2] ثم إن ملك الوحي يهبط هو الآخر على أساليب شتى، فتارة يظهر للرسول ﷺ، في صورته الحقيقية الملكية، وتارة يظهر في صورة إنسان يراه الحاضرون ويستمعون إليه، وتارة يهبط على الرسول خفية فلا يرى، ولكن يظهر أثر التغير والانفعال، على صاحب الرسالة يتصبب العرق على الجبين في اليوم شديد البرد، وقد يكون وقع الوحي على الرسول كوقع الجرس إذا صلصل في أذن سامعه وذلك أشد أنواعه، وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول كأنه دوي النحل، لكنهم لا يفقهون حديثاً، وقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من الأدلة القاطعة ما يزيد المؤمن إيماناً بهذه الحقيقة وتلك الظاهرة .

المطلب الثاني: الوحي من الناحية العلمية :

إن أعداء الإسلام والمسلمين وأعداء الوحي ومنكريه لا يؤمنون بالشرع ولا بأدلة الشرع، إنما يؤمنون بالعقل على طريقتهم الخاصة في إدراك العلوم والمعارف؛ لأنه من المسلمات عند هؤلاء أن المعرفة لا يمكن أن تتأتى للإنسان إلا عن طريق الحواس وكل ما يأتي عن غير هذه الطريق فهو باطل ولا أساس له هذا بزعمهم، ومن هذا المنطلق المادي أنكروا ظاهرة الوحي منطلقين من تصورات عدة، فمن متصور أن محمداً ﷺ، لم يزل يفكر إلى أن تكونت في نفسه عقيدة كان يراها الكفيلة بالقضاء على الوثنية، ومن قائل: إن محمداً تعلم القرآن ومبادئ الإسلام من بحيرا الراهب، ومن قائل: إن الأمر ليس هذا ولا ذاك ولكن محمداً ﷺ، كان رجلاً عصبياً أو مصاباً بداء الصرع. ومن حق أي عاقل

---

(١) سورة النساء آية-١٦٤.

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٣.

من الناس أن يسأل عن البرهان العلمي الذي اعتمده هؤلاء المتصورون وأمثالهم لإثبات مزاعمهم عن الوحي وحقيقته، خصوصاً وأنهم الذين يتهمون المسلمين بأنهم يقيمون أبحاثهم الدينية على أساس العقيدة فقط دون العلم، فما هو البرهان العلمي الذي اعتمدوه.

يقول الدكتور سعيد رمضان البوطي في كتابه (كبرى اليقينيات الكونية)[1] إن كل مفكر يعلم أن الباحث يسلك أحد السبيلين؛ إما أن يضرب صفحاً عن حديث التاريخ كله وعن هذه النصوص الواردة جميعها، وعندئذ فليس له أن يتحدث عن شيء اسمه الوحي في حياة الرسول ﷺ، أصلاً لأن المفروض أنها كلمة غير موجودة في حياته، وإما أن يعتمدها ولا يسعه إنكارها، وعندئذ فإن عليه أن يلقي السمع إلى كل ما تثبته وتنطق به من الحقائق والوقائع[2]، وهنالك جملة من الأدلة العلمية التي ذكرها علماء المسلمين على إمكان الوحي وتقريبه إلى الأذهان.

الدليل الأول: التنويم المغناطيسي: وهو من المقررات العلمية الثابتة وكشفه لفيف من العلماء الغربيين حملوا غيرهم على الاعتراف به علمياً بعد أن أخبروا به الآلاف المؤلفة من الخلق واطمأنوا إلى تجاربه وتوصلوا إلى النتائج التالية:

أ-أن للإنسان عقلاً باطناً أرقى من عقله المعتاد.

ب-أنه في حالة التنويم المغناطيسي أو الصناعي يرى ويسمع من بعد شاسع ويقرأ من وراء حجب، ويخبر عما يحدث.

جـ-أن للتنويم المغناطيسي درجات يزداد العقل الباطن بها سمواً بتنقله فيها.

د-أثبتوا من وراء ذلك أن هناك روحاً وأنها مستقلة عن الجسم وأنها لا تنحل بانحلاله، وأنها تتصل بالأرواح التي سبقتها إذا تجردت عن المادة.

الدليل الثاني: وهو دليل علمي مفاده أن العلم الحديث استطاع أن يخترع من العجائب ما نعرفه ونشاهده وننتفع به كالتليفون، والتلفاز والراديو وغير ذلك. وعن

---

(١) كبرى اليقينيات الكونية-د.سعيد رمضان البوطي ص١٧٦

(٢) المرجع السابق ص١٧٨

طريق هذه الأجهزة استطاع الإنسان أن يخاطب من كان في الآفاق البعيدة، فهل يعقل بعد قيام هذه المخترعات المادية أن يعجز الله عن أن يوحي إلى بعض عباده ما شاء عن طريق الملك أو عن طريق وسيلة أخرى.

الدليل الثالث: استطاع الإنسان اكتشاف اسطوانات معدنية من الجماد ويملأها بأصوات وأنغام وبمختلف أنواع الكلام وبين أيدنا من ذلك الشيء الكثير لا سبيل إلى إنكاره. وهناك الكثير من الأدلة العلمية يمكن التوسع والإطلاع عليها من خلال المصادر بهذا الخصوص.

المطلب الثالث: الفرق بين الوحي وبعض مظاهر إنسانية الرسول ﷺ

إن استمرار الوحي يحمل الدلالة نفسها على حقيقة الوحي وأنه ليس كما أراد المشككون بها ظاهرة نفسية محضة وذلك من خلال الدلالات التالية:

أ-التمييز الواضح بين القرآن والحديث: حيث إن النبي ﷺ ،كان يأمر بتسجيل الأول فوراً، في حين يكتفي بأن يستودع الثاني ذاكرة أصحابه، لا لأن الحديث كلام من عنده لا علاقة للنبوة به، بل لأن القرآن موحى به إليه باللفظ والحروف نفسها بوساطة جبريل عليه السلام، أما الحديث فمعناه وحي من الله ﷻ، لكن لفظه وتركيبه من عنده عليه الصلاة والسلام. فكان حريصاً على أن لا يختلط كلام الله ﷻ بكلامه هو.

ب-كان النبي ﷺ ، يسأل عن بعض الأمور فلا يجيب عليها، وربما مر زمن طويل على سكوته، حتى إذا نزلت آية من القرآن في شأن ذلك السؤال طلب السائل وتلا عليه ما تنزل من القرآن في شأن سؤاله، وربما تصرف الرسول ﷺ في بعض الأمور على وجه معين، فتنزل آيات من القرآن تصرفه عن ذلك الوجه، وربما انطوت على عتاب له أو ملامه.

جـ-كان رسول الله ﷺ أمياً، وليس من الممكن أن يعلم إنسان بوساطة المكاشفة النفسية حقائق تاريخية، كقصة يوسف وأم موسى، حينما ألقت وليدها في اليم، ولقد كان هذا من جملة الحكم في كونه أمياً ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن**

كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾[1].

هـ-إن صدق النبي ﷺ مع قومه، واشتهاره فيهم بذلك، يستدعي أن يكون عليه الصلاة والسلام من قبل ذلك صادقاً مع نفسه، ولذا فلا بد أن يكون قد قضى في دراسته لظاهرة الوحي على أي شك يساوره في فكره، قال الله تعالى مخاطباً له بذلك :﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾[2]. من خلال تلك الوقائع يخلص إلى النتيجة التالية: إن الوحي لم يكن إلا تلقياً منه عليه الصلاة والسلام لأمور خارجة عن كيانه بعيدة عن إرادته، لم يكن مستشرفاً لها ولا متوقعاً شيئاً منها، وما جبريل إلا رسول جاءه برسالة إلى البشر من عند الله تعالى.

---

(١) سورة العنكبوت-آية-٤٨

(٢) سورة يونس-آية-٩٤

المبحث الخامس
أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن الكريم

المطلب الأول: فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

المطلب الثاني: أقوال العلماء في أول ما نزل وآخر ما نزل

المطلب الثالث: أمثلة وشواهد قرآنية من أوائل ما نزل وآخر ما نزل.

المطلب الأول: فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

إن مدار معرفة أول ما نزل من القرآن الكريم وآخر ما نزل يتوقف على النقل والتوقيف، ولا مجال للعقل فيه، وفي حال تعارض الأدلة بهذا الخصوص يعمد إلى الترجيح أو الجمع بين الأدلة وذلك فيما كان ظاهره التعارض. ومن فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن، نميز الناسخ من المنسوخ، في حال ورود آيتين تتعلقان بموضوع واحد، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين يغاير الحكم في الأخرى؛ كما هو الحال في آيتي الوصية والميراث؛ فهما متعارضتان في الحكم؛ وقد أثبت العلماء نسخ آية الوصية بآية الميراث؛ ومن فوائده الوقوف عن كثب على المراحل الزمنية التي مر بها التشريع الإسلامي، وهذا التدرج الذي كان السمة البارزة له. إذ في ذلك إطلاع على حكمة الإسلام وسياسته في تعامله مع الناس بالرفق، واللين والبعد عن المشقة والحرج وتحقيق اليسر والسهولة، يضاف إلى ما سبق ذكره من فوائد إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم، حتى عرف منه أول ما نزل، كما عرف مكيه ومدنيه، إلى غير ذلك، ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل، قال الله تعالى: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1] وليس المقصود من هذا المبحث أو هذا الموضوع الحديث عن كل ما يتعلق بأول ما نزل وآخر ما نزل من تعاليم؛ فذلك عمل شاق وطويل وواسع؛ ولكن الغرض الوقوف على أمرين:

الأول: معرفة أول ما نزل على الاطلاق وآخر ما نزل على الاطلاق

الثاني: نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية وآخر ما نزل منها والمقيدة ببعض الأحكام.

---

(١) سورة يونس-آية-٦٤

المطلب الثاني: أقوال العلماء في معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

اختلف في أول ما نزل من القرآن الكريم على أقوال:

أحدها: وهو الصحيح صدر سورة: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾[1] روى البخاري ومسلم وغيرهما عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أول ما بدئ بـه رسـول اللهﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء فكان يأتي حراء وهو غار في إحدى الجبال المطلة على مكة المكرمـة»؛ فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها فتزوده لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غاء حراء، فجاءه الملك فيه فقال : اقرأ ، قال رسول اللهﷺ: فقلت: ما أنا بقارئ؛ فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ ، فقلـت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال : اقرأ ، فقلت : ما أنـا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال : ﴿اقرأ باسـم ربـك الـذي خلق...﴾ حتى بلغ : ﴿ ... ما لم يعلم ﴾ فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده».

وهناك جملة أحاديث بطرق مختلفة جاءت تأكيداً لمضمون حديث عائشة رضي الله عنها.

ثانيها: إن أول ما نزل إطلاقاً ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ وأستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: سألت جـابر بـن عبـد الله الأنصاري أي القرآن أنزل قبل؟ فقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ فقلـت : أو ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى ﴾ فقال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «إني جـاورت بحراء فلما قضيت جواري نزلت، فاستبطنت الوادي، فنوديت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو (يعني جبريل زاد في رواية، جالس على عـرش بين السماء والأرض، فأخذتني رجفة فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني فأنزل الله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا

---

(١) سورة العلق-آية-١

﴿ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ ، قال العلماء: إن هذه الرواية ليست نصاً على إثبات أول ما نزل من القرآن، بل هناك احتمال أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي وذلك هو الظاهر من خلال روايات أخرى رواها الشيخان وغيرهما في كتب السنن.

ثالثها: إن أول ما نزل سورة الفاتحة، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في دلائل النبوة عن ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: «إني إذا خلوت وحدي سمعت نداءً فقد والله خشيت على نفسي أن يكون هذا أمراً»، قالت: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك، إنك لتؤدي الأمانة وتصل الرحم، وتصدق الحديث، فلما دخل أبو بكر الصديق ذكرت خديجة حديثه له، وقالت: إذهب مع محمد إلى ورقة، فانطلقا فقصا عليه فقال: « إذا خلوت وحدي سمعت نداءً خلفي يا محمد يا محمد، فأنطلق هارباً في الأفق» ، فقال لا تفعل ذلك إذا أتاك فاثبت حتى تسمع ما يقول: ثم ائتني فأخبرني، فلما خلا ناداه يا محمد قل: « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى بلغ ولا الضالين» ؛ لكن هذا الحديث قال عنه العلماء إنه لا يصلح للاحتجاج به لعدة أسباب وقال ابن حجر: إن هذا القول لم يقل به إلا عدد قليل بل أقل من القليل.

رابعها: إن أول ما نزل هو (بسم الله الرحمن الرحيم) واستدل القائلون بهذا الرأي بما أخرجه الواحدي بسنده عن عكرمة والحسن قالا: أول ما نزل من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم وأول سورة اقرأ، وهذا القول مردود بسبب أن هذا الحديث المستدل به مرسل كسابقه، فلا يناهض المرفوع إضافة إلى ذلك أن البسملة بطبيعة الحال تنزل صدراً لكل سورة إلا ما استثنى.[1]

آخر ما نزل على الإطلاق:

كما اختلف العلماء في تعيين أول ما نزل على الإطلاق. كذلك اختلفوا في معرفة آخر ما نزل من القرآن الكريم، وقد ورد بخصوص ذلك أقوال عدة كلها مستندة إلى أدلة خاصة بها وكل هذه الأدلة ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. وكان ذلك سبباً في

---

(١) الإتقان-السيوطي ٢٣/١ وما بعدها- المناهل ٩٦/١.

كثرة وتعدد الأقوال في هذه المسألة.

ولكن القول الذي تطمئن إليه النفس كما قال العلماء هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قول الله تعالى في سورة البقـــرة: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٨١] وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيده بما ذكره العلماء من ملاحظات ولكن القاضي أبو بكر الباقلّاني خرج من خلال ما ورد بهذه المسألة من أقوال تتجه وكأنها بمنزلة الجمع بين هذه الأقوال المتعارضة إذ قال: يحتمـــل أن كلاً منهم أجر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ ،في اليوم الذي مات فيـــه أو قبـــل مرضـــه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو وكأن هذه الأواخر أواخر مقيدة بمـــا سمع كل منهم عن النبي ﷺ، وهذا الرأي وإن كان مريحاً إلا أنه لا يلقي الضوء بوضـــوح على آخر ما نزل من القرآن الكريم [1].

المطلب الثالث: أمثلة من أوائل وأواخر مخصوصة

المعروف أن هناك الكثير من الآيات المخصوصة ببعض الأحكام الشرعية. من المفيد أن نلحظ فيها سير التشريع الإسلامي وتدرجه الحكيم وسأكتفي بالمثالين اللذين ذكرهمـــا صاحب كتاب مناهل العرفان.

الأول: بخصوص ما نزل في الخمر: لم يحرم الخمر كما هو معهود في صدر الإسلام لأول مرة ودفعة واحدة، ولكن التشريع الإسلامي راعى التدرج في هذا التحريم؛ لأنه من الصعب على أولئك الذين اعتادوا شرب الخمر (وحتى أصبح ذلك حالة ملازمة لهـــم في كل جوانب حياتهم) أن يتخلوا عن عادة هذا وضعها معهم. لذلك فإنه كما ذكـــر ابـــن عمر رضي الله عنهما نزل في الخمر ثلاث آيات فأول شيء، نزل قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾[2] فقيل: حرمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله دعنا ننتفع بها كمـــا قال الله، فسكت عنهم، ثم نزلت الآية الثانيـــة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ

---

(١) الاتقان-١/٢٧.

(٢) سورة البقرة-آية- ٢١٩

سُكَٰرَىٰ ﴾[1] فقيل: حرمت الخمر، قالوا: يا رسول الله لا نشربها قرب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾[2] فقال رسول الله ﷺ: حرمت الخمر.

الثاني: بخصوص ما نزل في أمر الجهاد

لم يشرع الجهاد دفاعاً في صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يصب على المسلمين من أعدائهم صباً، بل كان الله يأمر بالعفو والصفح ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] فكانت أمراً صريحاً لهم بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال، ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى يأتي أمر الله ثم شرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة ، بقول الله تعالى : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾[4] ثم حض الله على الجهاد حضاً شديداً في آخر الأمر، فنزلت سورة براءة وهي من آخر ما نزل من القرآن وفيها قوله تعالى : ﴿ وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا

---

(١) سورة النساء -آية- ٤٣

(٢) سورة المائدة-آية-٩٠

(٣) سورة البقرة-آية-١٠٩

(٤) سورة الحج-آية-٣٩-٤٠

(٥) سورة براءة-آية-٣٦

(٦) سورة براءة-آية-٤١

﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] على أن هناك سؤالاً يطرح في معرض الحديث عن آخر ما نزل من القرآن مفاده: لم لا يكون قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾[2] هي آخر ما نزل لكونها صريحة في أنها إعلام بإكمال الله لدينه في ذلك اليوم المشهود الذي نزلت فيه وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة؟ والجواب على ذلك كما ذكر العلماء، أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين وهي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[3] وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط.

ويفهم مما سبق ذكره أن إكمال الدين لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن وإتمام جميع الفرائض والأحكام، ولكن الأقرب أن يكون معنى إكمال الدين المقصود في الآية التي نزلت في عرفات هو إنجاحه وإقراره وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون.

ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد قويت شوكته وعلت كلمته وأذل الله الشرك وأهله، حتى لقد أجلي المشركون عن مكة المكرمة و لم يعودوا يخالطون المسلمين في الحج والإحرام؛ فكان ذلك من تمام النعمة التي أشارت إليها الآية الكريمة.

---

(١) سورة براءة-آية-٣٩

(٢) سورة المائدة-آية-٣

(٣) سورة البقرة-آية-٢٨١

المبحث السادس
في أسباب النزول وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: معنى سبب النزول

المطلب الثاني: فوائد معرفة سبب النزول

المطلب الثالث: طرق معرفة سبب النزول

المطلب الرابع: العموم والخصوص في القرآن الكريم

المطلب الأول: معنى سبب النزول :

القرآن الكريم قسمان: قسم نزل من الله ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق، وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة غير أنه ليس بالإمكان استعراض جميع الآيات التي جاءت على أسباب، حيث أفرده جماعة بالتأليف؛ منهم علي بن المديني شيخ البخاري، والواحدي وابن حجر، ومنهم السيوطي فقد ألف كتابه المعروف (لباب النقول في أسباب النزول).

ومعنى سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه. والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ ،أو سؤال وجه إليه نزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثه. أو بجواب هذا السؤال، وقد تكون هذه الحادثة خصومة دبت، كما حدث بين الأوس والخزرج، وقد تكون خطأ فاحشاً ارتكب؛ فما نزل بخصوص الحادثة الأولى وهي حادثة الشقاق بين الأوس والخزرج، قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾[1] إلى آيات أخرى تعتبر من أروع ما ينفر من الانقسام والشقاق ويرغّب في المحبة والمودة والاتفاق. وأما ما نزل بخصوص خطأ ارتكب كحالة السكران الذي أمَّ المصلين فقرأ: (قل يا آيها الكافرون أعبد ما تعبدون) فحذف لا من لا أعبد فنزلت الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾[2] وقد يكون سبب النزول جواباً لسؤال قد يكون عن أمر مضى نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴾[3] أم يتصل بأمر حاضر في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[4] وقد يتصل بأمر مفصل نحو قوله تعالى:

---

(١) سورة آل عمران-آية-١٠٠

(٢) سورة النساء-آية-٤٣

(٣) سورة الكهف-آية-٨٣

(٤) سورة الإسراء-آية-٨٥

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾[1] .

المطلب الثاني: فوائد معرفة أسباب النزول:

أسباب النزول علم يبحث فيه عن أسباب نزول الآية أو السورة ووقتها ومكانها وغير ذلك، والغرض منه ضبط تلك الأمور؛ وفائدته معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم وتخصيص الحكم به عند من يرى العبرة بخصوص السبب، وأن اللفظ قد يكون عاماً، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عداه. ومن فوائده فهم معاني القرآن واستنباط الأحكام، إذ ربما لا يمكن معرفة تفسير آية بدون الوقوف على سبب قصتها وبيان نزولها. والمفسر ليس بغنى عن معرفة أسباب النزول. ففي الموطأ عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن: أرأيت قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ فما على الرجل شيء ألّا يطوف بهما؟ قالت عائشة لا لو كان كما تقول لكانت ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ إنما نزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ ،عن ذلك فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[2] وإن أسباب النزول التي صحت أسانيدها وجدت خمسة أقسام[3]:

الأول: قسم هو المقصود من الآية يتوقف فهم المراد منها على علمه فلا بد للمفسر من البحث عنه، وهذا منه تفسير مبهمات القرآن مثل قول الله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾[4] ؛ ومنه ما اقتضاه حال خاص نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا

---

(١) سورة النازعات-آية-٤٢

(٢) سورة البقرة-آية-١٥٨

(٣) مقدمة كتاب التحرير والتنوير ٤٥/٤١، ابن عاشور ط١ تونس

(٤) سورة المجادلة-آية-١

لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1].

الثاني: قسم هو حوادث بنيت عليها تشريعات أحكام، وصور تلك الحوادث لا تبين مجملاً، ولا تخالف مدلول الآية بوجه تخصيص، أو تعميم أو تقييد، ولكنها إذا ذكرت أمثالها وجدت مساوية لمدلولات الآيات النازلة عند حدوثها، مثل حديث عويمر العجلاني الذي نزلت فيه آية اللعان، ومثل حديث كعب بن عجرة التي نزلت فيه آية: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ ﴾[2] فقد قال كعب هي لي خاصة ولكم عامة، وهذا القسم لا يفيد البحث فيه إلا زيادة في فهم المعنى للآية، ولا يخشى توهم تخصيص الحكم بتلك الحادثة، لأن العلماء اتفقوا على أن سبب النزول في مثل هذا لا يخصص واتفقوا على أن أصل التشريع أن لا يكون خاصاً.

الثالث: قسم هو حوادث تكثر أمثالها ولا تختص بشخص واحد فتنزل الآية لاعلامها وبيان أحكامها، ففي كتاب الأيمان في صحيح البخاري أن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ لقي الله وهو عليه غضبان» ؛ فأنزل الله تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[3] فدخل الأشعث بن قيس فقال: ما حدثكم أبو عبد الرحمن؟ قالوا: كذا وكذا، قال فيَّ أنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي إلخ.....فابن مسعود جعل الآية عامة لأنه جعلها تصديقاً للحديث العام، والأشعث بن قيس ظنها خاصة به، وهذا القسم قد أكثر من ذكره أهل القصص وبعض المفسرين، مع أن القاعدة عند الأصوليين في ذلك. أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الرابع: قسم هو حوادث حدثت، وفي القرآن آيات تناسب معانيها سابقة أو لاحقة، فيقع في عبارات بعض السلف ما يوهم أن تلك الحوادث هي المقصود من تلك

---

(١) سورة البقرة-آية-١٠٤

(٢) سورة البقرة-آية-١٩٦

(٣) سورة آل عمران-آية-٧٧

الآيات، مع أن المراد أنها مما يدخل في معنى الآية، ويدل هذا النوع على وجود اختلاف كثير بين الصحابة في كثير من أسباب النزول، وقد ذكر السيوطي في الإتقان عن الزركشي: قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب في نزولها.

الخامس: قسم يبين مجملات ويدفع متشابهات مثل قول الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[1] فإذا ظن أحد أن (من) هنا للشرط أشكل عليه كيف يكون الجور في الحكم كفراً، ثم إذا علم أن سبب النزول هم النصارى علم أن (من) موصولة وعلم أن الذين تركوا الحكم بالإنجيل لا يتعجب منهم أن يكفروا بمحمد ﷺ.

هذا وإن القرآن كتاب جاء لهداية الأمم والتشريع لها، فمن الحكمة أن يكون وعي الأمة لدينها سهلاً عليها. وليكون لعلماء الأمة مزية الاستنباط، وإلا فإن الله سبحانه وتعالى قادر أن يجعل القرآن أضعافاً لما أنزل، وأن يطيل عمر النبيﷺ للتشريع أكثر مما أطال عمر إبراهيم وموسى؛ فكما لا يجوز حمل كلماته على خصوصيات جزئية؛ لأن ذلك يبطل مراد الله تعالى، كذلك لا يجوز تعميم ما قصد منه الخصوص، ولا إطلاق ما قصد منه التقييد، لأن ذلك قد يفضي إلى التخليط في المراد، أو إلى إبطاله من أصله، وثمة فائدة عظيمة لأسباب النزول، وهي أن في نزول القرآن عند حدوث حوادث، دلالة على إعجازه، من ناحية الارتجال وهي إحدى طريقتين لبلغاء العرب في أقوالهم، فنزوله على حوادث يقطع دعوى الذين ادعوا أنه أساطير الأولين[2].

كذلك فإن معرفة أسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن والدليل على ذلك، أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز القرآن إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة الخطاب نفسه، أو المخاطب، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين وبحسب مخاطبين وبحسب غير ذلك، كالاستفهام مثلاً: لفظه واحد

---

(١) سورة المائدة-آية-٤٤

(٢) أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن العك ص،١٠٢ دار النفائس، بيروت ١٩٨٩

ويدخله معان أخرى من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز، ولا يدل على المراد إلا الأمور الخارجية، إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن الجهل بأسباب النزول موقع في الشبه والإشكالات، وذلك مظنة وقوع النزاع، روى أن عمر ﷺ خلا ذات يوم مع نفسه فجعل يحدثها، كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس يا أمير المؤمنين! إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل فيكون لهم فيه رأي. فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، قال: فزجره عمر، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه فأرسل إليه فقال: أعد علي ما قلت: فأعاد عليه فعرف عمر قوله وأعجبه. كل ما ورد ذكر يشير إلى أن العلم بأسباب النزول من العلوم التي يكون العالم بها عالماً بالقرآن الكريم وعلم تفسيره.

المطلب الثالث: طريق معرفة أسباب النزول والتعبير عنها

الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن توصلنا إلى معرفة سبب النزول هي الرواية الصحيحة، قال الواحدي: في (أسباب النزول) : «ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها» [1]. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار» [2].

وعلماء السلف كانوا يتشددون كثيراً في الروايات المتعلقة بأسباب النزول، فهذا محمد بن سيرين يقول سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال: «اتق الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن».

ولكن هذا الورع لم يكن ليمنعهم من قبول أخبار الصحابة في مثل هذه

---

(١) الإتقان ٥٢/١

(٢) الحديث ذكره المناوي عن الإمام أحمد والترمذي ١٢٢/١ عند الترمذي كتاب التفسير-ب٢ رقم ٢٩٥٢

الموضوعات، وحجتهم في هذا لا تقبل الجدل فهم يرون أن الأخذ بقول الصحابي فيما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، بل عمدة النقل والسماع محمول على سماعه من النبي ﷺ؛ لأنه يبعد جداً أن يقول ذلك من تلقاء نفسه[1]، لذلك قرر ابن الصلاح والحاكم وغيرهما في علوم الحديث أن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل إذا أخبر عن آية أنها أنزلت في كذا فإنه حديث مسند له حكم المرفوع[2]، وليس من الرواية الصحيحة في هذا المجال قول التابعي إلا إذا عضد بمرسل آخر رواه أحد أئمة علماء التفسير الذين يثبت أخذهم عن الصحابة كعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وعطاء والحسن البصري، وسعيد بن المسيب والضحاك، وبقبول خبر الصحابي الذي شهد التنزيل والتابعي الذي أخذ عنه، فُهم أن الغرض من اشتراط صحة الرواية التحقق من وقوع المشاهدة أو السماع للحادثة أو السؤال الذي كان سبب نزول شيء من القرآن.

كيفية التعبير عن سبب النزول :

وعبارة الرواية الصحيحة في سبب النزول، إما نص في بيان هذا السبب وإما محتملة له ولسواه؛ فإذا صرح الراوي بلفظ السبب فقال: سبب نزول هذه الآية كذا، أو أتى بفاء تعقيبية داخلة على مادة نزول الآية بعد سرده حادثة ما، أو ذكره سؤالاً طرح على الرسول ﷺ فقال: (حدث كذا أو سئل ﷺ عن كذا فنزلت آية كذا: فذلك نص واضح في السببية، وأما إذا اكتفى بقوله: نزلت هذه الآية في كذا؛ فإن الآية تحتمل مع السببية شيئاً آخر هو ما تضمنته الآية من الأحكام. قال الزركشي في البرهان: قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: (نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، إلا أن هذا كان السبب في نزولها: وجماعة من المحدثين يجعلون هذا من المرفوع المسند كما في قول ابن عمر في قول الله تعالى: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[3] ،

---

(١) منهج الفرقان. محمد علي سلامة ٣٩

(٢) الإتقان ٥٢/١

(٣) سورة البقرة-آية- ٢٢٣

وأما الإمام أحمد فلم يدخله في المسند وكذلك مسلم وغيره، وجعلوا هذا مما يقال بالاستدلال وبالتأويل، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية لا من جنس النقل لما وقع[1]، ولذلك لو قال راو : نزلت هذه الآية في كذا وقال آخر: نزلت في غير ذلك، فإن كان اللفظ يحتمل كلا القولين حمل عليهما، ولا تناقض في ذلك، وإلا تعيَّن ما يدل عليه اللفظ، وأما إذا قال أحد الراويين: (نزلت الآية في كذا غير مصرح بلفظ السببية، وقال آخر: (سبب نزول الآية كذا بهذا النص الصريح؛ فإن المعول عليه ما كان نصاً فهو أولى بالتقديم مما كان محتملاً.

تعدد الأسباب والنازل واحد:

قد تتعدد الروايات في سبب نازل واحد من القرآن، وتؤدي تلك بألفاظ صريحة في إفادة السببية، فللعلماء في مثل هذه الحال مقياس دقيق يرجحون به إحدى تلك الروايات، أو يوفقون بينها توفيقاً مقبولاً. فإن جاءت روايتان كلتاهما صحيحتان، ولا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى جمع بينهما وحمل الأمر على وقوع سببين نزلت الآية بعدهما معاً، مثال ذلك ما أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري عن سهل بن سعيد ((أن عويمراً أتى عاصم بن عدي، وكان سيد بني عجلان فقال: كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع؟ سل لي رسول الله ﷺ عن ذلك: فأتى عاصم النبيﷺ فقال: يارسول الله، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فجاءه عويمر فقال: يا رسول الله، رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبتك فأمرهما رسول الله ﷺ بالملاعنة بما سمى الله في كتابه فلاعنها. وأخرج البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاء عند النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «البينة أوحد في ظهرك » فقال يا رسول الله إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة، فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ

(١) البرهان- ٣١/١، الإتقان ٥٣/١

وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[1] فتقارب الزمن بين الحادثتين يجعل الجمع بينهما ميسوراً، فقد بدأ أحد هذين الصحابيين سؤال رسول الله ﷺ عن الموضوع، ثم قفاه الآخر قبل أن يجيبه عليه الصلاة والسلام، ثم أنزل الله آيات الملاعنة في سورة النور إجابة لكلا السؤالين، ويقول الخطيب البغدادي: «ليس ببعيد أن يكون قد اتفق لهما ذلك في وقت واحد»؛ وحمل الأمر على تعدد السبب هو الظاهر، وهو أولى بالاعتبار ولا مانع من تعدد الأسباب كما قال ابن حجر[2]: «وإن كانت الروايتان صحيحتين، ولم نستطع ترجيح إحداهما ولا الجمع بينهما لتباعد الزمن بين أحداثهما حمل الأمر على تعدد نزول الآية.

مثال ذلك: ما أخرجه البيهقي والبزار عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ. وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به فقال: «لأمثلن بسبعين منهم مكانك» فنزل جبريل والنبيﷺ واقف- بخواتيم سورة النحل: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ ﴾[3] وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب قال: «لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة فمثلوا به، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل يوم هذا لنربين عليهم. فلما كان فتح مكة أنزل الله ﴿وإن عاقبتم ...﴾ الآية ، فهنا لا يمكن الجمع لتباعد الزمن بين الحادثتين فلا بد من القول بتعدد نزول الآيات. ومن ذلك سورة الإخلاص فقد ورد أنها جواب للمشركين بمكة، وجواب لأهل الكتاب في المدينة[4]؛ ولا مانع من تعدد النزول وكذلك الحال في سورة الفاتحة قيل: إنها نزلت مرتين مرة في مكة، ومرة بالمدينة.

وإن كانت الروايتان صحيحتين، وأمكن ترجيح إحداهما لأنها أصح من الأخرى، أو

---

(١) سورة النور-آية- ٦

(٢) الاتقان- ٥٦/١

(٣) سورة النحل-آية- ١٢٦

(٤) البرهان ٣٠/١

لأن راويها شهد الحادثة؛ دون راوي الأخرى فلا ريب أن سبب النزول يؤخذ من الراجحة.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب فمر بنفر من اليهود فقال بعضهم: لو سألتموه فقالوا: حدثنا عن الروح. فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحي ثم قال: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] وأخرج الترمذي وصححه عن ابن عباس قال: « قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل؛ فقالوا اسألوه عن الروح فسألوه فأنزل الله: ﴿ويسألونك عن الروح....﴾ الآية؛ هنا روايتان صحيحتان؛ إلا أن رواية البخاري تقدم عند الجمهور لأن ابن مسعود راوي الأولى شهد القصة وعاينها، ومن رأى ليس كمن سمع. وهذا وجه ثان في الترجيح[2]؛ ومن الطبيعي في حال وجود رواية صحيحة ورواية غير صحيحة أن تقدم الصحيحة على غيرها؛ وقد تكون حادثة واحدة سبباً في نازلين أو أكثر من القرآن وهو ما يعبر عنه العلماء بقولهم: تعدد النازل والسبب واحد. مثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير الطبري والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة فقال: «إنه سيأتيكم إنسان ينظر إليكم بعين شيطان، فإذا جاء فلا تكلموه فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق العينين، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: علام تشتمني أنت وأصحابك؟ فانطلق الرجل فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم فأنزل الله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ﴾[3] وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالا: فأنزل الله: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾[4] فهناك تعدَّد

---

(١) سورة الإسراء-آية- ٨٥

(٢) الإتقان ١/٥٥

(٣) سورة التوبة –آية- ٧٤

(٤) سورة المجادلة –آية- ١٨

ولكن تعدد النازل فيها.

المطلب الرابع: العموم والخصوص في القرآن

إن لفظ الشارع الوارد جواباً لسؤال أو سبب قد يكون مستقلاً، أو مقيداً وحده بقطع النظر عن السبب أو السؤال الوارد فيه، وقد لا يفيد إلا إذا لوحظ معه السبب أو السؤال. فالجواب غير المستقل حكمه يساوي السؤال أو السبب في عمومه وخصوصه حسب الرأي السائد للأصوليين، فلو قال سائل هل يجوز الوضوء بماء البحر؟ وأجيب بنعم أو يجوز أفاد هذا الجواب عموم الجواز لكل إنسان يريد الوضوء بماء البحر ولا يقتصر على السائل فقط. ولو قال السائل: توضأت بماء البحر فأجيب بلفظ الجواز، كان هذا الجواز مقتصراً فقط على السائل لأن السؤال خاص بالمتكلم فكان الجواب كذلك، أما غير المتكلم فلا يعلم حكمه من هذا الجواب بل من دليل آخر كالقياس، أو من قول الرسولﷺ : « حكمي على الواحد حكمي على الجماعة » أما الجواب المستقل عن السبب فإن كان فعل السبب في عمومه أو خصوصه فإنه يساويه وهذا محل اتفاق بين العلماء. وإذا لم يكن الجواب المستقل متكافئاً مع السبب في عمومه وخصوصه فهو موضع خلاف بين العلماء. حيث ذهب الجمهور إلى أن العبرة بعموم اللفظ. فالنص القرآني العام الذي نزل بسبب خاص معين يشمل بنفسه أفراد السبب وغير أفراد السبب، وأن الحكم يتناول كل أفراد اللفظ، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ ﴾ إلخ..الملاحظ أن السبب خاص وهو قذف هلال بن أمية زوجته، لكن الآية جاءت بلفظ عام وهو لفظ الذين، وهو اسم موصول والاسم الموصول من صيغ العموم وقد دلت الآية على أن الحكم غير مخصوص بهلال بن أمية فيتناول في عمومه كل القاذفين لأزواجهم وليس هناك من حاجة إلى دليل لسحب الحكم على غير هلال؛ لأن الحكم ثابت بعموم النص. وقال غير الجمهور وهي رواية منقولة عن أبي حنيفة وبعض الشافعية ،وبعض المالكية، ونقله بعض المتأخرين في رواية عن الشافعي. ولكن الذي في كتب الحنفية والصحيح المنقول عن

الشافعي خلافه[1].

هذا الخلاف القائم بين الجمهور وغيرهم محله إذا لم تقم قرينة على تخصيص لفظ الآية العام بسبب نزوله، أما إذا قامت تلك القرينة، فإن الحكم يكون مقصوراً على سببه لا محالة بإجماع العلماء. ورأي الجمهور هو الأصح لأن عموميات القرآن لا يعقل أن توجه إلى شخص معين؛ يقول الزركشي[2]: «قد يكون السبب خاصاً والصيغة عامة لينبه على أن العبرة بعموم اللفظ» وقال الزمخشري[3] في تفسير سورة الهُمَزة: «يجوز أن يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً يتناول كل من باشر ذلك القبيح؛ وليكون جارياً مجرى التعريض الوارد فيه فإن ذلك أزجر له وأنكى» .

---

(١) إرشاد الفحول –الشوكاني ص١٣٤

(٢) الإتقان- ١/٥١- البرهان ١/٣٢

(٣) البرهان ١/٣٢

الفصل الثاني

طبيعة القرآن من حيث النزول والقراءة وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف

المبحث الثاني: المكي والمدني

المبحث الثالث: جمع القرآن وما يتعلق به

المبحث الرابع: في ترتيب آيات القرآن وسوره

المبحث الخامس: في كتابة القرآن ورسمه

المبحث السادس: في القراءات والقراء

المبحث الأول

نزول القرآن على سبعة أحرف

المطلب الأول: ما ورد في ذلك من أحاديث وأقوال العلماء في ذلك

المطلب الثاني: الأحرف السبعة عند العلماء

المطلب الثالث: فوائد معرفة سبب اختلاف الوجوه

المطلب الرابع: المصحف العثماني والأحرف السبعة

المطلب الأول: أهم الأحاديث الواردة في هذا الخصوص وأقوال العلماء فيهـا:

أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلى الاستدلال على نزول القرآن على سبعة أحرف إلا مما صح عن رسول الله ﷺ ،ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة وكثيرة وعن جمع من الصحابة في مقدمتهم الخلفاء الراشدون. ففي الصحيحين عن ابن شهاب الزهري قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل عليه السلام على حرف واحد فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» ؛ وفيهما عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت كذبت؛ فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ (سورة الفرقان) على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ لعمر: «أرسله» فأرسله عمر فقال لهشام: «إقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه» ؛ وروى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: (أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف». وأخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأي ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا».

من خلال ما تقدم من أحاديث يبدو أن كل من يحاول مناقشة توثيق حديث

الأحرف السبعة، والتدليل على صحته وتواتره قد أصبحت من فضول القول، بعد ذلك الإجماع العريض من العلماء وتواتر الروايات التي جاءت في صور متقاربة، مؤكدة على معنى واحد وهو أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف. فقد ورد هذا الحديث عن طريق أربعة وعشرين صحابياً وستة وأربعين سنداً[1]. وقد نص على تواتره من أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي عمر والداني وابن الفاصح[2].

المطلب الثاني: الأحرف السبعة عند العلماء

إن روايات الحديث لا تكاد توضح طبيعة الخلاف الذي كان يقع بين الصحابة في قراءة القرآن. فكانوا يرفعون أمره إلى النبي ﷺ، فيجيز قراءة الجميع بناء على أن القرآن أنزل سبعة أحرف، رغم أنها تشير إلى أن ذلك الخلاف كان لا يتجاوز ألفاظ التلاوة إلى معاني الآيات. وقد حظي حديث الأحرف السبعة باهتمام كبيرلبيان معناه والمقصود من الأحرف السبعة المذكورة منه منذ وقت مبكر، وبين معنى الحرف في اللغة ومعناه في الاصطلاح تعلق ومناسبة، ففي اللغة: حرف كل شيء حده وناحيته، وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفاً لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء أي جهاته المحدقه به، ومن هذا القبيل يقال: فلان يقرأ بحرف أبي عمرو وغيره من القراء؛ وذلك لأن الحرف الحد ما بين القراءتين وجهة وناحية، ويجوز أن يكون قولهم حرف فلان يراد به حروفه التي قرأ بها، أي القارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها[3].

وظل العلماء يتناولون حديث ابن عباس بالبحث سنداً ومتناً وتكلم فيه أصناف العلماء من أهل الحديث والفقه والقراء وأهل التفسير والكلام حتى صنف في ذلك

---

(١) تاريخ القرآن –د.عبد الصبور شاهين ٣٠ دار القلم ١٩٦٦ عن تأويل القرآن- المعروف بتفسير الطبري دار المعارف ط١٣٧٤. تحقيق محمود شاهر

(٢) البرهان ٢١٢/١-جامع البيان ٤- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ط١ القاهرة- ١٩٤٩ ص١٣-فضائل القرآن ابن كثير الدمشقي ٤٦ مطبعة المنار بمصر ١٣٤٧.

(٣) جمهرة اللغة ١٣٨/٢- لسان العرب- ابن منظور ٣٨٥/١٠- سر صناعة الإعراب ابن جني ص١٥.

التصنيف المفرد، مثل ما صنع الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة فقد ألف فيه كتاباً حافلاً المسمى: (المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز) ، وممن تعرضوا لبيان المراد من هذا الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام حيث يقول: عندنا أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون بعضه بلغة قبيلة وبعضه بلغة قبيلة أخرى، وهكذا إلى سبع لغات، والأحرف لا معنى لها، إلا اللغات.

ويروي أبو عبيد عن ابن عباس تسمية أسماء القبائل المقصودة لغاتها من طريقين الأول: عن قتادة عمن سمع ابن عباس، والثاني: عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، لكن الطبري يرد هاتين الروايتين وما فيهما من ذكر لغات أحياء من قبائل العرب. وذهب مذهب أبي عبيد في معنى الحديث كل من أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة[1].

ثم يأتي ابن قتيبة فيتحدث عن معنى الحديث في سياق كلامه عن اختلاف القراءات، بعد أن بين غلط من ذهب إلى أن المراد بالحديث ضروب من المعاني المختلفة، أو سبع لغات في الكلمة، ومبيناً رأيه فيقول: نزول القرآن على سبعة أحرف، أي على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن. يدل على ذلك قول الرسول ﷺ: «فاقرؤوا كيف شئتم» وبين ابن قتيبة الأوجه السبعة من خلال ما تقدمه القراءات من وجوه الخلاف وهي:

الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾[2] فقد روى وأطهر بالفتح وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ

---

(١) تهذيب اللغة: الأزهري ١٣/٥، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز –الفريق عبد السلام- ص٢١٤-المطبعة العامرية ١٣١٣.

(٢) سورة هود-آية-٧٨

نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[1] (وهل يجازى) وقوله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[2] ووجه ميسر؟

الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها، في الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[3] وربنا باعد بين أسفارنا، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴾[4] وفي وجه بعد أمة.

الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[5] وفي وجه ننشرها.

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ﴾[6] وفي وجه إن كانت إلا زقية واحدة، (وكالصوف المنفوش) ﴿ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾[7].

---

(١) سورة سبأ- آية-١٧

(٢) سورة البقرة- آية-٢٨٠

(٣) سورة سبأ-آية- ١٩

(٤) سورة يوسف- آية- ٤٥

(٥) سورة البقرة- آية- ٢٥٩

(٦) سورة يس -آية- ٢٩

(٧) سورة القارعة -آية- ٥

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى: ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾[1] وفي وجه وطلح منضود.

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف في التقديم والتأخير نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾[2] وفي موضع آخر وجاءت سكرة الحق بالموت.

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾[3] وفي موضع وما عملته أيديهم. ومما يلاحظ على هذه الوجوه في الاختلاف من القراءات التي يذكرها ابن قتيبة في بيان معنى الأحرف، أنه يعتبر ما خرج على خط المصحف داخلاً في الوجوه السبعة سواء كان ذلك إبدال كلمة محل كلمة أم تغيير بعض حروف الكلمة أم تقديم كلمة أو تأخيرها أم زيادة كلمة أو نقصها عما عليه خط المصحف، ويلاحظ كذلك أن ابن قتيبة لم يشر إلى كون اختلاف وجوه الأداء من همز وتسهيل وإمالة وفتح وإدغام وإظهار إلى آخره من بين الوجوه السبعة.

وقد نفى ابن جرير الطبري أن يكون معنى الأحرف السبعة سبعة أوجه من المعاني، ويستدل على ذلك بأن الأحاديث التي وردت في ذلك تشير إلى : «أنهم تماروا في القرآن فخالف بعضهم بعضاً في نفس التلاوة دون ما في ذلك من المعاني» [4].

وبين رأيه بوضوح فيقول الأحرف السبعة هي لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني كقول القائل هلم وأقبل وتعال وإلي وقصدي ونحوي وغير ذلك. ويفهم من هذا أن الطبري يذهب إلى أنه لا يدخل في بيان الأحرف

---

(١) سورة الواقعة –آية– ٢٩

(٢) سورة ق –آية–١٩

(٣) سورة يس– آية– ٣٥

(٤) تفسير الطبري ١/٤٧-٤٨

السبعة من صور الخلاف إلا ما كان بإبدال كلمة مكان كلمة مرادفة لها في المعنى.

ومن جاء بعد الطبري من العلماء لا يكادون ينفكون عن ترديد ما ذهب إليه أبو عبيد وابن قتيبة، ومناقشة الطبري في ما ذهب إليه وترجيح رأي على آخر، فممن تناول الأحرف السبعة بالبحث أبو بكر الباقلّاني ومكي وعلي بن أبي طالب، وتناول الحديث كذلك أبو عمرو الداني وابن عطية والبلوي وعلم الدين السخاوي والقرطبي وأبو حبان البستي والزركشي وابن الجزري والسيوطي[1].

ومحصلة ما ذهب إليه العلماء أن المقصود بالأحرف السبعة: اختلاف اللهجات في الفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والهمز والتسهيل وكسر حروف المضارعة وقلب بعض الحروف وإشباع ميم الذكور وإشمام بعض الحركات. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴾[2] وقوله: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[3] قرئ بإمالة أتى موسى وبلى نحو الكسر وقوله: ﴿ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ بترقيق الراءين، والصلاة والطلاق بتفخيم اللامين.

وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ بترك الهمزة ونقل حركتها من أول الكلمة الثانية إلى آخر الكلمة الأولى، وهو ما يسمى تسهيل الهمزة، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ ورد إعهد بالكسر، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ عتى حين بلغة هذيل. وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ عليهموا دائرة السوء، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ : ومنهموا من يلمزك في الصدقات.

والواقع أن هذا هو الوجه الأوجه عند العلماء لأنه يبرز الحكمة الكبرى من نزول

---

(١) تاريخ القرآن د.عبد الصبور شاهين ص٢٣-٢٤، رسم المصحف-غانم قدوري الحمد ص١٤١ ط١٩٨٢ بغداد

(٢) سورة طه- آية- ٩

(٣) سورةالقيامة- آية- ٤

القرآن على سبعة أحرف ففيه تخفيف وتيسير على هذه الأمة[1].

المطلب الثالث: فوائد معرفة سبب اختلاف القراءات

رغم تعدد وجهات النظر التي يوردها القدماء في معنى الحديث والتي بلغ بها السيوطي نحو أربعين قولاً، فإن الحديث بمختلف رواياته لا ينص على شيء منها؛ كما يقول ابن حبان و لم يثبت من وجه صحيح تعين كل حرف من هذه الأحرف[2].

ومن ثمَّ فإن تلك الآراء وكثيراً منها غير معروف النسبة إلى عالم معين، هي مجرد استنتاج تحتمله الروايات أحياناً، ولا يمت إليها بصلة أحياناً أخرى، خاصة الفترات المتأخرة عندما حاولت كل طائفة من العلماء أن تجد أركان علمها في ظلال هذا الحديث[3].

ومع ذلك فإن فهم معنى الحديث عامة يمكن أن يتأتى من محاولة فهم الظروف التي لابسته، دون محاولة حصر تلك الأوجه، وقد سار في هذا الاتجاه بعض علماء السلف مثل: أبي عبيد، وابن قتيبة، والطبري كما سبق بيانه حين فهموا الحديث على أنه تيسير على الأمة في قراءة القرآن.

وقد ثبت أن ورود الرخصة والتيسير كان بعد الهجرة النبوية إلى المدينة، وأن روايات الحديث كانت تصف أحداثاً وقعت في المدينة، وهذا يعني أن الاختلاف في القراءة لم يكن قد برز في المجتمع المكي؛ حيث كان المسلمون من بيئة لغوية واحدة، تكاد تنعدم الفروق اللغوية، وحين هاجر النبي ﷺ وصحابته إلى المدينة المنورة تغيرت الحال، فازداد عدد المسلمين وامتد الإسلام إلى خارج المدينة بين القبائل العربية في بيئات لا تخلو من الفوارق اللغوية، واختلاف العادات النطقية. ولما كان الإسلام يهدف إلى أن يتلو القرآن كل مسلم فقد ظهرت مشكلة القدرة على تحقيق ألفاظ التلاوة بكل خصائصها

---

(١) مناهل العرفان- الزرقاني ١/١٥٧ ط٣-رسم المصحف- محمد قدوري المحمد ص١٤١ مباحث في علوم القرآن- د. صبحي الصالح-١٤٢ ط١٩٥٨ جامعة دمشق

(٢) البرهان- الزركشي ١/٢٢٦

(٣) الإتقان- ١/١٣١

الصوتية؛ لأن العرب متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل قبيلة لغة دلت بها ألسنتها[1].

ويصور ابن قتيبة أبعاد تلك الرخصة حين يقول[2]: فكان من تيسيره سبحانه وتعالى أمره النبي ﷺ ، بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم. فالهذلي يقرأ: (عتى حين) يريد حتى حين؛ لأنه كان يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ : (يتعلمون ويتعلم) و(وتسود وجوه) بكسر التاء، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، (ومالك لا تأمنا) باشمام الفم مع الإدغام وهذا ما لا يتمكن منه كل إنسان، ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد عليه ذلك، و لم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات، وسواء أكان عدد السبعة الوارد في الحديث الشريف مقصوداً به الحصر كما يذهب إلى ذلك معظم العلماء، أم أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السعة والتيسير[3]؛ فإن فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى دائرة الرخصة التي كان يتحدث عنها والتي لا تتجاوز حدود القراءة. ومن هنا يمكن القول إن الرخصة الواردة في الحديث ليست شيئاً سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة التي ينقلها القراء جيلاً عن جيل، حتى تنتهي إلى الصحابة الذين سمعوها من النبي ﷺ.

المطلب الرابع: المصحف العثماني والأحرف السبعة

إن كتابة القرآن كانت تتم في حياة الرسول ﷺ بطريقة واحدة وهي القراءة العامة. التي كان يقرئها للصحابة دون تثبيت ما تسمح به رخصة الأحرف السبعة من وجوه

---

(١) الفهرست ابن النديم ص٥

(٢) رسم المصحف- ص١٤٣- تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة ص٣٠ دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ١٩٥٤

(٣) اللهجات العربية د. إبراهيم القيس ص٥٨ ط٣ مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة ١٩٦٥ مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح- ١٠٣- مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٨

مختلفة[1]. كذلك يمكن القول بالنسبة إلى جمع الصديق خاصة أنه اعتمد على ما كتب في زمن النبي ﷺ، وأن الهدف من الجمع كان خشية ذهاب شيء من القرآن، فلم تكن هناك فوارق كتابية متوقعة بين كتابته في حياة النبي ﷺ وجمعه زمن الصديق[2]. وأما بالنسبة للمصحف العثماني فإن وضعه يختلف حيث كان موضع اختلاف في وجهات النظر عند العلماء وذلك في اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: لجماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين، ومفاده أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة، التي نزل بها القرآن.

الاتجاه الثاني: لجماهير العلماء من السلف والخلف كما يقول ابن الجزري، إلى أن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ، على جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها[3].

الاتجاه الثالث: من العلماء من ذهب إلى أن المصاحف العثمانية لا تشتمل إلا على حرف واحد[4]، يقول العلماء: بملاحظة الأسباب التي دفعت إلى توحيد المصاحف في خلافة عثمان، نجد أن من المنطقي أن يأتي المصحف العثماني مكتوباً بطريقة واحدة، حسماً للخلاف الذي نشأ من اتساع الناس في رخصة الأحرف السبعة وظهور الاختلاف في القراءة.

ولما كان كل حرف من الأحرف السبعة غير محدد الأبعاد، وأن تلك الأحرف لا تجد تفسيرها إلا في الوجوه المختلفة للقراءة، فإن بالإمكان القول إن المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد أي على لفظ واحد وبهذا فقط يمكن أن يحقق ذلك العمل

---

(١) تاريخ القرآن د. عبد الصبور شاهين ص٥٧-مباحث علوم القرآن د.صبحي الصالح ص٨٨

المعجزة الكبرى –الشيخ أبو زهرة ص٣٧-دار الفكر العربي القاهرة -١٩٧٠

(٢) تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد –ابن الفاصح ص١٢-ط١ عام ١٩٤٩

(٣) النشر في القراءات العشر- ابن الرزي ٣١/١ ط قاهرة ب-ت

(٤) تفسير الطبري ٦٤/١

الأهداف التي من أجلها جمع الناس على مصحف واحد موحد الهجاء والقراءة. وإلى هذا الرأي ذهب محمد بن جرير الطبري ومكي وعلي بن أبي طالب، مع اختلاف وجهة نظريهما في فهم المقصود بالأحرف السبعة، فهي عند مكي وجوه القراءات المختلفة سواء كان الخلاف بما يزيل الصورة للخط أو يغيرها وهو رأي الطبري أم يشمل تغير الحركات واختلاف الحروف بما لا يزيل صور الكلمات أو يغير ترتيبها. وعند الحديث عن جمع القرآن سأوجز ما توصل إليه الزرقاني في المناهل من رأي.

المبحث الثاني
المكي والمدني

المطلب الأول: مصطلحات العلماء في المكي والمدني

المطلب الثاني : فوائد العلم بالمكي والمدني والطريق الموصل إلى ذلك.

المطلب الثالث: الفروق بين المكي والمدني

المطلب الأول: مصطلحات العلماء في المكي والمدني

إن العلم بالمكي والمدني هو ضرب من الترتيب الزماني أو التحديد المكاني، أو التبويب الموضوعي للسور القرآنية، ولهذا فقد اهتم العلماء بملاحظة جميع الملابسات التي تدرج فيها نزول القرآن ابتداء ووسطاً وانتهاء، يقول أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري: من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما نزل بمكة ابتداء ووسطاً وانتهاء، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك، ثم ما تنزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، ثم ما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، ثم ما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، ثم الآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكية في السور المدنية، ثم ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة. هذه الوجوه من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى[1].

وللعلماء في معنى المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة: الأول: أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، ويدخل في مكة وضواحيها، وفي المدينة وضواحيها، هذا التقسيم لوحظ فيه مكان النزول. إلا أن العلماء قالوا: إن هذا التقسيم غير ضابط لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة، كقول الله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ ﴾[2] فإنها نزلت بتبوك؛ وقوله تعالى: ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾[3] فإنها نزلت ببيت المقدس.

الثاني : المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، فكل آية صدرت بيا أيها الناس، أو يا بني آدم فإنها مكية، وما صدرت بيا أيها الذين آمنوا فهي

---

(١) بغية الوعاة-السيوطي- ص٢٢٧- القاهرة ط١٣٢٦/هـ . البرهان -١٩٢/١ دار إحياء الكتب العربية-القاهرة-١٩٥٧-الإتقان. الإتقان ١٢/١ مطبعة حجازي القاهرة ١٩٤١

(٢) سورة التوبة –آية- ٤٢

(٣) سورة الزخرف –آية-٤٥

مدنية؛ لأن الكفر كان غالباً على أهل مكة، كما أن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة. ولكن هذا التقسيم لوحظ عليه عدم وجود ضابط ولا حاصر، فهناك آيات نزلت ولم تصدر بيا أيها الناس ولا أيها الذين آمنوا، مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾[1] ، وقول الله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[2] وهناك آيات مدنية صدرت بيا أيها الناس وآيات مكية صدرت بيا أيها الذين آمنوا كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾[3] مقدمة سورة النساء وكقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ ﴾[4] فهذه من سورة الحج وهي مكية.

الثالث: وهو المشهور: أن المدني قد نزل قبل الهجرة إلى المدينة وإن كان نزوله بغير مكة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بمكة وهذا التقسيم نظراً لكونه حاصراً وضابطاً فقد اعتمده العلماء كما ذكر صاحب مناهل العرفان. وعليه فآية: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[5] مدنية مع أنها نزلت يوم الجمعة بعرفات في حجة الوداع. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾[6] فإنها مدنية مع أنها نزلت عام الفتح في جوف الكعبة. وهناك فروق أخرى ذكرها العلماء وكلها لا تخرج عن الاصطلاحات الثلاثة الآنفة الذكر

المطلب الثاني: فوائد العلم بالمكي والمدني والطريق الموصل إلى ذلك

من المعروف أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأساسي للتشريع الإسلامي حيث تؤخذ الأحكام من خلال آيات الأحكام، وباعتبار أن القرآن لم يترل دفعة واحدة كما عرفنا من قبل فإن هناك آيات سابقة في الترول وآيات لاحقة. وهناك من الآيات اللاحقة

---

(١) سورة الأحزاب- آية- ١

(٢) سورة المنافقين –آية-١

(٣) سورة النساء –آية-١

(٤) سورة الحج –آية-٧٧

(٥) سورة المائدة –آية-٣

(٦) سورة النساء- آية-٥٨

ما هو ناسخ لبعض الآيات السابقة.

لذلك فإن من أهم الفوائد في معرفة المكي والمدني هو التمييز بين الناسخ والمنسوخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأمور الهامة والأساسية التي ينبغي على العالم معرفتها.

ومن فوائد معرفة المكي والمدني معرفة المراحل الزمنية والأدوار التاريخية التي مر بها تاريخ التشريع الإسلامي، وسمة كل دور من هذه الأدوار، مما يدل على سمو ورفعة السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد.

ومن الفوائد كذلك الثقة التي تتأصل في نفس المسلم بهذا القرآن العظيم، ويدل على ذلك اهتمام علماء المسلمين بهذا الكتاب العزيز بكل جوانبه، بما في ذلك الوقوف على المكي والمدني منه؛ وأما الطريق الموصل إلى معرفة المكي والمدني. فإنه لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان للمكي والمدني؛ وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان حيث إنهم كانوا يشاهدون الوحي والتنزيل ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عياناً.

يقول عبد الله بن مسعود في ذلك: «والله الذي لا إله غيره ما نزلت آية أو سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت؟ ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيما نزلت؟ ولا أعلم أن أحداً أعلم مني في كتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه».

المطلب الثالث: الفروق بين المكي والمدني

بالإضافة إلى الاصطلاحات الثلاثة التي ذكرها العلماء للتمييز بين المكي والمدني وما يلحق بها من فوارق عامة. هناك فوارق بين المكي والمدني تتعلق بأمور معنوية وبلاغية **فمن خواص المكي: أولاً**: إن المكي حمل حملة شعواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تذرع بها أهل مكة بالإصرار على الشرك والوثنية، وأتاهم بالأدلة على دحض هذه الشبهات، وضرب لهم الكثير من الأمثلة، حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة المزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب بل لا تستطيع أن تدفع عنها شر عادية الذباب قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟

ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ (١)

ثانياً: أن الآيات المكية فتحت عيون المشركين على ما في أنفسهم من شواهد الحق، وعلى ما في الكون من أعلام الرشد وقادهم إلى الاعتراف بتوحيد الله سبحانه وتعالى في ألوهيته وربوبيته والإيمان بالبعث والتسليم بالوحي وبكل ما جاء به.

ثالثاً: إن المكي تحدث عن العادات القبيحة كالقتل وسفك الدماء ووأد البنات وأكل مال اليتيم وما زال بهم حتى طهرهم منها، كما أنه شرح لهم أصول الأخلاق وحقوق الفرد والمجتمع، وقص عليهم من أنباء الرسل والأمم السابقة ما فيه أبلغ المواعظ وأنفع العبر.

رابعاً: إنه سلك مع أهل مكة سبيل الإيجاز في خطابه حتى جاءت السور المكية قصيرة الآيات، صغيرة السور، لأنهم كانوا أهل فصاحة، صناعتهم الكلام، فيناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب، كما سلك بهم قانون التدرج والارتقاء في تربية الأفراد، مقدماً الأهم على المهم؛ ولا ريب أن العقائد والعادات أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات؛ لأن الأول كالأصول بالنسبة للثانية؛ لذلك كثر في القسم المكي التحدث عنها والعناية بها، **أما بالنسبة للمدني فمن خواصه:**

أولاً: التحدث عن دقائق التشريع، وتفاصيل الأحكام، وأنواع القوانين المدنية والجنائية والحرية والاجتماعية والدولية، والحقوق الشخصية وسائر ضروب العبادات والمعاملات.

ثانياً: دعوة أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإسلام، ومناقشتهم في عقائدهم الباطلة، وبيان جناياتهم على الحق، وتحريفهم لكتب الله ومحاكمتهم إلى العقل والتاريخ.

ثالثاً: سلوك الإيضاح والتفصيل في آياته وسوره؛ وذلك لأن أهل المدينة لم يكونوا بمستوى أهل مكة من الفصاحة والبيان، فيناسبهم الشرح والإيضاح، ويستتبع ذلك الكثير من البسط والإسهاب بقصد إيصالهم إلى المطلوب.

---

(١) سورة الحج-آية-٧٣

المبحث الثالث
جمع القرآن وما يتعلق به

المطلب الأول: جمع القرآن في عهد الرسول ﷺ.

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق.

المطلب الثالث: جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان.

المطلب الأول: جمع القرآن وكتابته في حياة النبيﷺ

إن تاريخ كتابة القرآن جزء من تاريخ القرآن عامة، وهو تاريخ واسع لأنه في الواقع تاريخ الدعوة الإسلامية من يوم نزول الوحي بالقرآن على رسول اللهﷺ إلى أجيال ما بعد ذلك، وليس القصد بهذا البحث تناول جميع أبعاد ذلك التاريخ، وما تضمنه من أحداث وإنجازات عظيمة، نعمت بها البشرية، ولا تزال تنعم إلى اليوم بل يكون التركيز على جانب الكتابة من ذلك التاريخ.

وإذا كانت كتب التاريخ الأولى، لا تكاد تتعرض لكتابة القرآن وجمعه إلا قليلاً كما يقول أحد الباحثين[1] ؛ فإن كتب الحديث الصحيح تقدم كثيراً من تفاصيل ذلك التاريخ، سواء كان ذلك في حياة النبيﷺ، أم في عهد الخلفاء الراشدين، وسأتناول ذلك في ثلاث مراحل: مرحلة جمع القرآن بمعنى حفظه واستظهاره في قلب من أوتي القرآن وفي قلوب أصحابه، ومرحلة كتابة القرآن وجمعه في الصحف في خلافة الصديق ﷺ وما كانت عليه المصاحف في خلافة عمر بن الخطاب، ثم مرحلة توحيد المصاحف ونسخها في خلافة عثمان ﷺ وهي المرحلة التي تقدم الظواهر الكتابية، التي سيقوم عليها هذا البحث. وسيكون السبيل إلى ذلك الإيجاز بما يفي بالغرض المطلوب؛ لأن التفصيل ومناقشة الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بتاريخ القرآن ليس هو الهدف في هذا الوجيز، وإنما الهدف يتمثل في كتابة مدخل موجز لتاريخ كتابة القرآن وجمعه وما أثير من مشكلات تتعلق بالكتابة. وإن من نافلة القول الحديث عن عدم معرفة النبي ﷺ للكتابة فضلاً من ممارستها، ومهما كان معنى الأمي[2]، فإنه ﷺ لم يقرأ ولم يكتب قط، وتشير إلى ذلك الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾[3] ويشير إلى ذلك وصف الصحابة لكافة جوانب حياته، فقد كان يملي في

---

(١) الصديق أبو بكر –محمد حسين هيكل ص١٦ ط٥ القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤

(٢) تاريخ القرآن–د. عبد الصبور شاهين ص٥٣

(٣) سورة العنكبوت –آية– ٤٨

كافة أحواله على الكتبة من الصحابة في الأمور التي تحتاج إلى كتابة[1]. ومع أن طريقة التلقي المثلى بين الصحابة كانت المشافهة والحفظ، وأن الكتابة في حواضر الحجاز زمن البعثة لم تكن واسعة الانتشار، وأن وسائلها كانت بدائية، وغير ميسورة، فإن النبي ﷺ كان حريصاً على تسجيل ما يترل عليه من القرآن، حتى إنه نهى في البداية، عن كتابة شيء غير القرآن، حيث يقول في حديث أبي سعيد الخدري: «ولا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه خشية اختلاطه بكتاب الله» [2].

وقد بلغ كتّاب النبي ﷺ ثلاثة وأربعين كاتباً، وكان بعضهم منقطعاً لكتابة الوحي، ومن أشهرهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن أبي سرح، وحنظلة بن الربيع.

وكان أول من كتب للنبي ﷺ من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ثم ارتد ورجع إلى مكة وعاد إلى الإسلام يوم فتحها[3]؛ وكان أول من كتب لرسول الله ﷺ بعد مقدمه إلى المدينة أبي بن كعب الأنصاري، وكان زيد بن ثابت يكتب معه، وكان زيد ألزم الصحابة لكتابة الوحي. والنبي كان مهتماً بتسجيل النص القرآني منذ بدأ نزوله عليه في مكة، وقد جاء في قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن سورة(طه)كانت مكتوبة في صحيفة في بيت فاطمة بنت الخطاب أخت عمر، كانت وزوجها يقرئها القرآن خباب بن الأرت[4]، و لم تكن هذه الصحيفة التي سجلت سورة طه إلا واحدة من صحف كثيرة، كانت متداولة بين أيدي الذين أسلموا من أهل مكة سجلت سوراً أخرى من القرآن[5].

---

(١) تاريخ القرآن- د. عبد الصبور ص٤٧- دلالة الألفاظ د. إبراهيم القيس ص١٨٣. مكتبة الأنجلو المصرية –القاهرة ١٩٥٨-السيرة –جواد علي ص١٣٦- قطيعة الرحم بغداد ٦٦١

(٢) فتح الباري شرح البخاري ٣٨٦/١٠- القاهرة ١٩٥٩- البابي الحلبي

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب- ابن عبد البر ٦٨/١ مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠-المعارف ابن قتيبة ص١٣٠- ط٢ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٠

(٤) سيرة ابن هشام ٣٤٤/١ ط١٩٥٥ البابي الحلبي

(٥) الصديق أبو بكر –محمد حسين هيكل ص٣٠٩

ومما تجدر ملاحظته أن النبي ﷺ ،كان يراجع الصحابة فيما يكتبون من القرآن، فيروى عن زيد بن ثابت أنه قال: «كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وهو يملي علي، فإذا فرغت قال: إقرأه، فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه» [1].

وإن كل ما ورد من أخبار بهذا الخصوص تدل على أن رسول الله ﷺ ،كان يهدف إلى تسجيل القرآن كله، فيأمن بذلك ضياع شيء منه، أو فقدانه، وهو بذلك قد سن جمع القرآن وكتابته وأمر بذلك وأملاه على كتبته، وأنه ﷺ لم يمت حتى حفظ جميع القرآن جماعة من الصحابة، وحفظ الباقون منه جميعه متفرقاً، أو عرفوه وعلموا مواقعه ومواضعه على وجه ما يعرف ذلك اليوم من ليس من الحفاظ لجميع القرآن[2].

وقد نص العلماء على أن القرآن كله كتب على عهد رسول الله ﷺ في الصحف والألواح والسعب، لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور[3].

يروي الطبري أن الزهري قال : (قبض النبي ﷺ و لم يكن القرآن جمع، وإنما كان في الكراتيف والعسب) [4] ، وينقل السيوطي عن أبي سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي قوله: (إنما لم يجمع النبي ﷺ القرآن في المصحف لما كان ترقبه من ورود ناسخ ومنسوخ، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك).

وبعد هذا الذي ورد نجد أن ما قيل أو يقال من قبل المغرضين حول ما كتب في حياة النبي ﷺ محير وكلام لا أساس له من الصحة والواقع ولا يستحق النظر فيه والوقوف عنده. يقول المحقق الجزري إن من أشرف ما خص الله به هذه الأمة في كتابها الذي هو القرآن: (أن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب) ؛ وقد أخبر الله تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل

---

(١) أدب الكتاب- محمد بن يحى الصولي ص١٦٥- المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١

(٢) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة مخطوط- دار الكتب المصرية –نقل رسم المصحف. غانم قدوري الحمد ص٩٩-بغداد ١٩٨٢

(٣) لطائف الإشارات- القسطلاني ١/٥١- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة -١٩٧٢

(٤) جامع البيان –الطبري ١/٦٣ دار المعارف القاهرة ١٣٤٧

يقرأ في كل حال كما جاء في صفة أمته : «أنا جيلهم صدورهم»[1].

المطلب الثاني: جمع القرآن في خلافة الصديق

ولي الصديق الخلافة بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى في شهر ربيع الأول من السنة الحادية عشرة للهجرة[2]، وكان أول ما واجهه في خلافته ارتداد قبائل من العرب، لأسباب مختلفة، فكان موقفه حازماً من هذه الفتنة، وقال كلمته المشهورة[3]: «والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه، ولو لم أجد أحداً أقاتلهم به لقاتلتهم وحدي، حتى يحكم الله بيني وبينهم وهو خير الحاكمين».

وحارب هؤلاء المرتدين وأعاد الجزيرة العربية إلى حظيرة الإسلام، لكن عدداً كبيراً من المسلمين قتلوا في سبيل الله، ومن بينهم عدد من حفاظ القرآن. هذا العامل الذي نبه الفاروق عمر والصحابة إلى ضرورة جمع القرآن مكتوباً في مكان واحد بعد أن كان مفرقاً في حياة النبي ﷺ ؛ فأشار عمر بذلك على الصديق بعد معركة اليمامة. وأشهر روايات جمع القرآن في خلافة الصديق هي التي يرويها ابن شهاب الزهري[4] عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت أنه قال: أرسل إلى أبو بكر الصديق، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده. قال أبو بكر ﷺ: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحد يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحد القتل بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن قلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله فتتبَّع القرآن فاجمعه، فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ من أمرتي به من جمع القرآن؛ قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول

---

(١) مناهل العرفان- الزرقاني ٢٤٢/١- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة مطبعة البابي الحلبي ب-ت

(٢) تاريخ الطبري- ١٩٩/٣ دار المعارف مصر-١٩٦٠

(٣) تاريخ خليفة- خليفة بن خياط ٧٩/١

(٤) صحيح البخاري ٢٢٥/٦

الله ﷺ؟ قال هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر. فتتبَّعت القرآن أجمعه من العسب واللحاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره، ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[1] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر ﷺ. هذه الرواية تشير إلى جملة قضايا هامة في تاريخ جمع القرآن في هذه الفترة فهي تبين: أولاً: السبب الذي دفع إلى جمع القرآن، وهو الخوف من ذهاب شيء منه بذهاب حفظته.

ثانياً: توضح أن القرآن لم يجمع من قبل بهذه الصورة، وذلك مفهوم من تردد الصديق وزيد بن ثابت، وهذا ينفي ما يقال من أن سالم بن معقل مولى أبي حذيفة الذي استشهد يوم اليمامة كان أول من جمع القرآن في مصحف واحد[2]. وما رواه أشعث عن محمد بن سيرين أن علي بن أبي طالب ﷺ، لما توفي النبي ﷺ -أقسم ألا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف[3]، وينفي كذلك ما يروى من أن عمر بن الخطاب أمر بالقرآن فجمع، وكان أول من جمعه في المصحف[4].

ثالثاً: تشير رواية جمع القرآن التي جاءت بالبخاري إلى الصفات والمؤهلات التي جعلت الصديق يخص زيد بن ثابت بهذا العمل الجليل كونه شاباً وعاقلاً وواعياً وكونه غير متهم، وكونه كان يكتب الوحي، فيكون أكثر ممارسة له، وهذه الصفات هي التي أهلته مرة أخرى ليكون على رأس القائمين بنسخ المصاحف في خلافة عثمان كما سيأتي. وعمل كبير مثل جمع القرآن في الصحف من القطع التي كان قد كتب عليها في حياة النبي ﷺ- لابد أنه احتاج إلى جهود كبيرة وهو ما يدعو إلى الاعتقاد أن بعض

---

(١) سورة التوبة -آية-١٢٨.

(٢) الاتقان -١/١٦٦ .

(٣) فتح الباري- ابن حجر ١٠/٣٨٦- مطبعة البابي الحلبي /١٩٥٩-المصاحف- ابن أبي داود ص٩٠-المطبعة الرحمانية مصر-١٩٣٦ .

(٤) المصاحف ص١٠- الفوائد- العز بن عبد السلام ص٢٦ وزارة الأوقاف -الكويت ١٩٦٧ .

الصحابة قد وقف إلى جانب زيد في انجاز هذا العمل الكبير[1].

ولعل في مقدمة من أسهم في ذلك عمر بن الخطاب الذي كان ضمن كتاب الوحي، والذي تشير الرواية السابقة إلى مشاركته في تتبع القرآن وجمعه مع زيد، وقد استغرق انجاز هذا العمل ما يقرب من سنة، فقد كان بين غزوة اليمامة التي وقعت في الأشهر الأخيرة من السنة الحادية عشرة أو الأولى من السنة الثانية عشرة[2] وبين وفاة الصديق ﷺ التي كانت في جمادى الآخره سنة ثلاث عشرة للهجرة[3]، ولا شك أنه اكتمل قبل وفاة الصديق، إذ إن الروايات تشير إلى أن الصحف أودعت عنده بقية حياته ثم انتقلت إلى الخليفة الجديد من بعده، ثم عند أم المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر لتكون رهن تصرف الخليفة الثالث.

المطلب الثالث: جمع القرآن في عهد الخليفة عثمان

مرت سنوات خلافة الصديق، التي تم فيها ذلك الانجاز العظيم الذي حفظ القرآن، مصوناً كاملاً في الصحف التي ظلت محفوظة في دار الخلافة. ثم سنوات خلافة عمر بن الخطاب التي كانت أيامه فتحاً على المسلمين في كل جانب، وقد أتاحت حركة الفتح أن يلتقي المسلمون، خاصة من الجيل الذين أخذوا من الصحابة ويتدارسون القرآن ويتذاكروه، وكان كل واحد يقرأه مثل ما سمعه، وتعلمه من الصحابي الذي تلقاه عن النبي ﷺ، ولا شك في أن قراءات الصحابة التي تلقوها عن النبي ﷺ كانت تضم كثيراً من وجوه الأحرف السبعة، وتلقي جيل التابعين، تلك القراءات عمن أقرأهم من الصحابة، وتراجعوا في بعض وجوه القراءات وادعى بعضهم أن قراءته أصح من قراءة غيره، وكانت مظاهر تلك الحالة أشد وضوحاً في خلافة عثمان بن عفان.

وتعطي الروايات صوراً مختلفة لذلك الخلاف، في القراءة وعلى مستويات متعددة،

---

(١) تاريخ القرآن –د.عبد الصبور شاهين ص١٠٦.

(٢) تاريخ الطبري ٣/٣٤٣- تاريخ الردة- الكلاعي- أبو الربيع سليمان بن موسى الأندلسي ص١٢٠- معهد الدراسات الإسلامية- دلهي ١٩٧٠ .

(٣) تاريخ الطبري- ٣/٤١٩ وما بعدها .

وحالات تنازع المسلمين، في قراءة كلمات من القرآن قد تكاثرت أخبارها على مسامع الخليفة وكبار الصحابة مما جعلهم يفكرون في الوسائل التي يمكن بها تفادي النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على مثل ذلك الخلاف. كانت الكوفة التي نزلها الصحابي عبد الله بن مسعود معلّماً وفقيهاً من أكثر الأمصار الإسلامية التي تشير الروايات إلى وقوع اختلاف القراءة فيها. حيث ينقل ابن حجر إنكار عمر على ابن مسعود قراءته(عتى حين) بدلاً من(حتى حين) وكتب إليه: إن القرآن لم يترل بلغة هذيل فاقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة[1]. ويروي ابن أبي داود: «أن أناساً كانوا بالعراق، يسأل أحدهم عن الآية، فإذا قرأها قال: فإني أكفر بهذه ففشا ذلك بين الناس واختلفوا في القرآن» [2].

ويروي الطبري عن أبي أيوب السختياني أن أبا قلابة لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب فلا أعلمه إلا قال حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً فقال: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون ممن رأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحناً اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إماماً» [3].

هذه الروايات المتعددة كلها أدت في مضمونها إلى تضافر الأسباب والدوافع التي جعلت عثمان ﷺ يفكر في جمع الناس على مصحف واحد في رسمه وهجائه.

يجمعهم على قراءة واحدة، القراءة العامة التي كان يقرأها عامة الصحابة في المدينة وفي غيرها من الأمصار، وهي القراءة التي كتب عليها زيد القرآن زمن النبي ﷺ في خلافة الصديق.

---

(١) فتح الباري ١٠/٤٠٢

(٢) الفوائد- العز بن عبد السلام ص٢٦

(٣) تفسير الطبري- ١/٦١- المقنع- الداني ص٧- مكتب الدراسات الإسلامية- دمشق ١٩٤٠

إتمام العمل والقائمون به :

كان أول ما بدأ به الخليفة الثالث لتحقيق ذلك أن خطب بالناس في المدينة وفيهم الكثير من الصحابة، يستشيرهم ويدعوهم إلى القيام بهذه المهمة.

يروي ابن أبي داود أن سويد بن غفلة الجعفي قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: «يا آيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف، وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً فقال ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا فما ترى؟ قال نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف، قلنا نعم ما رأيت».

والرواية المشهورة التي تحكي خطوات ذلك العمل الكبير هي تلك التي يرويها أبو عبيد في فضائله والبخاري في صحيحه، وابن أبي داود في المصاحف، وابن النديم في الفهرست، وغير ذلك من المصادر[1].

عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك؛ ورواية البخاري: «حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينيا وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة. فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاث إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم؛ ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان

---

(١) غريب الحديث- أبو عبيد ١٦ ط١- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد ١٩٦٤ صحيح الخاري ٢٢٦/٦- الفهرست ٢٤.

الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في صحيفة أو مصحف أن يحرق».

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدتها مع خزيمة بنت ثابت الأنصاري : ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [1] فألحقناها في سورتها في المصحف. والروايات الآنفة الذكر تتحدث بجلاء عن السبب الذي دفع الخليفة الثالث أن يأمر بتوحيد المصاحف كما تتحدث عن الأصل الذي اعتمد عليه في نسخ المصحف العثماني.

الجماعة الذين تولوا العمل:

أما الجماعة الذين تولوا العمل فقد كان على رأسهم زيد بن ثابت، الذي كان من ألزم الصحابة لكتابة الوحي في حياة النبي ﷺ وهو الذي تولى كتابة القرآن في المصحف في خلافة الصديق، وقد اجتمع لزيد بن ثابت من الصفات ما يؤهله للقيام بذلك العمل خير قيام، فقد تربى في كنف الوحي، إذ كان عمره مقدم النبي المدينة مهاجراً إحدى عشرة سنة، ويروي أنه قال: (أتي بي إلى النبي ﷺ- مقدمه المدينة، فقالوا يا رسول الله هذا غلام بني النجار، وقد قرأ مما أنزل عليك سبع عشرة سورة فقرأت على رسول الله ﷺ فأعجبه ذلك).

وكان النبي ﷺ، قد استصغر يوم بدر جماعة فردهم ، منهم زيد بن ثابت، فلم يشهد بدراً ثم شهد أحداً وما بعدها من المشاهد[2]، ورمي يوم اليمامة بسهم فلم يضره[3].

ويروي الذهبي أن ابن عمر قال يوم مات زيد بن ثابت[4]: يرحمه الله فقد كان عالم

---

(١) سورة الأحزاب آية - ٢٣

(٢) الاستيعاب- ابن عبد البر- ٢/٥٣٧ .

(٣) المصدر نفسه- ٢/٥٣٨ .

(٤) سير أعلام النبلاء- الذهبي ٢/٣١٠ .

الناس في خلافة عمر وحرها، فرقهم عمر في البلدان ونهاهم عن أن يفتوا برأيهم، وحبس زيد بن ثابت بالمدينة يفتي أهلها، ويروي بن سعد أن سليمان بن يسار[1] قال: ما كان عمر ولا عثمان يقدمان على زيد بن ثابت أحداً في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة، وهكذا بقي في منصب القضاء حتى ولي معاوية، وكانت وفاته سنة خمس وأربعين للهجرة[2].

أما الثلاثة الذين تشير الرواية إلى اشتراكهم مع زيد، منهم عبد الله بن الزبير الذي ولد في السنة الأولى أو الثانية من الهجرة، وهو أول مولود في الإسلام من المهاجرين بالمدينة، وقتل بمكة سنة ثلاث وسبعين من الهجرة[3].

وسعيد بن العاص ولد عام الهجرة وتوفي سنة تسع وخمسين، وكان سعيداً هذا أحد أشراف قريش، استعمله عثمان على الكوفة، وغزا بالناس طبرستان فافتتحها[4].

والثالث: عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، كان بن عشر سنين حين قبض رسول الله ﷺ[5]، فكان هؤلاء الثلاثة يعملون مع زيد الذي كان أكثرهم ممارسة لذلك العمل ﷺ.

---

(١) الطبقات الكبرى- ابن سعد -٢/٣٥٩ .

(٢) المراجع السابقة

(٣) الاستيعاب- ابن عبد البر ٣/٩٠٥

(٤) المصدر نفسه - ٢/٦٢١

(٥) الاستيعاب- ابن عبد البر ٢/٨٥٧

المبحث الرابع

في ترتيب آيات القرآن وسوره

المطلب الأول: ما افتقده زيد من القرآن في الجمع الأول وأثبته بعد السؤال عنه

المطلب الثاني: طرق معرفة الآيات ومعنى الآية

المطلب الثالث: عدد آيات القرآن عند العلماء وفوائد ذلك

المطلب الرابع: معنى السورة والحكمة من تسوير القرآن وترتيبها

المطلب الأول: ما افتقده زيد في الجمع الأول وأثبته بعد السؤال عنه

إن رواية ابن شهاب الزهري عن خارجة بن زيد في نسخ المصاحف في زمن عثمان،والتي أدرجها في حديث أنيس إلى فقدان زيد آية من سورة الأحزاب، وقد جاءت الرواية دون تحديد للفترة، فهل كان ذلك في جمع الصديق، أو في نسخ المصاحف في خلافة عثمان؟ إن إدراجها في رواية نسخ المصاحف يوحي أن ذلك قد كان في العمل الأخير وهو أمر بعيد، خاصة وأن المصاحف العثمانية هي نسخة مطابقة لصحف الصديق منقولة عنها، خاصة أن المصاحف العثمانية هي نسخة مطابقة لصحف الصديق منقولة عنها. ولكن بالعودة إلى روايات جمع الصديق يلاحظ أنها تتحدث عن فقدان زيد آخر سورة التوبة: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ أما الآية التي تشير إلى فقدانها رواية الزهري فهي من سورة الأحزاب (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) إذاً هناك روايتان عن آيتين سقطتا في جمع الصديق وتم إثباتهما بعد المراجعة[1]، إن الرواية الأولى صريحة بأن آخر سورة التوبة سقط في الجمع الأول زمن الصديق، والرواية الثانية لا تشير إلى زمن محدد لفقدان آية من سورة الأحزاب، لكن ورودها بعد نسخ المصاحف في خلافة عثمان، يوهم أنها سقطت في هذا العمل الأخير، ويبدو أن السبب في ذلك أن روايات جمع القرآن ونسخه متداخلة في صعيد واحد[2]. ويذهب بعض العلماء إلى أن ذلك كله كان في جمع الصديق[3]، ويروي مؤلف : (كتاب المباني لنظم المعاني)[4] ، في مقدمته رواية عن الزهري عن خارجة بن زيد عن أبيه تتحدث عن جمع القرآن في خلافة الصديق، وهي تشبه رواية الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد، إلا أنها تنفرد بذكر خبر فقدان الآيتين في ذلك الجمع لا فقدان آية واحدة، وهي بذلك تزيل بعض الغموض الذي تسببه رواية الزهري عن خارجة، التي أدرجها في رواية

---

(١) كتاب المصاحف –ابن داود ٢٩-٣٠-المطبعة الرحمانية مصر ١٩٣٦

(٢) زوائد المسانيد العثمانية- ابن حجر ٣٨٥/١ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي بدون تاريخ ومكان

(٣) فضائل القرآن- ابن كثير ص٤٦مطبعة المنار- مصر ١٣٤٧

(٤) مقدمة تفسير كتاب المباني- مجهول المؤلف

أنس بن مالك عن توحيد المصاحف ونسخها في خلافة عثمان. والرواية هي[1]: ((وفي لفظ الشيخ أبي سهل الأنماري رحمه الله حدثنا أبو يعقوب يوسف بن موسى، قال حدثنا محمد بن يحيى القطعي، قال: حدثنا عبيد بن عقيل، قال: حدثنا خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: جاء عمر بن الخطاب إلى أبي بكر (وذكر خبر جمع القرآن في خلافة الصديق) ، ثم قال زيد: فعرضت عرضة فوجدتني قد أسقطت هذه الآية من الأحزاب (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه) فسألت المهاجرين والأنصار فلم أجدها عند أحد منهم، وقد كنت أعرفها، وقد كان أملاها علي رسول اللهﷺ فكرهت أن أثبتها حتى يشهد معي غيري، فأصبتها عند خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي أجاز رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين[2] فكتبتها، ثم عرضت عرضة أخرى، فوجدتني قد أسقطت آيتين من سورة التوب﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ حتى ختم الآيتين، فسألت عنهما المهاجرين والأنصار، فلم أجدهما عند أحد منهم إلا عند خزيمة بن ثابت الأنصاري. وعلى هذا فإن العمل الذي قام به كل من زيد ومن معه في خلافة عثمان كان تاماً لم يحدث فيه فقدان شيء، و لم يكن يتعدى الأساس الذي وضعه زيد في خلافة الصديق نقلاً عن القطع التي كتب عليها القرآن العظيم في حياة الرسول.

المطلب الثاني: معنى الآية وطرق معرفتها :

معنى الآية: إن الآية تطلق في لسان اللغة باطلاقات متعددة:

أولها: المعجزة، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[3] أي معجزة واضحة .

ثانيها: تطلق ويراد بها العلامة ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ

---

(١) مقدمة كتاب المباني ص٢٠

(٢) طبقات بن سعد ٣٧٨/٤

(٣) سورة البقرة- آية -٢١١

ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[1] أي علامة.

ثالثها: العبرة والأمر العجيب، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾[3]

رابعها: الجماعة، ومنه قولهم: خرج القوم بآياتهم أي بجماعاتهم والمعنى أنهم لم يدعوا وراءهم شيئاً[4].

خامسها: البرهان والدليل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾[5] ، والمعنى أن من براهين وجود الله تعالى واقتداره واتصافه بالكمال خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألوان. وأما معنى الآية في الاصطلاح: فهي طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة في سورة من القرآن، والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحة؛ لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام غيرها إليها، ثم هي علامات على صدق من جاء بها، وفيها عبرة وذكرى لمن أراد أن يتذكر.

طرق معرفة الآية: ليس للقياس والرأي مجال في معرفة آيات القرآن الكريم، وإنما السبيل إلى ذلك هو التوقيف من الشارع، بدليل التفاوت في اعتبار أوائل السور فمثلاً عدوا ((ألمص)) آية ، و لم يعدوا ((ألمر)) آية على الرغم من أنها نظير للأولى، وعدوا ((يس)) آية ، و لم يعدوا((طس)) آية، وهذا مذهب الكوفيين الذين يغيرون فواتح السور آيات باستثناء البعض منها. وغير الكوفيين لا يعتبرون فواتح السور آيات إطلاقاً، وباعتبار أن الموضوع توقيفي فكل ذهب إلى ما ذهب إليه في حدود ما اطلع عليه وبعض العلماء يذهب إلى أن معرفة الآيات منه ما هو سماعي توقيفي، ومنها ما هو قياسي ومرجع ذلك

---

(١) سورة البقرة- آية-٢٤٨

(٢) سورة البقرة –آية-٢٤٨

(٣) سورة المؤمنون –آية-٥٠

(٤) مناهل العرفان ٣٣٩/١

(٥) سورة الروم- آية- ٢٢

إلى الفاصلة، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية نظيرها قرينة السجع في النثر، وقافية البيت في الشعر. حيث يقولون: فما ثبت أن النبي ﷺ وقف عليه دائماً تحققنا أنها فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس فاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله مرة أخرى احتمل الوقف واحتمل الوصل وفي هذا مجال للقياس، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه، لأمر يقتضي ذلك، ولا يؤدي ذلك إلى محظور لأنه لا يؤدي إلى زيادة أو نقصان في القرآن الكريم، وإنما غايته تعيين محل الوصل والفصل وهناك عدة روايات تؤكد أن وضع الآيات في السور كان يتم بتوجيه من النبي ﷺ، منها ما رواه ابن عباس عن عثمان بن عفان أنه قال: «كان رسول الله ﷺ، مما يأتي عليه الزمان، وهو يترل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا» [1] ، ويروى أن زيد بن ثابت قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع)) [2] ، وهي رواية تشير إلى أن عملية ترتيب الآيات أو السور كانت تتم بتوجيه من النبي ﷺ ويؤكد ذلك قول الإمام مالك: «إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله ﷺ» [3].

وفي الكلام عن ترتيب الآيات في السور لا ينبغي أن يغيب عن البال الوحدة الموضوعية والأسلوبية التي تبدو في كثير من السور وهو ما يقطع التغاير في أي احتمال لكون ذلك الترتيب اجتهاداً من الصحابة.

المطلب الثالث: عدد آيات القرآن وفوائد معرفة ذلك

قال العلماء: إن عدد آي القرآن ستة آلاف ومئتا آية، وكسر إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم [4]، ففي عدد المدني الأول سبع عشرة، وبه قال نافع،

---

(١) غريب الحديث- أبو عبيد ١٠٤/٤- المستدرك- الحاكم- ٢٢١/٢ ط١/١٣٤٠ حد آباد الاتقان- السيوطي ١٧٢/١ .

(٢) المستدرك –الحاكم ٢٢٩/٢ .

(٣) المقنع- الداني ص٨-تفسير القرطبي ٦٠/١ .

(٤) المناهل- ٣٤٣/١- البيان في علوم القرآن .

وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شيبة، وعشر عند أبي جعفر، وفي عدد المكي عشرون، وفي عدد الكوفي ست وثلاثون وهو مروي عن حمزة الزيات، وفي عدد البصري خمس، وهو مروي عن عاصم الجحدري، وفي رواية عنه أربع، وبه قال أيوب بن المتوكل البصري، وفي رواية عند البصريين أنهم قالوا: تسع عشرة، وهو مروي عن يحيى بن الحارث الذماري. وسبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي تعليماً لأصحابه أنها رؤوس آي، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة فيصلها بما بعدها معتبراً أن الجميع آية واحدة، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها، وآيات القرآن مختلفة في الطول والقصر، فأطول آية هي الدَين في سورة البقرة التي هي أطول سورة وأقصر آية (يس) الواقعة في صدر سورة (يس).

فوائد معرفة الآيات: يزعم الكثير من الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن، لكن الواقع خلاف ذلك وقد ذكر العلماء الكثير من الفوائد من أهمها:

أولاً: العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي ﷺ ،وفي حكمها الآية الطويلة التي تعدل بطولها تلك الثلاث القصار، ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدي بالسورة الواحدة فقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾[1] ، والسورة تصدق بأقصر سورة كما تصدق بأطول سورة وأقصر سورة في القرآن هي سورة الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار؛ فثبت أن كل ثلاث آيات قصار معجزة، وفي قولها الآية الواحدة الطويلة التي تكافئها.

ثانياً: حسن الوقف على رؤوس الآي عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنة، بناء على ظاهر الحديث الذي استدلوا به فيما يرويه أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ ،كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول : ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ** ﴾ ثم يقف

(١) سورة البقرة –آية- ٢٣

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثم يقف ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ثم يقف.

إلا أن أصح ما ورد في هذا الخصوص ما رواه الليث عن أبي مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة عن قراءة الرسول ﷺ، وصلاته فقالت: ما لكم وصلاته؟ ثم نعتت قراءته مفسرة حرفاً حرفاً» ذكر ذلك الزمندي.

المطلب الرابع: معنى السورة والحكمة من تسوير القرآن وترتيبها

معنى السورة : السورة في اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس المحيط بقوله: السورة: المترلة ومن القرآن معروفة؛ لأنها مترلة بعد مترلة، مقطوعة عن الأخرى، والشرف، ما طال من البناء وحسن، والعلامة، وعرق من عروق الحائط. وأما اصطلاحاً: فهي طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع وقيل: وهي مأخوذة من سور المدينة، لوضع كلمة بجانب كلمة، وآية بجانب آية، وقد تطلق على العلو والرفعة المعنوية الشبيهة بعلو السور ورفعته ولأنها حصن وحماية للنبي ﷺ.

الحكمة من تسوير القرآن الكريم، منها: التيسير على الناس في مدارسة القرآن وحفظه، ومنها: الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام، حيث لكل سورة موضوع بارز تتحدث عنه، ومنها الإشارة أن طول السورة ليس شرطاً في إعجازها، بل هي معجزة وإن بلغت الغاية في القصر كسورة الكوثر. وأما فوائد تسوير القرآن: فهي كثيرة: منها: أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف كان أحسن وأفخم من أن يكون باباً واحداً. ومنها: أن القارئ إذا أتم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط وأبعث على التحصيل منه. ومنها: أن الحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب طائفة مستقلة بنفسها، فيعظم عنده ما يحفظه، ومنه قول أنس بن مالك: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا».

أقسام السور: قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام: خصوا كلاً منها باسم معين، وهي: الطوال، والمئين، والمثاني، والمفصل، فالطوال: سبع سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه ست، واختلفوا في السابعة أهي

الأنفال وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة أم هي سورة يونس؟

والمئون: هي السور التي تزيد آياتها على مائة آية.

والمثاني: هي التي تلي المئين في عدد الآيات وقال الفراء: هي السور التي آيها أقل من مائة آية لأنها نثنى (أي تكرر) أكثر مما تثنى الطوال والمئون.

والمفصل: هو أواخر القرآن، واختلف العلماء في تحديد أوله، على عدة أقوال أصحها ما ذكره النووي أن أوله الحجرات.

ترتيب السور: اختلف العلماء في ترتيب السور على ثلاثة أقوال.

القول الأول: أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ، إنما كان باجتهاد من الصحابة. وينسب هذا القول إلى العلماء منهم مالك، والقاضي أبو بكر[1].

وقد استدلوا على هذا الرأي بأمرين: (أحدهما) أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن عثمان بن عفان. فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي ﷺ ،ما ساغ لهم تركه.

(ثانيهما): أن عثمان أمرهم عند جمعه أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع، ولم يفصل بينهما بسم الله الرحمن الرحيم.

القول الثاني: إن ترتيب السور كلها توقيفي بتعليم الرسول ﷺ ،كترتيب الآيات وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ، واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد، وهذا الاجماع لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف.

القول الثالث: وهو الراجح من الأقوال، أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة. لكن الأدلة على ذلك تبقى ظنية، ويظل احتمال معرفة الصحابة لهذا الترتيب من النبي ﷺ هو الأرجح.

---

(١) الإتقان ١/١٧٦

المبحث الخامس
في كتابة القرآن ورسمه

المطلب الأول: الكتابة وشأنها في الإسلام وما قبله

المطلب الثاني: كتابة القرآن ورسمه وقواعد الرسم

المطلب الثالث: آراء العلماء في رسم المصحف

المطلب الأول: الكتابة وشأنها ما قبل الإسلام وبعده

شأن الكتابة قبل الإسلام: لا شك بأن بزوغ شمس الإسلام كان إيذاناً بنهضة كتابية عظيمة تتمثل أول ما تتمثل في حرص النبي ﷺ ،على تعلم الكتابة وعلى تدوين القرآن الكريم منذ فجر البعثة النبوية، كما سبق تفصيله في مبحث جمع القرآن. أما حالة الكتابة قبل الإسلام، فقد اضطربت فيها روايات الأقدمين يقول ابن قتيبة: «كانت الكتابة في العرب قليلاً» ، ويقول عن الصحابة وهو يتحدث عن إذن النبي ﷺ ،لعبد الله بن عمرو بن العاص بتقييد الحديث ، وكان غيره من الصحابة أبين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان[1].

ويذهب البلوي إلى انعدام الكتابة عند العرب في الجاهلية، وأن الشعر قد جعل لهم عوضاً[2]، وقد انساق عدد من المحدثين وراء دعوى أمية العرب قبل الإسلام، وندرة الكتابة بينهم، وأنهم لم يكونوا أهل كتابة وقراءة[3]، لكن هذا الاتجاه بات مرفوضاً عند عامة الدارسين، حتى بين القدماء منهم.

فابن فارس يقول: «إنا لم نزعم أن العرب كلها مدراً ووبراً قد عرفوا الكتابة كلها والحروف أجمعها، وما العرب في قديم الزمان إلا كنحن اليوم، فما كل يعرف الكتابة والخط والقراءة» [4].

ويقول علم الدين السخاوي: «فإياك وما تراه من قول من يقول: لم تكن العرب أهل كتابة ولا أقلام» [5] ، وجاء في القرآن الكريم ما يفيد معرفة عرب الجاهلية القريبة من الإسلام القراءة والكتابة، فقد تكررت في كثير من الآيات مادة كتب وما في معناها واسم

---

(١) المعارف –ابن قتيبة الدينوري ص١٣٠ دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٩٧٠

(٢) طبقات فحول الشعراء- محمد سلام الجمحي ص٢٢ دار المعارف مصر ١٩٥٢

(٣) اللهجات العربية –د.إبراهيم أنيس ص٣٣- مكتبة الأنجلو المصرية ط٣ ١٩٦٥

(٤) الصاحبي في فقه اللغة. ابن فارس ص٨ المكتبة السلفية- القاهرة -١٩١٠

(٥) الوسيلة إلى كشف العفيلة ورقة ١٥- مخطوط دار الكتب المصرية- نقل رسم المصحف غانم قدوري الحمد ١٩٨٢

آلات الكتابة[1]، ولا تعقل مخاطبة القرآن الكريم قوماً بهذه الآيات لو لم يكونوا على علم وبصيرة بالقراءة والكتابة، والقرآن الكريم أصدق وثيقة تحدثنا عن العرب في ذلك العهد، وإن الروايات العربية تشير إلى ممارسات كتابية متعددة، سواء في مدن الحجاز أم في الحواضر العربية في أطراف الجزيرة الشمالية، ففي مكة رغم أن الحياة لم تكن بالغة التحضر بالنسبة لذلك العهد وأن دواعي الكتابة كانت محدودة إلا أنه لا ينكر أنه حرروا أحياناً بعض العهود والمحالفات بينهم وبين القبائل المجاورة إلا أن ذلك كان على نطاق ضيق[2].

وبلدة مثل مكة المكرمة مقدسة ومتاجرة وعاصمة للثقافة الدينية لا بد أن يكون بين سكانها جماعة من المثقفين ومن الباحثين في أمور الدين ومن القراء الكاتبين[3]؛ وتشير الروايات أن ورقة بن نوفل كان يكتب الكتاب العربي والكتاب العبراني[4]، وحين قاطعت قريش النبي ﷺ ، والمسلمين في بداية الدعوة بمكة كتبوا كتاباً بذلك وعلقوه في جوف الكعبة[5] وتشير كتب التاريخ إلى استخدام الكتابة في مكة في وقت مبكر؛فهذا قصي بن كلاب يكتب من مكة إلى أخيه ابن أمه رازح بن ربيعة ابن حرام العذري، في مشارف الشام، يدعوه إلى نصرته والقيام معه في منازعة خزاعة وبني بكر أمر مكة[6]. أما في المدينة فيقول البلاذري: ((دخل الإسلام المدينة وفيهم عدة يكتبون وعدَّد منهم أحد عشر كاتباً[7].

فالكتابة في المدينة لا تختلف حالتها عنها في مكة، كما يتضح من قول البلاذري؛ بل

---

(١) تاريخ القرآن الكريم –د. عبد الصبور شاهين ص٦٦

(٢) مجموعة الوثائق السياسية- د.محمد حميد الله ص٣٠- لجنة التأليف والترجمة- القاهرة ١٩٤١

(٣) السيرة النبوية –د.جواد علي ص٦٩

(٤) المرجع نفسه

(٥) الطبقات الكبرى- ابن سعد- ٢٠٨/١- دار صادر بيروت ١٩٥٧

(٦) السيرة النبوية –ابن هشام ١٧١/١-مطبعة مصطفى البابي الحلبي –القاهرة ١٩٥٥

(٧) فتوح البلدان- البلاذري- ص٤٧٧ وما بعدها- شركة بيع الكتب العربية- القاهرة سنة ١٩٠١

إن الواقدي يشير إلى أن : بعض اليهود قد علم كتاب العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأول[1].

ويبدو أن وجود أهل الكتاب في المدينة كان له أثر في انتشار الكتابة هناك[2].

ولعل ما قام به الصحابة في خدمة الدولة الإسلامية الجديدة، سواء في كتابة الوحي، أم كتب النبي ﷺ، وما يجري بين الناس من معاملات، يؤكد الحالة التي كانت عليها الكتابة العربية في الحجاز قبل الإسلام؛ لأن معظم الصحابة إنما نشؤوا واكتسبوا خبراتهم الحياتية في الجاهلية.

شأن الكتابة بعد الإسلام: ثم جاء الإسلام، فحارب فيما حارب أمية العرب، وعمل على محوها وطفق يرفع من شأن الكتابة، فهذه أوائل آيات نزلت من القرآن الكريم يشيد الحق فيها بالقلم.

إذ يقول الله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[3] وهذه سورة (نون) يحلف الله سبحانه وتعالى فيها بالقلم وما يسطرون إذ يقول: ﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[4] ، وهذا رسول الله ﷺ، يدفع أصحابه إلى تعلم الخط وحذق الكتابة، ويهيئ لهم السبل التي تساعدهم على ذلك.

حتى لقد ورد أن المسلمين في غزوة بدر أسروا ستين مشركاً، فكان مما يقبل الرسول ﷺ، في فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من الصحابة الكتابة والخط، وهكذا أعلن الرسول ﷺ ، بعمله هذا أن القراءة والكتابة مساويان للحرية، وهذا منتهى ما تصل إليه الهمم في تحرير شعب أمي من رق الأمية.

---

(١) المرجع نفسه

(٢) دلالة الألفاظ- د.جواد علي ص١٨٦

(٣) سورة العلق –آية- ١-٢-٣

(٤) سورة القلم- آية-١-٢

وبمثل هذه الطبقة أخذت ظلمات الأمية تتبدد بأنوار الإسلام شيئاً فشيئاً، وحل محلها العلم والكتابة والقراءة، وهذا من أول الأدلة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية.

المطلب الثاني: كتابة القرآن ورسمه

كتابة القرآن الكريم :

تبين هنا من خلال الأبحاث السابقة مدى عناية الرسول ﷺ، وأصحابه بكتابة القرآن، وهذا يدل على أن النبي ﷺ ،كان له كتّاب يكتبون الوحي، منهم الأربعة الخلفاء، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأبي بن كعب وزيد بن ثابت، وغيرهم. وكان النبي ﷺ، إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كتابه هؤلاء، ويأمره بكتابة ما نزل عليه، ولو كان كلمة، كما روى أنه لما نزل عليه قول الله تعالى: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [1] قال ابن أم مكتوم وعبد الله بن جحش: يا رسول الله: إنا عميان فهل لنا رخصة؟ فأنزل الله تعالى قوله: ﴿ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾ قال رسول الله ﷺ: « ائتوني بالكنف والدواة » وأمر زيداً أن يكتبها فكتبها) فقال زيد: «كأني أنظر إلى موضعها عند صدع الكتف» [2] ، وفي حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب، فقال: ((ضعوا هذه في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا» [3] وقوله ﷺ: «من كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه» [4] ، وقول أبي بكر ﷺ لزيد بن ثابت: « إنك رجل شاب لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ»، أضف إلى ذلك أن الصحابة كانوا يكتبون القرآن فيما تيسر لهم حتى في العظام والرقاع، وجريد النخل مما يدل على عظم بلائهم في هذا الأمر ﷺ أجمعين.

---

(١) سورة النساء- آية-٩٥

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجهاد –باب ١رقم ١٦٧١

(٣) رواه الترمذي في كتاب التفسير- رقم ٤٨-باب٢ رقم ٣٠٨٦

رسم المصحف: إن استخدام لفظي (رسم المصحف) و(الرسم العثماني) قد ظهر في وقت متأخر نسبياً في المؤلفات التي اهتمت بموضوع خط المصحف[1].

وقد صار هذا المصطلح مختصاً في مجال الدراسات القرآنية الذي يهتم بكيفية كتابة الكلمات في المصحف، من حيث عدد الحروف، ونوعها لا من حيث أشكال الحروف وصورها؛ لأن الجانب الأخير هو من اختصاصات مدرسة الخط العربي؛ لأن دراسة الخط العربي قد تقاسمتها منذ القرن الأول الهجري مدرستان: (الأولى) المدرسة العلمية أو اللغوية، وغايتها تصوير الأصوات العربية بحروف مرسومة وتخصيص كل صوت برمز يدل عليه.

وإلى جانب هذه المدرسة العلمية للكتابة قامت مدرسة فنية هدفها تهذيب رسم الحروف وتحسينها والنظر إليها من الناحية الجمالية؛ متصلة ومنفصلة، وقد بلغ الخطاطون في ذلك على التوالي شأواً بعيداً.[2]

والمقصود في رسم المصحف في هذا المبحث هو الوضع الذي ارتقاه عثمان ﷺ في كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تبديل ولا تغيير ولكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق وذلك لأغراض مهمة بهذا الخصوص.

وهذه الناحية قد أفردت بالتأليف من قبل العديد من العلماء منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ ألف كتابه المسمى (المقنع) ومنهم أبو عباس المراكشي إذ ألف كتاباً أسماه: (عنوان الدليل في خط التنزيل).

قواعد رسم المصحف: للمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه، حصرها علماء

---

(١) المخصص- ابن سيد علي بن إسماعيل ٤/١٣- المطبعة الأميرية الكبرى- القاهرة ١٣٢٠هـ

(٢) طريقة لكتابة اللهجات العربية الحديثة- د. خليل محمود عساكر- يقال في مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٥٥و ١٨١/٨ نقل غانم حمد العذوري في كتاب رسم المصحف ص٥٨.

الفن في ست قواعد، وهي: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل، والوصل، وما فيه قراءتان قرئ على إحداهما : (قاعدة الحذف) خلاصتها أن الألف تحذف من ياء النداء نحو (يأيها الناس) ومن هاء التنبيه نحو (هأنتم) ومن كلمة نا نحو (أنجينكم) ومن لفظي الرحمن وسبحان وكل ما كان على شاكلة ذلك من الكلمات.

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعاً وجراً نحو (غير باغ ولا عاد) ومن هذه الكلمات (أطيعون) و (خافون) الأصل (أطيعوني وخافوني)، وتحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى في نحو (لا يستون) الأصل يستوون، وتحذف اللام إذا كانت مدغمة في مثلها نحو (الليل والذي) وهناك حذف لا يدخل تحت قاعدة مثال: (ملك يوم الدين) ولحذف الواو من بعض الأفعال مثال: (ويدعو الإنسان).

قاعدة الزيادة : خلاصتها أن الألف تزاد بعد الواو في آخر كل اسم مجموع أو في حكم المجموع نحو (ملاقوا ربهم) (بنوا إسرائيل) (أولوا الألباب) وبعد الهمزة المرسومة واواً نحو(تالله تفتأ) فإنها ترسم هكذا (تالله تفتؤا) وفي ألفاظ (الظنون والرسول والسبيل) فإنها ترسم (الظنونا، الرسولا، السبيلا) وهكذا، وتزاد الياء في بعض الكلمات مثل بأيد الرسم (بأييد).

قاعدة الهمز: خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو: (ائذن) (أؤتمن) أما الهمزة المتحركة فإن كانت أول الكلمة واتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، سواء أكانت مفتوحة أم مكسورة، نحو: (أيوب، أولوا، إذا).

وإن كانت الهمزة وسطاً فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها نحو (سأل سئل) وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو سبأ، شاطئ، وإن سكن ما قبلها حذفت نحو: (ملء الأرض) يخرج الخبء.

قاعدة البدل: خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتفخيم في مثل: (الصلاة والزكاة والحياة) وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو (يتوفاكم، يا حسرتا، يا أسفا)، وترسم النون ألفاً في نون التوكيد الخفيفة، وفي كلمة (إذن). وترسم هاء التأنيث تاء مفتوحة في

كلمة (رحمت) ونعمة وفي كلمة امرأة إذا أضيفت إلى زوجها.

قاعدة الوصل: خلاصتها أن كلمة (أن) بفتح الهمزة توصل بكلمة لا إذا وقعت بعدها ويستثنى في ذلك مواضع مثل (أن لا تقولوا) (أن لا تعبدوا) وكلمة من توصل بكلمة ما إذا وقعت بعدها ويستثنى من ذلك قوله تعالى : (من ما ملكت أيمانكم) (ومن ما رزقناكم) وكلمة من توصل بكلمة من مطلقاً، وكلمة عن توصل بكلمة ما إلا قوله سبحانه وتعالى: (عن ما نهوا عنه) ، وكلمة إن بالكسر توصل بكلمة ما التي بعدها إلا قوله سبحانه وتعالى: (وإن ما نرينك) وكلمة أن بالفتح توصل بكلمة ما إطلاقاً، وكلمة كل توصل بكلمة ما التي بعده إلا قوله تعالى: (كل ما ردوا إلى الفتنة) (من كل ما سألتموه) وتوصل كلمات: نعما، وربما، وكأنما، ونحوها.

قاعدة ما فيه قراءتان: خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين تكتب برسم أحدهما. كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف وهي: (مالك يوم الدين) (يخادعون، وواعدناه) وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها، وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة وهي: (غيابة الجب) (أنزل عليه آية) وغير ذلك كثير ويكفي ما ذكر للتمثيل والتطبيق.

المطلب الثالث: آراء العلماء في رسم المصحف

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة : الرأي الأول: أنه توقيفي لا يجوز مخالفته، وذلك مذهب الجمهور واستدلوا بأن النبي ﷺ، كان له كتاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرهم الرسول ﷺ ،على كتابتهم ومضى عهده ﷺ ،والقرآن على هذه الكتبة، لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل، بل ورد أنه ﷺ كان يضع الدستور لكتاب الوحي في رسم القرآن وكتابته. ومن ذلك قوله لمعاوية، وهو من كتبة الوحي: «إلق الدواة وحرِّف القلم وانصب الباء، وفرق السين ولا تعوِّر الميم، وحسِّن الله ومدَّ الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك».

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف، ثم جاء حذوه عثمان في

خلافته، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك الكتبة، وأقر أصحاب النبي ﷺ، عمل أبي بكر وعثمان ﷺ وانتهى بعد ذلك الأمر إلى التابعين وتابعي التابعين، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم، ولم ينقل أن أحداً منهم فكر أن يستبدل به رسماً آخر غير الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف، ونشاط التدوين وتقدم العلوم.

الرأي الثاني: أن رسم المصحف اصطلاحي لا توقيفي وعليه فتجوز مخالفته، وممن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون وأبو بكر الباقلاني وبعض العلماء المعاصرين، وحجة هؤلاء جميعاً أنه ليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود. ولا في نصوص السنة النبوية، ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل؛ لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته.

الرأي الثالث: وهو رأي العز بن عبد السلام والزركشي والشيخ طاهر الجزائري، وخلاصته أنه يجوز بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا يجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول، لئلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني، كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح. والملاحظ في هذا الرأي أنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن في ناحية كتابته في كل عصر بالرسم المعروف فيه، إبعاداً للناس عن اللَّبْس والخلط في القرآن، وناحية إبقاء رسمه الأول المأثور، يقرؤه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس، ولا شك أن الاحتياط مطلب ديني جليل خصوصاً في جانب حماية التنزيل[1] .

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني:

بعد بيان آراء العلماء في رسم المصحف لا بد من إيجاز القول في مواقف علماء السلف والخلف، في تلك المسألة، فقد عرفنا أن الصحابة كتبوا المصاحف بما كان متعارفاً

---

(١) انظر في المناهل- ٣٦٩/١ وما بعدها

عليه في زمنهم من قواعد الهيجاء وأصول الرسم بما لا يحتم توحيد القاعدة أو اطرادها. فقد كان ذلك واقع الكتابة العربية حينئذ، وكان الناس في سنوات الإسلام الأولى يستعملون ذلك فيما يكتبون، وقدوتهم رسم المصحف العثماني، وكان أكثر الصحابة، ومن وافقهم من التابعين وتابعيهم، يوافقون الرسم العثماني في كل ما كتبوه، ولو لم يكن قرآناً ولا حديثاً واستمر الأمر على ذلك عهداً طويلاً[1] .

إلا أن ظهر علماء الأمصار وأسسوا لهذا الفن ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية وأصولهم الصرفية نظراً لحاجة الناس بازدياد استعمال الكتابة إلى نظام موحد القواعد ميسور التعلم[2] ، وبانتشار استعمال القواعد التي وضعها العلماء للكتابة، ظهر ما يسمى بقواعد الهيجاء أو الإملاء، أو علم الخط القياسي أو الاصطلاحي. وهجر الناس استعمال الكلمات القديم في كتاباتهم، لكن نساخ المصاحف لم يستعملوا الصور الجديدة للكلمات في نسخ المصاحف، وظلوا يحافظون على صور الكلمات كما وردت في المصاحف العثمانية. ومن ثمّ ميز العلماء بين أسلوبين للكتابة بل ثلاثة .

يقول أبو حيان[3] فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين. ويبدو أن محاولات جرت منذ وقت مبكر لإدخال بعض صور الكلمات المستعملة عند الكتاب في المصحف، فيروي الداني أن إمام المدينة مالكاً - رحمه الله- سئل فقيل له: «أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم فقال: لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى»[4] .

ويروى أيضاً أنه سئل عن الحروف التي تكون في القرآن مثل الواو والألف أترى أن

---

(١) أدب الكاتب -ابن قتيبة- ص٢٥٣

(٢) الصاحبي في فقه اللغة- ابن فارس- ص١١ المكتبة السلفية- القاهرة ١٩١٠

(٣) البرهان -الزركشي ١/٣٧٦- همع الهوامع-شرح جمع الجوامع في العربية- السيوطي ٢/٢٤٣- مطبعة الخانجي مصر ١٣٢٧

(٤) المقنع- الداني ص٩ وما بعدها

تغير من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟ فقال: لا [1] .

وقد أجمع العلماء على مثل ما ذهب إليه الإمام مالك [2] حيث قال الداني: ولا مخالف للإمام مالك في ذلك من علماء الأمة [3] ، حتى إن الإمام أحمد بن حنبل قال: تحرم مخالفة مصحف الإمام عن واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك [4] ، وقال البيهقي في شُعَب الإيمان: من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيروا مما كتبوا شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلماً ولساناً وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم [5] ، أما ما ورد عن العز بن عبد السلام والزركشي والشيخ طاهر الجزائري فمرده لئلا يوقع في تغيير الجهال. ويقول الزركشي في هذا الصدد: «ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى درس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة» [6] ، والواقع أن هناك آراء وردوداً كثيرة للعلماء في هذه المسألة مظانها في المراجع والمصادر.

---

(١) المصدر نفسه

(٢) الايريز- أحمد بن المبارك ص٥٩- المطبعة الأزهرية- مصر ١٣٠٦

(٣) المقنع- ال داني ص٨٠

(٤) البرهان –الزركشي ٣٧٩/١

(٥) شرح الساري القسطلاني- ٢٧٩/١

المبحث السادس
في القراءات والقراء

المطلب الأول: القراءة لغة واصطلاحاً ونشأتها

المطلب الثاني: أنواع القراءات من حيث السند

المطلب الثالث: طبقات المقرئين وأعداد القراءات

المطلب الرابع: أنواع القراءات من حيث السند

المطلب الخامس: حكم القراءة الشاذة

المطلب الأول: القراءة لغة واصطلاحاً ونشأتها

القراءات: القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ، وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها.وفي منجد المقرئين لابن الجزري ما نصه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، والمقرئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ اليسير مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوقه به مسلسلاً ؛لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، والقارئ المبتدئ من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، والمنتهي: من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها» [1].

نشأة علم القراءات:

إن المعرفة الصحيحة لتاريخ القراءات وبيان علاقتها تقتضي الرجوع إلى العصر الأول للدعوة الإسلامية حين تلقى رسول الله ﷺ أمر السماء الأول بقوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [2] ، ثم تتبع الكيفية التي تلا بها رسول الله ﷺ على أسماع الناس امتثالاً لأمر الله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ ﴾ [3] ، ثم كيف كان الصحابة يقرؤونه ويقرؤنه للأجيال المتتالية منذ عصر الخلافة الراشدة، وما تلاها حتى ظهرت اختيارات القراء التي اقترنت شهرتها بأسماء معينة مثل القراءات السبع أو غيرها.

ولما كان استقصاء كل ما تقدمه المصادر في هذا المجال أمراً واسعاً، فأكتفي بما يحقق القصد وهو معرفة العلاقة بين القراءات وبين الرسم العثماني.

---

(١) منجد المقرئين- ابن الجزري- مكية القدسي- القاهرة ١٣٥٠هـ

(٢) سورة العلق –آية-١-٥

(٣) سورة المائدة- آية- ٦٧

قراءة القرآن في حياة النبي وفترة الخلافة الراشدة:

إن بداية ذلك مرتبط ببداية نزول الوحي على رسول الله ﷺ، وتلاوة القرآن على الناس بمكة ، حيث كانت تلاوة القرآن أولى وسائل الدعوة التي كان يلقى بها النبي ﷺ، الناس في المواسم فكان يدعوهم ويقرأ عليهم القرآن. [١]

وكان الداخلون في الإسلام يقرؤون القرآن لمعرفة أركان الإسلام، ومتطلبات الإيمان من جانب ويتلونه للتعبد به من جانب آخر [٢] ، وكان رسول الله ﷺ، يحثهم على ذلك بمثل قوله: « تعاهدوا هذا القرآن فو الذي نفس محمد بيده لهو أشد تفلتاً من الإبل في عقلها» [٣] ، أو مثل قوله الذي ورد في حديث عثمان: « أفضلكم (وفي لفظ) خيركم من تعلم القرآن وعلّمه» [٤] ، وقد كان النبي ﷺيوجه الصحابة الذين أتقنوا القرآن عنه أن يقرئوا الداخلين في الإسلام، إذ لم يكن يجد الفرصة دائماً ليتلو هو على كل المسلمين خاصة بعد أن كثروا، فقد أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة بعد بيعة العقبة قبل الهجرة، وأمره أن يقرئهم القرآن، ويفقههم في الدين، فكان يسمى المقرئ في المدينة مصعب [٥] وإذا دخل رجل في الإسلام دفعه رسول الله ﷺ إلى الصحابة وقال لهم : «فقهوا أخاكم في دينه واقرئوه وعلموه القرآن» [٦]، فهذه الروايات وأمثالها وضعت اللبنات الأولى في مجال قراءة القرآن.

كما أنها تشير إلى حرص كبير على الإتقان وتحري الدقة والضبط فقد كان رسول الله ﷺ لا يقرأ القرآن في أقل من ثلاث [٧] كما أن الروايات السالفة تشير إلى طريقة تلقي

---

(١) سيرة ابن هشام ٤٣٣/١

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ٥٥٥/١

(٣) صحيح مسلم ٥٤٥/١

(٤) البحر المحيط- أبو حيان مج ١٢/١ مكتبة ومطابع النصر- الرياض د-ت

(٥) سيرة ابن هشام ٤٣٤/١

(٦) تاريخ الطبري ٢٧٤/٢

(٧) طبقات ابن سعد ٣٧٦/١

الصحابة للقرآن عن النبي ﷺ وسلم ومدى حرصهم على الإتقان وتحري الدقة والضبط يقول ابن مجاهد: «وحدثونا عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء بن السائب ، قال: أخبرني أبو عبد الرحمن قال: حدثني الذين كانوا يقرئوننا القرآن، عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب : «أن رسول الله ﷺ كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل فتعلموا القرآن والعمل جميعاً».

ثم أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها، ويعنون بها وينشرونها .

هذا منشأ علم القراءات واختلافها، وعلى كل حال هذا الاختلاف في حدود سبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلها من عند الله لا من عند الرسول ﷺ، ولا أحد من القراء أو غيرهم.

المطلب الثاني: القراءات من حيث الضبط والقبول

المقصود بذلك هو أن تكون القراءة مروية عن واحد أو أكثر من الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ، وقرأوا بين يديه[1] ، وثبوت الرواية مع صحة الإسناد هو أهم ما علق عليه العلماء صحة القراءة؛ فلا بد أولاً من ثبوت النقل، ثم ينظر في توافر الشروط الأخرى بعد ذلك[2].

والإسناد «خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»[3] لذلك لا بد في القراءة من المشافهة والسماع.

---

(١) النشر في القراءات السبع- ابن الجزري- ١٣/١- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت

(٢) الإتقان ٢١٣/١

(٣) لطائف الإشارات- القسطلاني ١٧١/١ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية –القاهرة ١٩٧٢

ولعلماء القراءات ضوابط مشهورة، يزنون بها الروايات الواردة في القراءات فيقولون كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح إسنادها ولو كان عمن فوق العشرة من القراء، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن

أولاً: موافقة أحد المصاحف العثمانية أن يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض ، كقراءة ابن عامر: (قالوا اتخذ الله ولداً) من سورة البقرة، يفر وكقراءة (وبالزبر وبالكتاب المنير) بزيادة الياء في الاسمين: فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي وكقراءة ابن كثير (جنات تجري من تحتها الأنهار) بزيادة كلمة من فإن ذلك ثابت في المصحف المكي. والمراد بقولهم ولو تقديراً: أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف ولو موافقة غير صريحة، نحو (مالك يوم الدين) فإنه رسم في جميع المصاحف تحذف الألف من كلمة (مالك) فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب (ملك يوم الدين) وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب (مالك الملك) فتكون الألف حذفت اختصاراً كما حذفت في حالات كثيرة، أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ فإنها كتبت في المصحف بدون نقط. وهنا وافقت قراءة (ننشزها) بالزاي وقراءة (ننشرها) بالراء، ومخالفة رسم المصحف محصورة في خمسة أقسام، وهي: الدلالة على البدل نحو: (الصراط) وعلى الزيادة نحو: (مالك) وعلى الحذف نحو: (لكنا هو) وعلى الفصل نحو: (فمال هؤلاء) وعلى أن الأصل الوصل نحو (ألا يسجدوا) فقراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرسم تحقيقاً وغيرها تقديراً.

وأما ما وافق الرسم احتمالاً: يندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسكون نحو: (القُدُس) و(القُدس) وبالتخفيف والتشديد نحو: (ينشرُكم) و(ينشرِّكم) بسورة يونس، وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو: (ادخلوا) بغافر وباختلاف الإعجام نحو: (يعلمون) وكذا المختلف في كيفية اللفظ كالمدغم والمسهَّل والمرقق والمدور فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها لتجردها عن أوصافها.

ثانياً: موافقة العربية:

نزل القرآن الكريم والعرب يتكلمون اللغة العربية على هدىٍ مما توارثوه وتعارفوا عليه في مجاري الكلام وطرائقه، وسمع المسلمون الأُوَل القرآن الكريم الذي نزل على رسول الله ﷺ، بلسانهم[1] وكان نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، قد أتاح لمن لم يستطع أن يتلوه على حرف أن يتلوه على الحرف الذي يستطيعه، لكن تقدم السنين في القرن الأول، وما تلاه من امتداد للإسلام ودخول الناس فيه أفواجاً قد دفع إلى أن يحرص بعض المهتمين بقضية اللغة وسلامتها على التفكير بتدوين قواعد اللغة، وكانت أولى الخطوات في هذا الاتجاه ما قام به أبو الأسود الدؤلي من نقط المصاحف. واستمر هذا الجهد إلى أن وضعت لها القواعد.

وفي بداية الأمر لم يكن من بين شروط القراءة الصحيحة موافقة العربية؛ لأن هذا الشرط لم يكن له مكان في وقت كانت تعتبر فيه العربية هي ماكان يتكلمه العرب كلهم، لا ما وجد فيما بعد في كتب النحو.

وكان مذهب معظم القراء هو أن القراءة متى صح نقلها ووافقت المصحف فهي القراءة الصحيحة المقبولة، وقد أكد هذا المعنى أبوبكر الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء، وهو يتحدث عن القراءات والوجوه الجائزة عن العربية[2].

واستناداً إلى هذا الموقف نص القراء والنحاة على أن القراءة لا يجوز فيها القياس، قال ابن جنِّي في هذا الصدد: «إن القراءات تؤثر رواية ولا تتجاوز» [3] وتحدث أكثر من واحد ومنهم ابن مجاهد عن عدم جواز القياس في القراءات فقال[4]: «ولو كانت القراءة قياساً إذن لزم من أمال (في الغار) و(الخارجين) أن يميل (بطارد المؤمنين)» [5]

---

(١) قال الله تعالى في سورة إبراهيم آية ٤ ((وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم....))

(٢) إيضاح الوقف والابتداء- أبو بكر الأنباري ٣٢١/١

(٣) الخصائص- ابن جنّي ٣٩٨/١

(٤) القراءات السبع- ابن مجاهد ١٤٩

(٥) سورة الشعراء-آية- ١١٤

و(الغارمين)[1]

وكان هذا الفهم للقراءات هو المقياس الذي ينظر من خلاله إلى اختيارات القراء، فقد ذكر أبو عبيد قراء مكة الذين انتهت إليهم القراءة بعد جيل التابعين، وهم ابن كثير وحميد بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصن وكان ابن محيصن أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها[2].

ولعل أوضح مثال يدل على أن القراءة سنة تروى وليس فيها مجال للقياس، ولا لما يجوز في العربية إذا لم يصح النقل، ما كان من موقف القراء من مذهب أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي؛ فقد كان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات[3] لكنه زعم أن كل ما صح عنده في العربية من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها وإن لم تكن لها مادة[4].

فهذه الأقوال والمواقف التي عرضت تدل على إجماع القراء وعلماء العربية، علماً أن قراءة القرآن لا تجوز بالقياس ولا بالاجتهاد، ولا بد فيها من صحة النقل أولاً، وموافقة الخط ثانياً.

وخير ما يمثّل موقف القراء من هذه القضية هو ما قاله أبو عمرو الداني في كتابه (جامع البيان) وهو يتحدث عن قراءة أبي عمرو بن العلاء (بارئكم) [5] بالإسكان بدل حركة الإعراب وقال[6]: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية.

بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت لا يردها قياس عربية

---

(١) سورة التوبة –آية- ٦٠

(٢) غاية النهاية ابن الجزري ١٦٧/٢

(٣) غاية النهاية- ابن الجزري ١٢٤/٢

(٤) غاية النهاية –ابن الجزري- ١٧/١- بغية الوعاة- السيوطي ٨٩/١

(٥) سورة البقرة –آية-٥٤

(٦) الإمالة: د.عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ص٣٠٩

ولافشولغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. وقد أكد هذا المعنى ابن الجزري بقوله: (من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول).[1]

ثالثاً: صحة السند أو ثبوت الرواية والنقل :

المقصود بهذا الضابط هو أن تكون القراءة مروية عن واحد أو أكثر من الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ، وقرؤوا بين يديه[2] وثبوت الرواية مع صحة الإسناد هو أهم ما علق عليه العلماء صحة القراءة. فلا بد أولاً من ثبوت النقل. ثم ينظر في توافر الشروط الأخرى بعد ذلك[3].

والإسناد كما سبق ذكره : (خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة، ولذلك لا بد في القراءة من المشافهة والسماع)[4] .

وقد جاءت روايات كثيرة عن بعض الصحابة والتابعين تؤكد أن القراءة سنة أي أنها تتلقى ولا يجوز معها الرأي والاجتهاد. جاء ذلك عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي[5].

وينقل ابن مجاهد بضعة أخبار في هذا المعنى منها قول عروة وزيد (القراءة سنة) وقول محمد بن المنكدر : (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول) ، ويروى عن عامر الشعبي أنه قال : (القراءة سنة فاقرأوا كما قرأ أولكم) [6] ، وقال أبو عمر الداني (والأخبار الواردة عن السلف والأئمة والعلماء بهذا المعنى كثيرة) [7] .

---

(١) النشر- ابن الجزري-١/٩

(٢) النشر- ابن الجزري- ١/١٣

(٣) الإتقان السيوطي ١/٢١٣

(٤) النشر- ابن الجزري ٢/٣٥٨

(٥) كتاب السبعة في القراءات- ابن مجاهد ص٤٩

(٦) المصدر نفسه

(٧) النشر- ابن الجزري ٢/٢١٤

والروايات والشواهد التي تؤكد أن وجود القراءات المختلفة منقولة عن الصحابة أكثر من أن تحصر، و لم تكن هذه النظرة إلى القراءات مقصورة على المختصين بالقراءة فحسب بل موجودة عند علماء اللغة منذ وقت مبكر وعلى رأسهم سيبويه شيخ النحاة[1].

المطلب الثالث: طبقات المقرئين وأعداد القراءات

طبقات المقرئين :

لقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة في حفظ القرآن وإقرائه فالمشتهرون من الصحابة بإقراء القرآن: عثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية.

والمشتهرون من التابعين: ابن المسيّب، وعروة، وسالم، وعمرو بن عبد العزيز، وسلمان بن يسار وأخوه عطاء بن يسار، وزيد بن أسلم، ومسلم بن جندب، وابن شهاب الزهري، وعبد الرحمن بن هرمز، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القارئ، وكل هؤلاء كانوا بالمدينة، وعطاء ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن أبي مليكة، وعبد بن عمر، وغيرهم كانوا بمكة المكرمة.

وعامر بن عبد القيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وجابر بن زيد، والحسن البصري، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم، وهؤلاء كانوا بالبصرة.

وعلقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، والربيع بن خيثم، والحارث بن قيس، وعمر بن شرحبيل، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن جيش وسعيد بن جبير، والنخعي والشعبي، هؤلاء بالكوفة.

والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب مصحف عثمان، وخليد بن سعيد، وغيرهم كانوا بالشام.

---

(١) انظر البرهان- الزركشي ٣٢٢/١

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها ويعنون بها، فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم، وكان بمكة عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن،وكان بالكوفة يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة ثم الكسائي.

وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذّماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

أعداد القراءات :

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأشهرها القراءات السبع. وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعلي الكسائي.

والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات أبي جعفر، ويعقوب، وخلف.

وفي بداية عهد التدوين لعلوم القرآن لم يكن لهذه القراءات بهذا العنوان وجود خاصة القراءات السبع.

بل كان أول من صنف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي وقد عرض هؤلاء روايات تزيد على أضعاف القراء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات السبع على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية؛ فكان الناس في البصرة على قراءة أبي بكر ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وفي الشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

واستمر الحال هكذا حتى نهاية القرن الثالث الهجري. حيث بعد ذلك قام الإمام ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن عباس) فجمع قراءات هؤلاء السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب.

واقتصاره على هؤلاء السبع هو نتيجة التزامه بأن لا يروى إلا عمن اشتهر بالحفظ والضبط والأمانة فلم يتم له ما أراد إلا عن هؤلاء السبعة.

وليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصر للقراءة فيهم، بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور الذي سبق شرحه وجب قبولها ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، على قراءات أولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة قراءات الحسن البصري، وابن محيصن، ويحيى اليزيدي، والشنبوذي.

المطلب الرابع: أنواع القراءات من حيث السند

ذكر السيوطي نقلاً عن ابن الجزري: أن أنواع القراءات من حيث السند ستة :

الأول : المتواتر وهو مارواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، مثاله: ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة وهذا هو الغالب في القراءات، والجمهور على أن القراءات السبع متواترة[1].

الثاني : المشهور وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين.

واشتهر عند القراء و لم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر. مثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبع، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

النوع الثالث: ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور.

---

(١) البرهان ٣١٨/١

وهذا النوع لايقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر أن النبي ﷺ قرأ: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾[1] ومنه قراءة: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾[2] بفتح الفاء.

النوع الرابع: الشاذ: وهو مالم يصح سنده كقراءة ابن السميفع (فالبوم ننحيك ببدنك) بالحاء (لتكون لمن خلفك آية) بفتح اللام.[3]

النوع الخامس: الموضوع: هو ما ينسب إلى قائله من غير أصل مثال ذلك: القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي ونسبها إلى أبي حنيفة كقراءة: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع اسم الجلالة ونصب العلماء.

النوع السادس: ما يشبه المدرج من أنواع الحديث وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة لفظ (من أم) وقراءة (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) بزيادة لفظ (في مواسم الحج) وقد أكد العلماء إلى أن قارئ القرآن لا يسمى مقرئاً حتى ولو حفظ العشر كلها والأربع عشرة إلا إذا أحكمها بالسماع والمشافهة[4].

وهناك آراء كثيرة للعلماء في القراءات السبع وغيرها آثرت عدم ذكرها خوفاً من الإطالة وبعداً عن المبالغة في الإشادة أو ذم بعض القراءات.

تواتر القرآن:

أذكر هنا آراء ثلاثة لبعض علماء سلف هذه الأمة حول تواتر القرآن .

أولها: يقول الإمام الغزالي في المستصفى ما نصه: حد الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً ، ونعني بالكتاب القرآن المنزل.

---

(١) سورة الرحمن –آية-٧٦

(٢) سورة التوبة- آية-١٢٨

(٣) سورة يونس- آية- ٩٢

(٤) مباحث في علوم القرآن- د.صبحي الصالح ص١٦٠ بتصرف- مناهل العرفان ١/٤٣٠

وقيدناه بالمصحف لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله، حتى كرهوا التعاشير والنقط وأمروا بالتجريد كيلا يختلط القرآن بغيره، ونقل إلينا متواتراً ؛ فنعلم أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن، وأن ما هو خارج عنه فليس منه، إذ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يهمل بعضه فلا ينقل، أو يخلط به ما ليس منه، ثم قال: فإن قيل: لم شرطتم التواتر؟ قلنا ليحصل العلم به لأنه الحكم بما لا يعلم جهل وكون الشيء كلام الله تعالى أمراً حقيقياً ليس بوضعي حتى يتعلق بظننا، فيقال إذا ظننتم كذا فقد حرمنا عليكم فعلاً، أو أحللناه لكم، فيكون التحريم معلوماً عند ظننا ويكون ظننا علامة لتعلق التحريم به[1].

ثانيهما: يقول صاحب مسلم الثبوت وشارحه ما نصه: (ما نقل أحاداً فليس بقرآن قطعاً، و لم يعرف خلاف لواحد من أهل المذاهب. واستدل بأن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله، لتضمينه التحدي، ولأنه أصل الأحكام، وباعتبار المعنى والنظم جميعاً، حتى تعلق بنظمه أحكام كثيرة، ولأنه يتبرك به في كل عصر بالقراءة، ولذا علم جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع، وكل ما تتوافر دواعي نقله ينقل متواتراً عنه، فوجدوه ملزوم التواتر عند الكل عادة، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر انتفى الملزوم قطعاً والمنقول آحاد، ليس متواتراً فليس قرآناً)[2].

ثالثهما: يقول السيوطي في الإتقان ما نصه: (لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه. وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة، للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم، الذي هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، مما تتوافر الدواعي على نقل جملة وتفاصيله فما نقل آحاداً و لم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن) [3].

---

(١) المستصفى- ٦٥/١

(٢) مسلم الثبوت ٩/٢

(٣) الإتقان ٧٧/١

هذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كدليل واضح على تواتر القرآن، وإن كان هناك اختلاف فمحله طريقة الاستدلال على هذا التواتر مثاله: ما أخرجه الحنفية بفيد التواتر، المنقول بالآحاد كقراءة أبي بن كعب (فعدة من أيام آخر متتابعان) وأخرجوا ما اختص به ابن مسعود في مصحفه بأن زادوا في التعريف (نقلاً متواتراً بلا شبهة) قالوا: إن ذلك ثابت عنه بطريق الشهرة مثل قراءته في حد السرقة (فاقطعوا أيمانهما).

المطلب الخامس: حكم القراءة الشاذة

بعد الذي ذكرته في علم القراءات نقلاً عن علماء هذا اللون من العلوم الشرعية أتطرق إلى مسألة مهمة خاتمة لمبحث علم القراءات وهي حكم القراءة الشاذة. لقد اختلف العلماء في المنقول آحاداً كمصحف ابن مسعود وغيره هل هو قرآن أم لا؟ فالقراءة الشاذة: هي التي لم يثبتها قراء الأمصار لعدم تواترها[1].

وهي التي صح سندها ولكنها لم تحتمل رسم المصحف مع موافقتها للوجه الإعرابي والمعنى العربي مثل قراءة ابن مسعود السالفة الذكر وهي: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ، فزيادة متتابعات لم تتواتر فليست من القرآن[2] ومثل ما ورد في قراءة بعضهم في نفقة الوالدات: (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك) فزيادة (ذي الرحم المحرم) لم تتواتر، قال ابن الأثير الجزري القراءة الشاذة: هي التي لم يصح سندها مثل (اليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية) ، وقد اتفق علماء القراءات على أن القراءات السبع هي المتواترة باجماع المسلمين[3]، وأما ما وراءها فهي مختلف فيها فقيل إنها متواترة وهو الأشهر[4] وقيل: إنها ليست متواترة وأما ما وراء العشر فهي قراءات شاذة بالاتفاق.

وإذا كان ما نقل آحاداً ليس بقرآناً قطعاً فهل يصح الاحتجاج به قال الحنفية والحنابلة: إن القراءة الشاذة يصح الاحتجاج بها على أنها حجة ظنية، إذ لا بد من أن

---

(١) مرآة الأصول: ٩٩/١

(٢) المدخل إلى مذهب أحمد- ٨٨

(٣) إرشاد الفحول: ص٢٧

(٤) الإتقان ٨٣/١

تكون مسموعة من النبي ﷺ، وكل مسموع عنه حجة، ودليل السماع أن الناقل عدل وعدالته تمنعه من الاختراع وإلا لما ساغ له كتابته وإثباته في مصحفه، وإذا ثبت أنه مسموع من النبي ﷺ فيكون سنة والسنة يجب العمل بها[1]، وقال المالكية والشافعية: إن القراءة الشاذة ليست بحجة، ودليلهم أنها ليست من القرآن إذا لم تتواتر، وبالتالي ليست سنة؛ لأنها نقلت على أنها قرآن و لم تنقل على أنها سنة فلا يحتج بها[2].

وقد رد كل من الغزالي وصاحب مسلّم الثبوت والشوكاني على ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة بما خلاصته: ما نقل آحاداً ليس بقرآن قطعاً؛ لأن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله لكونه كلام الرب سبحانه وتعالى وكونه مشتملاً على الأحكام الشرعية وكونه معجزاً وما كان ذلك فلا بد أن يتواتر، فما لم يتواتر فليس بقرآن[3].

---

(١) مسلم الثبوت ٤/٢

(٢) المستصفى ٦٥/١

(٣) راجع مقدمة المبحث

الفصل الثالث

في التفسير والمفسرين

المبحث الأول: أصول التفسير وقواعده

المبحث الثاني: المنهج المأثور للتفسير

المبحث الثالث: المنهج اللغوي

المبحث الرابع: المنهج الفعلي والاجتهادي

المبحث الخامس: التفسير الإشاري

المبحث الأول

أصول التفسير وقواعده

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير ومكانته والعناية به

المطلب الثاني: نشأة علم التفسير واستمداده

المطلب الثالث: أنواع التفسير وأقسامه

المطلب الرابع: تأويل القرآن وخلاصة الفرق بينه وبين التفسير

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير ومكانته والعناية به

الأصول : جمع أصل، وهي في اللغة عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره[1]. وأما التفسير في اللغة فهو الكشف والإظهار حيث يستعمل في الكشف الحسي وفي الكشف عن المعاني المعقولة[2]. وأما في الشرع: هو توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة. وعلم التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله سبحانه المنزل على نبيه محمدﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه. واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والصرف والتصريف وعلم البيان. وأصول الفقه وعلم القراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وقد أكثر العلماء فيه من الموضوعات وكل تناوله من وجهة نظر خاصة إلا أن الجميع يصب في معين واحد. وأما موضوعه: فهو كلام الله سبحانه وتعالى الذي هو منبع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، فهو أشرف العلوم وأعظمها.

مكانة علم التفسير والعناية به:

إن مكانة علم التفسير والعناية به مستمدة مما ورد عن النبي ﷺ، وما ورد في ذلك من آثار عن علماء هذه الأمة. فقد روى الحاكم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن هذا القرآن مأدبة الله في أرضه فتعلموا من مأدبته ما استطعتم» [3] وأخرج ابن ماجه في سننه أن رسول الله ﷺ قال: «إن لله أهلين من الناس قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: هم أهل القرآن أهل الله وخاصته» [4] فالمفسرون لكتاب الله هم الجديرون لأن يكونوا أهل الله وخاصته؛ لأنهم أعلم الناس بكتاب ربهم، وهم الذين حملوا أعباء الرسالة الإلهية، ثم سيكونون شهداء يوم القيامة على من خالف من أهل الملل قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ

---

(١) التعريفات للجرجاني ٢٢

(٢) المصدر نفسه ٥٥

(٣) الترغيب والترهيب- المنذري ٢/٣٥٤

(٤) المصدر نفسه -٢/٣٥٤

جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[1] وعن إياس بن معاوية أنه قال: (مثل من يقرأ القرآن ومن يعلم تفسيره أولا يعلم، مثل قوم جاءهم كتاب من صاحب ليلاً، وليس عندهم مصباح فتداخلهم لمجيء الكتاب روعة ما يدرون ما فيه، فإذا جاءهم المصباح عرفوا ما فيه)[2].

وقد أشار القرآن الكريم إلى شرف علم التفسير ومكانته في أكثر من آية في القرآن الكريم قال الله تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً»[3] قال ابن عباس: الحكمة: المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله وعِبره، وقد أجمع العلماء على أن التفسير من فروض الكتابة وأجلّ العلوم الشرعية. أما من جهة الموضوع فكما سبقت الإشارة إليه؛ فلأن موضوعه كلام الله الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، وأما من جهة الغرض، فلأن الغرض منه الاعتصام بحبل الله المتين، والعروة الوثقى.

وأما من جهة شدة الحاجة إليه فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجلي مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى. وهذا العلم لا بد له حتى يؤتي أُكُلَه من أن يعتمد على ما ورد عن النبي ﷺ، حيث حذّر من مغبَّة القول في القرآن بغير علم. روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسولﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[4] كما أخرج مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «القرآن حجة لك أو عليك»[5] فالواجب على من خصه الله بفهمه وتعلمه أن يتلوه حق تلاوته ويرعاه حق رعايته.

---

(١) سورة البقرة –آية-١٤٣

(٢) زاد الميسر في علم التفسير -٤/١

(٣) سورة البقرة –آية- ٢٦٩

(٤) مسند الإمام أحمد ٢٣٣/١ وذكره الترمذي في كتاب التفسير- الترجمة

(٥) صحيح مسلم- كتاب الطهارة باب ٦٤

المطلب الثاني: نشأة علم التفسير واستمداده

نشأة علم التفسير: إن القرآن الكريم منذ اللحظات الأولى لنزوله على النبي ﷺ، أثار حركة علمية وثقافية عند العرب، حيث دعاهم إلى الالتفات إلى ما جاءهم من جديد في أساليب التعبير والبيان. وترجع نشأة علم التفسير إلى عهد رسول الله ﷺ، فقد كان جميع الصحابة يرجعون إليه في تفسير ما غمض وعسر فهمه وإدراكه، فهذا أعرابي يسأل رسول الله ﷺ عن معنى قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾[1] قائلاً: وأينا لم يظلم نفسه، ففسر رسول الله ﷺ الآية بإيضاحه معنى (الظلم) بأنه الشرك مستشهداً بآية أخرى من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[2] ضمن هذا وأمثاله يتبين لنا أن النبي ﷺ كان يبين لأصحابه معاني القرآن الكريم كما بين ألفاظه. ولم يكن تفسير القرآن يدون في عصر الرسول ﷺ كعلم مستقل بنفسه، وإنما كان يروى منه عن النبي ﷺ ما كان يتعرض لتفسيره، كما كان يروى الحديث عنه ﷺ. ثم لما اتجه العلماء إلى جميع ما روى عن النبي ﷺ من الحديث صنفوا كل ما روى عنه وصنفوا أيضاً ما روى عن أصحابه من التفاسير للآيات وما يتعلق بها، فكان علماء كل بلد يقومون بجمع ما عرف لأئمة بلدهم، كما فعل أهل مكة في تفسير ابن عباس، وكما فعل أهل الكوفة ذلك فيما روى عن ابن مسعود، من روايات التفسير. وفي عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وهم العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، ولديهم سنة رسول الله ﷺ المثبتة عن الله تعالى ما أراد، وكان لهم من سليقتهم العربية، ومعرفتهم لأسباب النزول وطبيعة الحال التي تنزل فيها الوحي، وإدراكهم لأسرار القرآن الكريم، بما عرفوا من النبي ﷺ، ومن لغتهم ما أغناهم عن وضع قواعد لتفسير القرآن الكريم. ومضى عصر الصحابة على ما تقدم، وجاء عصر التابعين الذين أخذوا علم الكتاب والسنة عنهم، وكل طبقة من هؤلاء التابعين تخرجت على يد من كان عندها من الصحابة، في البلاد التي كانوا يقطنونها، أو يرحلون

---

(١) سورة الأنعام –آية– ٨٢

(٢) سورة لقمان –آية– ١٣

إليها، وتطور الزمن، واتسع الفتح الإسلامي، واختلط العرب بغيرهم من الأمم الداخلة في دين الله أفواجاً، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، فلم تعد اللغة العربية سليقة لكثير من المسلمين، وخاصة سكان الحضر فكان ذلك وغيره من الأسباب مدعاة لوضع العلوم العربية والشرعية وعلى رأسها علم الكتاب والسنة، في حيز التصنيف والتدوين والتأليف. ثم يمضي عهد التابعين، ويليه عهد تابعي التابعين، ومع كل جيل تتسع آفاق المعرفة، خاصة وأنهم كانوا قد تفرقوا في الأمصار المفتوحة، حيث ألوان جديدة من مظاهر الحياة والثقافة. وفي أواخر عهد بني أمية وأول عهد العباسيين كانت الخطوات الأولى للتصنيف والتدوين، حيث دونت السنة النبوية وهي تضم بين جنباتها تفسير القرآن الكريم، ومناهج تفسيره، ثم سرعان ما اتجه العلماء إلى فصل العلوم بعضها عن بعض. فأصبح للحديث علماؤه ومصنفاته، وللتفسير علماؤه ومصنفاته، وللقراءة علماؤها ومصنفاتها، وللفقه علماؤه ومصنفاته.

وليس من السهل معرفة أول من دون قواعد علم التفسير وضوابطه وأصوله، لكن بالتأكيد كانت هذه العلوم حصيلة بحوث طويلة ودراسات كبيرة قام بها علماؤنا الأفذاذ في عصر حركة التدوين، وبواكير زمن التصنيف إلى زمننا هذا. والجدير بالذكر الإشارة إلى كتاب الرسالة للإمام الشافعي الذي يعتبر أول إخراج علمي في علم أصول الفقه وقواعد التفسير، حيث تحدث فيه عن الكتاب والسنة، وعن مراتب البيان، كما تحدث عن الناسخ والمنسوخ، والعموم والخصوص، والمجمل والمفصل، والأمر والنهي، وهذه كلها علوم مشتركة بين أصول الفقه وأصول التفسير. ثم سار العلماء من بعده ينهجون نهجه ويقتفون أثره.

استمداد علم التفسير:

إن علماء التفسير لا بد أنهم اعتمدوا على معلومات مستمدة من علوم أخرى لتكون عوناً على إتقان تدوين ذلك العلم، ومن أهم هذه العلوم علم العربية، وعلم أصول الفقه، وعلم أخبار العرب، وعلم العقيدة وعلم القراءات. أما علم العربية: فالمراد به معرفة

مقاصد العرب من كلامهم، فإن القرآن كلام عربي؛ فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه. وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم. ولعلمي المعاني والبيان فريد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز. وأما علم أصول الفقه: فلم يكونوا يعدونه من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم، وهي من أصول الفقه، فيحصل أن بعضه يكون مادة للتفسير. وقد عد الغزالي مادة أصول الفقه من جملة العلوم التي تتعلق بالقرآن وأحكامه. فلا جرم أن يكون مادة للتفسير بالإضافة إلى ذلك فإن علم أصول الفقه يضبط قواعد الاستنباط فهو آلة للمفسر في استنباط الأحكام الشرعية من آياتها[1].

وأما أخبار العرب فهي من جملة أدبهم، إذ يستعان بها على فهم ما أوجزه القرآن في سوقها؛ لأن القرآن إنما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار. فبمعرفة الأخبار يعرف ما أشارت له الآيات من دقائق المعاني. نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾[3] إن معرفة ذلك يتوقف على معرفة أخبار العرب وأخبار الأمم السابقة.

وأما علم العقيدة والتوحيد: فإنه يرجع إلى القرآن الكريم نفسه لأن القرآن هو الذي تولى أمر العقيدة والإيمان، فمرجعهما إليه وإلى ما ثبت عن النبي ﷺ.

وأما القراءات: فلا يحتاج إليها إلا في حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها، وإنما يكون في معنى الترجيح لأحد المعاني القائمة من الآية. فذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب؛ لأنها إن كانت مشهورة فلا جرم أنها تكون حجة لغوية، وإن كانت شاذة فحجتها لا من حيث الرواية ولكن من حيث إن قارئها ما قرأ بها إلا استناداً

---

(١) مقدمة كتاب التحرير والتنوير- ابن عاشور ١٦

(٢) سورة النحل -آية-٩٢

(٣) سورة البروج -آية- ٤

لاستعمال عربي صحيح، إذ لا يكون القارئ معتدّاً به إلا إذا عرفت سلامة عربيته.

وللتنويه: فإن علم القراءات على قسمين أحدهما لا يتعلق بالتفسير، وهو ماله صلة بوجود الأداء والنطق كالمدود والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنّة والإخفاء.

والقسم الآخر فله تعلق بالتفسير، وهو ماله صلة بوجوه اللفظ ومعانيه لأن تعدد القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة.

المطلب الثالث: أنواع التفسير وأقسامه

ذكر العلماء أن أول من أشار إلى أنواع التفسير وأقسامه هو عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث روي عنه أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعْذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى» [1].

فأما الذي تعرفه العرب: فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم من علم الإعراب والغريب والتصريف وغير ذلك، وسبيل المفسر في هذا النوع التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وهذا أمر مقتصر على من كان من أهل العلم بحقائق اللغة العربية، وأما ما تتبادر الأفهام إلى معرفته، وإدراك مضمونه من غير عناء ولا مشقة، فلا عذر لأحد بجهله، كالآيات المتعلقة بالأمر والنهي، والحلال والحرام، وآيات العقيدة والتوحيد؛ لأن هذا القسم لا يختلف حكمه، ولا يلتبس تأويله، كما قال الزركشي [2].

إذ كل واحد يدرك معنى قول الله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [3] وأما ما يتعلق في أمور الاجتهاد في التفسير لاستنباط الأحكام الشرعية من الآيات القرآنية، فذلك مقتصر على العلماء، وهذا في الآيات المتعددة الوجوه الكثيرة المعاني، فهذا النوع لا يجوز

---

(١) تفسير الطبري ١/٥٧

(٢) البرهان في علوم القرآن- الزركشي ٢/١٦٤ وما بعدها

(٣) سورة محمد –آية- ١٩

لغير العلماء الاجتهاد فيه.

وأما الذي لا يعلمه إلا الله تعالى: فإنه لا يجوز لأحد أن يخوض فيه، كالآيات المتعلقة بعلم الغيب مثل قيام الساعة وأحوال الآخرة، وأوضاع الملائكة والجن والأحرف التي في مقدمة السور. وهناك من قسم التفسير باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام (تفسير الرواية) ويسمى التفسير بالمأثور، وتفسير الدراية، ويسمى التفسير بالرأي، وتفسير الإشارة ويسمى التفسير الإشاري، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه الأنواع الثلاثة.

وأما التفسير من حيث موضوعه (وهو الآيات القرآنية) فينقسم إلى قسمين (الأول) يتعلق بلفظ القرآن، وهو التفسير اللفظي، وهو يعتمد على علم الألفاظ الغريبة، ومعرفة مفردات اللغة، وعلى علم التصريف والإعراب، وعلم القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة.

(الثاني) : يتعلق بمعاني القرآن الكريم، وهو التفسير الذي يكشف عن معاني الآيات ويعتمد على علم العقيدة وعلم الفقه، وعلم الاستنباط وعلم البيان والمعاني. [1]

المطلب الرابع: تأويل القرآن الكريم وخلاصة الفرق بين التأويل والتفسير

التأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية، قال صاحب القاموس: (أول الكلام تأويلاً وتأوله: دبَّره وقدَّره وفسَّره، ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [2] .

وجاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل، ومعناه في جميعها البيان والكشف والإيضاح. وقد بينت الآيات أن مما أنزل الله على رسوله ما لا يوصل إلى علم تأويله. إلا ببيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه، من وجوه أمره وواجبه وندبه وإرشاده، وصنوف نهيه. وما أشبه ذلك من أحكام آيه التي لم يدرك علمها إلا ببيان الرسول ﷺ له بتأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله.

---

(١) أصول التفسير وقواعده. خالد العك ص٤٧- دار النفائس، بيروت ١٩٨٦

(٢) سورة آل عمران –آية-٧

وأن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله، وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، وغير ذلك من الغيبيات.

وأن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن. ومنهم من يرى أن التأويل من حيث الاصطلاح مرادف للتفسير، ويشيع هذا المعنى عند المتقدمين، ومنه قول ابن جرير في تفسيره: القول في تأويله قوله تعالى كذا.... [1] .

وبعضهم يرى أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص فقط ويجعل التفسير أعم مطلقاً. وبعضهم يرى أن التفسير مباين للتأويل؛ فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع وهو قول الماتريدي[2]، أو التفسير هو بيان اللفظ عن طريق الرواية، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية، والتفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة، وقد اشتهر هذا عند المتأخرين، ولعلماء الأصول تعريفات خاصة بهم للتفسير والتأويل ومن ثمّ يميزون بين التفسير والتأويل على النحو التالي فيقولون: التفسير يكون بدليل قطعي، أما التأويل فيكون بدليل ظني، لذلك جاء تعريفهم للتأويل على النحو التالي: التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل، يصير به أغلب الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر[3].

والمراد بالاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل: احتمال المطلق التقييد، واحتمال العام التخصص، واحتمال المشترك أحد معنييه أو معانيه، واحتمال الحقيقة المجاز، والأصوليون: قيدوا تعريفهم للتأويل في إصطلاحهم الأصولي بأن المؤول دليله دليل ظني لأنه لو كان قطعياً لكان مفسراً، وقصدهم بالمفسر: ما كان دليله قطعي وهو اللفظ البين الذي ازداد وضوحاً على وجه لا يبقى معه احتمال لطلب التأويل.

---

(١) تفسير الطبري- ١/٢٥

(٢) مناهل العرفان- ١/٥

(٣) روضة الناظر وجنة المناظر- ابن قدامة- بشرح ابن بدران ٢/٣

فضل التفسير والحاجة إليه:

قال السيوطي في بيان الحاجة إلى التفسير ما ملخصه: (القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه أما دقائق باطنه فلا تظهر لهم إلا بعد البحث والنظر وسؤالهم النبي ﷺ).

مما تقدم يتبين أن فائدة التفسير هي التذكر والاعتبار، ومعرفة هداية الله في العقائد، والعبادات والمعاملات والأخلاق، ليفوز الأفراد والمجتمع بخير العاجلة والآجلة.

ويتبين أن العلم بكتاب الله من أشرف العلوم الدينية والعربية، وذلك لسمو موضوعه وعظم فائدته، واختص علم التفسير بهذا الاسم دون بقية العلوم مع أنها كلها مشتملة على الكشف والتبيين، لأنه بجلالة قدره، واحتياجه إلى زيادة الاستعداد وقصده إلى تبيين مراد الله من كلامه.

خلاصة الفرق بين التأويل والتفسير:

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً كتفسير الصراط بالطريق، والتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد، والكاشف دليل، مثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[1] تفسيره أنه من الرصد يقال رصدته رقبته، وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله سبحانه وتعالى والمشهور عند المتأخرين أن التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة، وقال البعض التفسير معناه الكشف والبيان، والكشف والبيان عن مراد الله لا نجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله ﷺ، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي، وخالطوا رسول الله ﷺ، وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد على الاجتهاد، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ، ومدلولها في لغة العرب، واستعمالها بحسب السياق ومعرفة الأساليب العربية، واستنباط المعاني من كل ذلك.

---

(١) سورة الفجر آية ١٤

المبحث الثاني
المنهج المأثور للتفسير

المطلب الأول: التعريف بالمنهج المأثور وقيمته

المطلب الثاني: تدوين التفسير بالمأثور

المطلب الثالث:شروط التفسير بالمأثور وضوابطه

المطلب الرابع: مدى ارتباط السنة بالقرآن

المطلب الأول: المنهج المأثور للتفسير ومصادره

التعريف بالمنهج المأثور:

التفسير بالمأثور أو التفسير النقلي: هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه. بالنسبة للقرآن ما أجمل في آية فسر في آية أخرى، كما يشمل القراءات وكثيراً ما تكون إحدى القراءات مفسرة للأخرى؛ والأمثلة على ذلك كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [1] فإن كلمة (من الفجر) بيان وشرح للمراد من كلمة (الخيط الأبيض) التي قبلها ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [2] ، فإنها بيان للفظ (كلمات) من قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [3] ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ﴾ [4] جاء قوله تعالى: (النجم الثاقب) تفسيراً لقوله: (وما أدراك ما الطارق) وأما ما جاء في السنة شرحاً للقرآن. أنه ﷺ فسر الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [5] ، فقد فسر النبي ﷺ الظلم هنا بالشرك وفسر ﷺ الحساب اليسير بالعرض حين قال: «من نوقش الحساب عذب»[6]، وكلا هذين النوعين لا شك في قبوله: أما الأول فلأن الله تعالى أعلم بمراد نفسه من غيره، وأصدق الحديث كتاب الله تعالى: وأما الثاني: فلأن خير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ

---

(١) سورة البقرة-١٨٧

(٢) سورة الأعراف- ٢٣

(٣) سورة البقرة- ٣٧

(٤) سورة الطارق-١-٢

(٥) سورة الأنعام-٨٢

(٦) الحديث ذكره المناوي عن البيهقي وأبي داود والترمذي عنها عائشة رضي الله عناه رواه البخاري في كتاب الدقاق رقم ٤٩- كتاب التفسير- باب ٢رقم ٢٣٣٤

ووظيفته البيان والشرح إذ يقول تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [1] وأما بيان القرآن بما صح وورد عن الصحابة رضوان الله عليهم: فقد قال الحاكم في المستدرك: (إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع) [2] ، ووجهة نظر الحاكم وغيره تبنى على أساس أن الصحابة رضوان الله عليهم قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب ولهم من سلامة فطرتهم، وصفاء نفوسهم، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه. كما أدرج علماء التفسير ما نقل عن التابعين وألحقوه بالتفسير بالمأثور؛ باعتبار أنهم عايشوا أصحاب النبيﷺ؛ فكانوا من السلف الأخيار وقد أشار أكثر من مصدر إلى هذه الحقيقة. قال الزركشي في البرهان: (إعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد، والأول إما أن يرد عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابة، فإن فسروه من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه). [3]

وقال ابن كثير: (إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح) [4].

وروي أن عبد الله بن مسعود قال: (والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيم نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله متى تناله المطايا لأتيته) [5].

---

(١) سورة النحل-٤٤

(٢) تدريب الراوي- السيوطي ١٩٢/١ بحث تفسير الصحابي ط١ مصر

(٣) الإتقان- السيوطي ١٨٣/٢

(٤) مقدمة تفسير ابن كثير ٣/١

(٥) تفسير الطبري ٢٨/١

المفسرون من الصحابة والتابعين:

لقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير. وأكثر الخلفاء رواية علي بن أبي طالب، والسبب في إقلال الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا في وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله تعالى.

أما الإمام علي فقد عاش بعدهم حتى كثرت حاجة الناس في زمانه إلى من يفسر القرآن، وذلك بسبب اتساع رقعة الإسلام ونشوء جيل من أبناء الصحابة وغيرهم كانوا في حاجة إلى علم الصحابة. وأما المفسرون من التابعين فكانوا في حدود طبقات ثلاث:

طبقة أهل مكة: وهم أصحاب ابن عباس كمجاهد وعطاء بن رباح وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس .

وطبقة أهل المدينة: فهم زيد بن أسلم وأبو العالية ومحمد بن كعب القرظي، وطبقة أهل العراق: فهم مسروق بن الأجدع وقتادة بن دعامة، والحسن البصري، وعطاء بن أبي مسلم الخرساني، ومرة الهمذاني الكوفي، هؤلاء جميعاً هم أعلام المفسرين من التابعين الذين استمدوا آراءهم وعلومهم مما تلقوه من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وعن هؤلاء التابعين أخذ تابعو التابعين. وهكذا حتى وصل إلينا دين الله تعالى عن طريق التلقي والتلقين جيلاً عن جيل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] .

المطلب الثاني: تدوين التفسير بالمأثور

جاء قرن تابعي التابعين، وفيه ألفت تفاسير كثيرة، جمعت من أقوال الصحابة والتابعين، كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومن بعدهم ألف ابن جرير الطبري كتابه المشهور، وهو من أجلّ التفاسير، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه،

---

(١) سورة الحجر – آية ٩ .

والحاكم، وابن مردويه، وابن حِبَّان وغيرهم. وليس في تفاسير هؤلاء إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ما عدا ابن جرير، فإنه تعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، وذكر الإعراب والاستنباط، **ومن أهم هذه التفاسير:**

١ً- تفسير ابن جرير: وهو محمد بن جرير يزيد الطبري ولد سنة ٢٢٤ وتوفي سنة ٣١٠، كان فريد عصره علماً وعملاً وحفظاً لكتاب الله تعالى، وكان تفسيره من أجلّ التفاسير بالمأثور وأصحها وأجمعها، لما ورد عن الصحابة والتابعين عرض فيه لتوجيه الأقوال، ورجح بعضها على بعض وذكر فيه كثيراً من الإعراب واستنباط الأحكام.

٢ً- تفسير أبي الليث السمر قندي: وهو تفسير بالمأثور، يذكر فيه كثيراً من أقوال الصحابة، والتابعين، غير أنه لا يذكر الأسانيد وهو مخطوط في مجلدين موجود في مكتبة الأزهر بمصر.

٣ً- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام جلال الدين السيوطي، ملخص من كتاب ترجمان القرآن، وهو التفسير المسند إلى رسول الله ﷺ وقد ذكر مؤلفه في الإتقان أنه شرع في تفسير جامع لما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة والأقوال المعقولة، والاستنباط والإشارات، والأعاريب واللغات وغير ذلك.

٤ً- تفسير ابن كثير: وهو أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب عمر القرشي الدمشقي الشافعي المولود في سنة ٧٠٥، وهو أي تفسيره أصح التفاسير بالمأثور، نقل فيه عن الصحابة وكبار التابعين.

٥ً- تفسير البغوي: للعلامة الحسين بن مسعود البغوي الفقيه الشافعي، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، له تصانيف كثيرة ومفيدة منها معالم التنزيل، أتى فيه بالمأثور، ولكن عبراً من الأسانيد.

٦ً- تفسير بقيّ بن مخلد: ذكر الإمام السيوطي في طبقات المفسرين أن بقيّ بن مخلد بن يزيد بن عبد الرحمن الأندلسي القرطبي أحد أعلام التفسير والسند. قال ابن حزم: أقطع أنه لم يؤلف في الإسلام مثل تفسير بقيّ بن مخلد. ولد سنة ٢٠٤.

٧- **أسباب النزول للواحدي**: هو علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. اقتصر في تفسيره على بيان أسباب النزول بالمأثور، وهذا نوع من التفسير لا مجال فيه للتأويل فيه.

٨- **الناسخ والمنسوخ**: لأبي جعفر النحاس. تحدث فيه مؤلفه عن الناسخ وذكر أقوال العلماء في ذلك مسندة، وقد استوعب ما قيل في النسخ، وهذا نوع لا مجال فيه للرأي، بل سبيله الوحيدة هي الرواية. ثم إن كتب التفسير بالمأثور موسوعات كبيرة من الصعب الإحاطة بها أو بجميع مؤلفيها، ولا بطريق كل مؤلف.

المطلب الثالث: شروط التفسير بالمأثور وضوابطه

بينت فيما سبق ذكره أن أحسن طرق التفسير طلب التفسير أولاً من كتاب الله تعالى، ثم في السنة النبوية، ثم الرجوع إلى أقوال الصحابة والتابعين، وإذا كان من الواجب أن يستند المفسر إلى الأصول التي تقدمت؛ فيجب عليه كذلك أن يراعي في تفسيره جملة من القواعد والضوابط التي ذكرها العلماء وهي:

أولاً: مطابقة التفسير للمفسر من غير نقص لما يحتاج إليه من إيضاح المعنى، ولا زيادة لا تليق بالغرض، مع الاحتراز من كون التفسير فيه زيغ عن المعنى وعدول عن المراد.

ثانياً: مراعاة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. فقد يكون المراد وهو المجازي فيحمل الكلام على الحقيقة أو المجاز.

ثالثاً: مراعاة التأليف بين المعاني والغرض الذي سِيق له الكلام. والمؤاخاة بين المفردات.

رابعاً: مراعاة التناسب بين الآيات، فيبين وجه المناسبة، ويربط بين السابق واللاحق، من آيات القرآن، حتى يوضح أن القرآن لا تفكك فيه، وإنما هو آيات متناسبة.

خامساً: ملاحظة أسباب النزول، فكل آية نزلت على سبب فلا بد من ذكره بعد بيان المناسبة، وقبل الدخول في شرح الآية، وقد ذكر السيوطي في الإتقان[1] نقلاً عن البرهان: (قد جرت العادة من المفسرين أن يبدأووا بذكر سبب النزول، على المناسبة، لأن

---

(١) الإتقان -٢/١٨٥

ذلك من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقف على ذلك فالأولى تقديم المناسبة، وبعد ذكر المناسبة أو السبب يبدأ بما يتعلق بالألفاظ المفردة من اللغة والصرف والاشتقاق، ثم يتكلم عليها بحسب التركيب، ثم يبين المعنى المراد، ثم يستنبط ما يمكن استنباطه واستخراجه من الآية، في حدود القوانين الشرعية.

سادساً: على المفسر أن يجتنب ادعاء التكرار في القرآن ما أمكن وقد نقل السيوطي[1] عن بعض العلماء أنه قال: مما يدفع توهم التكرار في عطف المترادفين نحو: ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾[2] و: ﴿ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾[3] وأشباه ذلك، أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنىً زائداً، وإذا كانت زيادة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ، وعلى المفسر أيضاً أن يجتنب كل ما يعتبر من قبيل الحشو في التفسير، كالخوض في دلائل مسائل الأصول ومسائل الفقه فإن كل ذلك مقرر في مؤلفات خاصة به، وكذلك يجب على المفسر أن يجتنب ما لا يصح من أسباب النزول وأحاديث فضائل القرآن والقصص الموضوعة والأخبار الإسرائيلية.

سابعاً: على المفسر أن يكون عليماً بقانون الترجيح حتى إذا ما كانت الآية محتملة لأكثر من وجه أمكنه أن يرجح ويختار. كما أن عليه أن يراعي التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع وهو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس: قال بعض العلماء للقرآن نزول وتنزل. أما النزول فقد مضى، وأما التنزل فهو باق إلى قيام الساعة.

فقد روى البخاري في كتاب الجهاد في صحيحه عن علي كرم الله وجهه: «هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة، أو فهم يؤتاه الرجل» ، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل لقوله تعالى: ﴿ وَلَا

---

(١) الإتقان -٢/١٨٥-١٨٦

(٢) سورة المدثر -آية-٢٨

(٣) سورة البقرة -آية-١٥٧

﴿ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [1] ثم إن هناك ميزاناً لما يحمد من التفسير وما يذم، وهو الفيصل الذي يجب أن يحكم به كل تفسير، فما رجح في هذا الميزان قبل وحمد، وما طاش رفض وذم، والمدح والذم درجات بعضها فوق بعض، على حسب استيفاء التفسير لوجوه المدح والذم أو نقصها قليلاً أو كثيراً. وسيتضح هذا الميزان عند الحديث عن منهج المفسرين بالرأي.

المطلب الرابع: مدى ارتباط السنة بالقرآن

في هذا المبحث أبين رأي العلماء في مدى ارتباط السنة المصدر الثاني من مصادر التفسير بالقرآن الذي جاءت أكثر أحكامه كلية، وليس أحد أولى في ذلك من رسول اللهﷺ الذي قال الله تعالى في شأنه ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ ﴾ [2]، فكانت سنة النبي ﷺ هي االبيان، والسنة كذلك هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، كما أن القرآن هو المصدر الأول.

وإنما كانت هي المصدر الثاني؛ لأن القرآن مقطوع به ولأنه متواتر، والسنة بعضها مقطوع به وهو المتواتر فيها، وبعضها غير مقطوع به وهو أخبار الآحاد. والقرآن هو الذي دل على اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع، ودعا المسلمين إلى التمسك بها، وعلى هذا فالسنة مبينة للقرآن وموضحة له، فهي التي تفصِّل مجمله وتقيِّد مطلقه، وتخصص عامّه، ولقد تنبه العلماء قديماً إلى أثر السنة وتحديد مكانتها من القرآن عندما يتحدد الموضوع الذي يتناوله القرآن، وتتناوله السنة كذلك، قال الشاطبي[3]: إن السنة عند العلماء قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة؛ لأن الكتاب يكون محتملاً لأمرين فأكثر؛ فتأتي السنة بتعيين أحدهما فيرجع إلى السنة، ويترك مقتضى الكتاب ولذلك كانت مرتبطة به وهي علم من علوم تفسيره. وقال الشاطبي أيضاً: إن تعريف

---

(١) سورة الإسراء –آية-٣٦

(٢) سورة النحل –آية- ٤٤

(٣) محاسن التأويل ٦٣١/١ نقلاً عن الموافقات

القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية، إما بالاعتبار، أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل، مثل خصائص النبي ﷺ، ويدل على هذا المعنى بعد الاستقراء المعتبر، أنه يحتاج إلى كثير من البيان فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيان الكتاب كما ورد في الآية السابقة. وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» [1]، والذي أعطيه هو القرآن، والسنة بيان له، وإذا كان كذلك فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كليات لأن الشريعة تمت بتمام نزوله، لقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [2]، والمعلوم أن الصلاة والزكاة وأشباه ذلك لم يتبين جميع أحكامها في القرآن إنما بينتها السنة، والكثير من عقود المعاملات والحدود، وأيضاً إذا نظر إلى رجوع الشريعة إلى كلياتها المعنوية وجدناها قد تضمنها القرآن على الكمال. وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات، والخارج من الأدلة عن الكتاب هو السنة والإجماع والقياس. وجميع ذلك إنما ينشأ عن القرآن، فقد عد العلماء قوله تعالى: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [3]، متضمناً للقياس، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [4] متضمناً للسنة، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [5] متضمناً للإجماع، فمن هذا يتبين لنا أن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، متعاضدان لا يمكن انفراد كل واحد منهما عن الآخر، إذ أحكام الكتاب العزيزأكثرها

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن

(٢) سورة المائدة- آية- ٣

(٣) سورة النساء –آية –١٠٥

(٤) سورة الحشر –آية- ٧

(٥) سورة النساء –آية- ١١٥

كلية والسنة مبيِّنة لهذه الأحكام الكلية وموضِّحة لها، وهي التي تفصِّل مجملها وتقيِّد مطلقها وتخصص عامها إلى غير ذلك. وارتباط السنة بالقرآن أكثر وضوحاً في كتب الأصول لمن أراد الاستزادة.

المبحث الثالث

المنهج اللغوي في التفسير

المطلب الأول: اللغة العربية والتفسير

المطلب الثاني: ضوابط التفسير اللغوي

المطلب الثالث: اللغة والتفسير الإفرادي للقرآن

المطلب الرابع: قيمة قواعد النحو والإعراب في التفسير

المطلب الأول: اللغة العربية والتفسير

لقد كان العرب في عهد نزول القرآن على جانب كبير من الإحاطة بلغتهم، ومعرفة أساليبها، وإدراك حقائقها، فكانوا بذلك أقدر الناس على فهم القرآن وإدراك معانيه، ومن جاء بعدهم كان أقل منهم درجة أو درجات لبعدهم عن صفاء اللغة العربية، وذلك لما عم الإسلام الأرض واختلط العرب بالعجم وتولد فيهم ذلك الجيل الذي أصبح يبتعد رويداً رويداً كلما مر عليه الزمن عن اللغة الأم وصفائها، فقد كان الصحابة أعلى قدراً في فهم القرآن، وإدراك حقائقه من التابعين والتابعون كانوا أعلى قدراً ممن بعدهم، وهكذا... كلما كان البعد عن صفاء اللغة، كان البعد أشد في إدراك معاني القرآن وفهم مقاصده وأحامه وأسراره.

ومن دلائل اهتمام الصحابة في لغتهم سلوكهم طريق لغتهم في تفسير ما لم يفسره رسول الله ﷺ ، وعلى ذلك سار التابعون ومن بعدهم من العلماء العاملين ، ومن هنا كان حقاً على من أراد فهم معاني وإدراك مرامي القرآن الكريم أن يكون على جانب كبير من التمكن من اللغة العربية.

والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وجاء بأساليبه البيانية ونظمه البديع وبلاغته العظيمة، حيث أعجز أقحاح العرب عن محاكاته، أو مضاهاته فكان القرآن الكريم بذلك معجزة الإسلام في كل ما حواه وما جاء به، قال الإمام الشاطبي: من أراد تفهم القرآن، فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة[1]، وقال الإمام الأزهري: نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب أولو بيان فاضل، وفهم بارع، فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه، ويفهمون فنون نظامه، ولا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه، حاجة المولدين الناشئين، وبين النبي ﷺ للمخاطبين من أصحابه ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لجمل الكتاب وغامضه، ومتشابهه؛ فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغة العرب، والتبحر فيها والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي بها

---

(١) الموافقات ٦٤/٢

نزل الكتاب، وأن على الخاصة الاجتهاد في تعلم لسان العرب ولغاتها التي بها تمام التوصل إلى معرفة ما في الكتاب.

فمن خلال أقوال العلماء وممارسة الصحابة، تدرك أهمية اللغة العربية وعظم شأنها في علم التفسير، وهذا كان منهج الصحابة في تفسيرهم للقرآن، فهذا عبد الله بن عباس (ترجمان القرآن) ، يرجع في فهم كثير من الألفاظ القرآنية، وتفسير الآيات الكريمة إلى اللغة العربية، كما كان غيره يفعل حين تلجئه الحاجة إلى ذلك، وهذا عمر بن الخطاب حين سأله رجل وهو على المنبر يخطب عن تفسير آية من كتاب الله تعالى، فيقوم رجل من العرب يطلب من عمر أن يسمح له بأن يجيبه عما سأل مما يحفظ من أشعار قومه، فيسمح له عمر بذلك، وهذا الخبر أورده الإمام الشاطبي في موافقاته[1].

والسؤال كان عن قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾[2] حيث فسر الرجل من هذيل التخوف التنقص. ولا عجب إن رأيناهم يرجعون إلى الشعر الجاهلي في تفسير القرآن الكريم، وكان عبد الله بن عباس الرائد في ذلك. وفي قصته المشهورة مع نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر عندما جاءا يسألانه عن تفسير كثير من الآيات، ويطلبان منه الأجوبة عليها من أشعار العرب فيجيبهم إلى ذلك، وقد أورد السيوطي في كتاب الإتقان أكثرها[3] والعرب إجمالاً عندما اعتنقوا الإسلام، وأقبلوا على القرآن تلاوة وفهماً وتطبيقاً لم يغب عن بالهم شعرهم، حتى كان كثيراً ما يطلب الرسول ﷺ من أصحابه من ينشد له الشعر، منهم حسان بن ثابت[4]، ولهذا قال الرسول ﷺ: «إن من الشعر لحكماً» وفي رواية: «إن من الشعر لحكمة» [5].

---

(١) الموافقات للشاطبي ٨٨/٢. ط١ المكتبة التجارية- مصر

(٢) سورة النحل –آية- ٤٧

(٣) الإتقان –السيوطي ١٢٠/١

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة –ابن حجر ٢٣٧/٢

(٥) رواه البخاري في كتاب الأدب رقم٩٠، والترمذي- أدب٦٩- وابن ماجه أدب ٩١

المطلب الثاني: ضوابط التفسير اللغوي

بما إن التفسير اللغوي للقرآن الكريم لا يخرج عن مفهوم التفسير النقلي، أي بما نقل عن العرب من لغة، فإن شروطه تكاد تكون مطابقة لشروط التفسير النقلي، غير أنه لا بد من استعراض الضوابط التي وضعها العلماء للتفسير اللغوي للقرآن الكريم، قال الإمام القرطبي في سياق كلامه عن ضوابط التفسير اللغوي وهو يحذر: (أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، ممن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي)[1].

ذكر الشاطبي في كتابه الموافقات: (أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود فقال: تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه، يفسر هذه الآية: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾[2] قال: يأتي الناس يوم القيامة دخان فيأخذ بأنفاسهم حتى يأخذهم كهيئة الزكام، فقال ابن مسعود من علم علماً فليقل به ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، إنما كان هذا؛ لأن قريشاً استعصوا على النبي ﷺ فدعا عليهم بسنين كسنين يوسف عليه السلام فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد)[3].

لهذا قال العلماء لا بد من النقل والسماع في ظاهر التفسير أولاً ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط. والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة. ولا يمكن الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر فمثل قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ

---

(١) مقدمة تفسير القرطبي ٣٤/١

(٢) سورة الدخان- آية- ١٠

(٣) الموافقات للشاطبي ٣٤٩/٣ وما بعدها

مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا ﴾[1] ، معناه آية مبصرة، فظلموا أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به، أن الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بما ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار وأمثال هذا في القرآن كثير.

كما نبه العلامة ابن قيِّم الجوزية إلى أمر هو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل، ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا غلط يقع به كثير من المعربين للقرآن[2].

وقال ابن تيمية في الذين يفسرون القرآن بمجرد اللغة العربية: (قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمتزل عليه والمخاطب به، حيث راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام) [3].

وربما يضاف المفسر في تفسير المعنى مخالفة لتقدير الإعراب وعن هذه المسألة يقول ابن جنّي: (فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها على المفسر، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه). [4]

المطلب الثالث: اللغة والتفسير الإفرادي للقرآن

قال السيوطي في الإتقان: (يجب على المفسر أن يتحرى في التفسير مطابقة المفسر، وأن يتحرر في ذلك من نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسر فيه زيغ عن المعنى وعدول عن طريقه، وعليه مراعاة المعنى الحقيقي

---

(١) سورة الإسراء –آية-٥٩

(٢) التفسير القيم لابن قيم الجوزية ٢٦٨

(٣) مقدمة في أصول التفسير- ابن تيمية، ص٣٦- المطبعة السلفية، ط،١ دمشق

(٤) الخصائص- ابن جنّي ٣٨٤/١ ط١ مصر

والمجازي، ومراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخي بين المفردات، ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة فيتكلم عليها من جهة اللغة)[1].

وقال الإمام الشاطبي: (يجب أن يكون الاعتناء المبثوثة في الخطاب أي في النص هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت غايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية. فاللفظ هو الوسيلة إلى تحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود، ولا أيضاً كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لا يُعبأ به، إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه)[2].

والمشهور عن سيدنا عمر بن الخطاب تأديبه لضبيع حين كان يكثر السؤال عن (المرسلات) و(العاصفات) ونحوها وظاهر هذا كله أنه إنما نهى عنه لأن المعنى التركيبي معلوم على الجملة، ولا ينبني على فهم هذه الأشياء حكم تكليفي، فرأى أن الاشتغال به عن غيره مما هو أهم منه تكلف ولهذا أصل في الشريعة صحيح، نبه عليه قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[3] ، فلو كان فهم اللفظ الإفرادي يتوقف عليه فهم التركيبي لم يكن تكلّفاً بل هو مضطر إليه، كما روى عن عمر نفسه في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾[4] ، فإنه سئل عنه على المنبر ، فقال رجل من هذيل التخوّف هو التنقّص، فقال عمر أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم فإنه فيه تفسير كتابكم، وليس بين الخبرين تعارض؛ لأن هذا قد توقف فهم معنى الآية عليه بخلاف الأول، فإذا كان الأمر هكذا فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداءً، وكثيراً ما يفعل هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنة، فتلتمس

---

(١) الإتقان في علوم القرآن- السيوطي -١٨٥/٢

(٢) الموافقات ٨٧/٢ وما بعدها

(٣) سورة البقرة –آية-١٧٧

(٤) سورة النحل- آية- ٤٧

غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذي ينبغي وتحدث هناك صعوبة على من لم يفهم مقاصد العرب فيكون عمله غير صائب. وقال السيوطي كذلك: (وأما ما لم يرد فيه أي التفسير نقل فهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه: النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب، ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب الأصفهاني في كتاب المفردات؛ فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ لأنه اقتضاه السياق).[1]

المطلب الرابع: قيمة قواعد النحو والإعراب في التفسير

ذكر علماء التفسير أن للنحو والإعراب قيمة أساسية وأهمية بالغة في تفسير القرآن، وقبل الحديث عن هذه الأهمية، والقيمة لا بد من استعراض المعاني اللغوية والاصطلاحية لهذين اللفظين، (النحو والإعراب) قال ابن منظور: النحو: إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق، نحاه ينحوه ينحاه نحواً، ومنه النحو في الكلام، كأنه قصد للصواب[2] ، هذا من حيث المعنى اللغوي: أما من حيث المعنى الاصطلاحي: فهو عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أي أحكام الكَلِم في ذواتها وما يعرض لها بالتركيب، فأحكام الكَلِم في ذواتها: هو المبحوث عنه في التصريف، وما يعرض لها بالتركيب: هو المبحوث عنه في الإعراب، ويطلق النحو إطلاقاً آخر على ما يرادف الإعراب ويقابل التصريف)[3].

وأما الإعراب: فهو الإبانة، يقال: أعرب عن لسانه وعرب أي: أبان وأفصح، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي: أفصح، وأعرب الكلام، وأعرب به ، بينه وأفصحه، والإعراب الذي هو النحو: إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[4].

مما اتضح بيانه من تلك المعاني اللغوية والاصطلاحية للنحو والإعراب ندرك أنهما علم يتوصل بهما إلى ضبط الألفاظ العربية وتؤدى بهما المعاني على الوجه الصحيح، كما

---

(١) الإتقان –١٨٣/٢

(٢) لسان العرب –ابن منظور- ٣٠٩/١٥ دار صادر، بيروت، ط١

(٣) الحاوي للفتاوى- السيوطي- ٢٦٩/٢

(٤) لسان العرب- ٥٨٨/١

يدرك بهما معاني النصوص، ومقاصد تركيبها ومؤدى ألفاظها، ولذلك كان علم النحو والإعراب، من علوم التفسير؛ لأنه به يتضح معنى القرآن وتدرك مقاصده، ثم بهذا العلم تستقيم قراءة القارئ للقرآن فلا يقع منه لحن فيه، كما به يكون الكشف عن المعاني بالألفاظ، ولذلك اتجهت مناهج العلماء المفسرين في تفسير القرآن الكريم، إلى أن يكون مع تفسير المعنى: إيضاح المبنى، وذلك يعتمد على علم النحو والإعراب. فهذا الإمام الفراء يضع كتابه (معاني القرآن) لتفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه، ويعنى فيه عناية خاصة بما يتصل بمسائل النحو والإعراب بالآيات القرآنية الكريمة. وإلى جانب ذلك يتناول القراءات القرآنية ويوجهها توجيهاً نحوياً إعرابياً[1].

وكذلك فعل آخرون كالعكبري في كتابه (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) حيث يقول في مقدمة هذا الكتاب: وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه-أي القرآن- ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات.

ويقول مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن) الذي أطلق عليه تسمية (تفسير إعراب القرآن) يقول في مقدمته: (رأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما يحتاج إليه القارئ هو (معرفة ألفاظه) والوقف على تعرف حركاته وسواكنه ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطّلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده).

الفرق بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى:

قد يقع في كلام المفسرين -هذا تفسير معنى وهذا تفسير إعراب. والفرق بينهما: أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يغيره ذلك،

---

(١) الحاوي للفتاوى- السيوطي- ٢٦٩/٢

وإلى هذا أشار ابن جني في كتابه (الخصائص) فوضع له باباً بعنوان (بين تقدير الإعـــراب، وتفسير المعنى)، وجاء في الأثر عن سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: تعلموا النحـــو فإن بني إسرائيل كفروا بحرف واحد، كان في الإنجيل الكريم مسطوراً وهو: أنا ولَّـــدت: بتشديد اللام فخففوه فكفروا.

لذلك قال العلماء في ضرورة تعلم النحو: (إذ بمعرفته يعقل عن الله عز وجل كتابه، وما استرعاه من حكمته، واستودعه من آياته المبينة، وحججه المنيرة، وقرآنـــه الواضـــح، ومواعظه الشافية، وبه يفهم عن النبي ﷺ أثاره المؤدية لأمره ونهيه وشرائعه وســـننه وبـــه يتسع المرء في منطقه، والحقيقة في هذا الشأن: أن علم النحو وضع أول ما وضع لصـــيانة لغة القرآن من كل تحريف، ولحفظها من أي تغيير أو تبديل، وفي حفظها حفظ للقـــرآن والإسلام).

المبحث الرابع
المنهج العقلي والاجتهادي في التفسير (التفسير بالرأي)

المطلب الأول: التفسير بالمنهج العقلي وموقف العلماء منه.

المطلب الثاني : مدى المنهج العقلي في التفسير .

المطلب الثالث : مجال الاجتهاد في التفسير العقلي .

المطلب الرابع : شروط المفسر وضوابط التفسير العقلي .

المطلب الخامس : التعارض بين التفسير العقلي والتفسير بالمأثور وهم التفاسير بالرأي .

المطلب الأول : التعريف بالتفسير العقلي وموقف العلماء منه

إن التفسير العقلي يقوم على الاجتهاد في فهم النصوص القرآنية وإدراك مقاصدها ومراميها من مدلولها، بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفة الألفاظ العربية ووجوه دلالتها والوقوف على معرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وما يتبع ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر.

وهو يعتمد على الفهم العميق لمعاني القرآن الكريم، وبالمقابل يطلق العلماء على هذا النوع من التفسير (التفسير بالرأي)، والرأي في اللغة الاعتقاد والعقل والتدبير، كما يطلق الرأي في الاصطلاح على الاجتهاد، ومنه أطلق على أهل الفقه: أصحاب الرأي، وعلى ما تقدم فإن التفسير بالرأي هو التفسير بالعقل والاجتهاد.

ولقد اختلف العلماء في جواز تفسير القرآن بالرأي، ووقف المفسرون بإزاء ذلك موقفين متعارضين كما يلي:

موقف العلماء من التفسير بالرأي أو التفسير العقلي:

الموقف الأول: هو موقف الذين منعوا التفسير بالرأي واستدلوا بكثير من الأدلة منها:

أولاً: قالوا إن التفسير بالرأي قول على الله بغير علم، والقول على الله بغير علم منهى عنه؛ فالتفسير بالرأي كذلك منهى عنه؛ لأن المفسر بالرأي ليس على يقين بأنه أصاب ما أراد الله تعالى، ولا يمكنه أن يقطع بما يقول، وغاية الأمر أن يقول بالظن، والقول بالظن قول على الله تعالى بغير علم، والله عز وجل نهى عن هذا بقول الله تعالى : ﴿ **وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾[1] ، وقد رد المجتهدون هذا الدليل فقالوا: نمنع الدليل الأول، لأن الظن نوع من العلم، إذ هو إدراك الطرف الراجح، ونمنع الدليل الثاني: لأن الظن منهى عنه إذا أمكن الوصول إلى العلم اليقيني القطعي، بأن يوجد نص قاطع من نصوص الشرع أو دليل عقلي موصل لذلك، أما إذا لم يوجد شيء من ذلك فالظن كافٍ

---

(١) سورة الأعراف- آية-٣٣

هنا؛ لاستناده إلى دليل قطعي من الله سبحانه وتعالى على صحة العمل به، كقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [1]

ثانياً: استدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [2] ، فقد أضاف سبحانه البيان إليه صلواته عليه وسلامه، فعلم أنه ليس لغيره شيء من البيان لمعاني القرآن، وقال المجيزون عن ذلك: نعم إن النبي ﷺ مأمور بالبيان، ولكنه انتقل إلى الرفيق الأعلى ولم يبن كل شيء منه، فما ورد بيانه عنه صلوات الله عليه ففيه الكفاية، وما لم يرد عنه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم، فيستدلون بما ورد بيانه على ما لم يرد، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [3] .

ثالثاً: استدلوا بما ورد في السنة من تحريم القول بالرأي فمن ذلك ما رواه الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» [4] ، وفي رواية أنه ﷺ قال: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».

وأجاب المجيزون عن هذين الحدثين بأجوبة منها: أن النهي محمول على من قال برأيه في نحو مشكل القرآن ومتشابهه، من كل ما لا يعلم إلا عن طريق النقل عن النبي ﷺ، وعن أصحابه رضوان الله عليهم، ومنها أنه ﷺ أراد بالرأي، الرأي الذي يغلب على صاحبه من غير دليل يقوم عليه، أما الذي يسنده برهان ويشهد له الدليل فالقول به جائز.

الموقف الثاني: وهو موقف المجيزين

فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يأتي

أولاً: لقد وردت نصوص كثيرة في القرآن تنص على أن المراد منها حث العباد على

---

(١) سورة البقرة –آية-٢٨٦

(٢) سورة النحل- آية-٤٤

(٣) سورة النحل –آية-٤٤

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب التفسير عن ابن عباس، ورواه أبو داود في العلم والنسائي في الفضائل. كتاب التفسير باب١ رقم ٢٩٥١

تدبره والاعتبار بآياته، منها قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ [2] ، ووجه الدلالة في هذه الآيات أنه حث على تدبر القرآن والاعتبار والألفاظ كما دلت على أن في القرآن ما يستنبطه أولو العلم باجتهادهم ويصلون إليه بإعمالهم عقولهم.

ثانياً: قالوا لو كان التفسير بالرأي غير جائز لما كان الاجتهاد جائزاً ولتعطل كثير من الأحكام، وهذا باطل لأن الاجتهاد حاصل ومأمور به لاستنباط الأحكام الشرعية، والمجتهد في حكم الشرع مأجور أصاب أم أخطأ. ثالثاً: استدلوا بما يثبت من أن الصحابة رضوان الله عليهم، قرأوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه ومعلوم أنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسيره من النبي ﷺ، إذ إنه لم يبين لهم كل معاني القرآن، بل بين لهم بعض معانيه.

وبعضهم الآخر توصلوا إليه بعقولهم واجتهادهم، ولو كان القول بالرأي في القرآن محظوراً لكانت الصحابة قد خالفوا ووقعوا فيما حرم الله، ومعاذ الله من ذلك.

رابعاً: أن النبي ﷺ دعا لابن عباس فقال: «اللهم فقّه في الدين وعلّمه التأويل» [3] فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل كالتنزيل، لما كان هناك فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء، فدل ذلك أن التأويل الذي دعا به رسول الله ﷺ لابن عباس أمر آخر وراء النقل والسماع، ذلك هو التفسير بالرأي والاجتهاد.

حقيقة الخلاف فيما تقدم: إن حقيقة الخلاف في الواقع بين الفريقين لفظية وليست حقيقية، وقد أوجز الراغب الأصفهاني ذلك بقوله: (إن وقوف الفريق الأول عند المنقول وعدم تجاوزه، وإجازة الفريق الثاني لكل أحد الخوض فيه إفراط وتفريط إذ إن الجمود

---

(١) سورة النساء- آية-٨٢

(٢) سورة ص- آية-٢٩

(٣) الحديث: رواه الإمام البخاري والإمام أحمد وابن حِبّان- وعند الترمذي: اللهم علمه الحكمة، كتاب المناقب باب٧٧ رقم ٣٨٢٤

على المنقول تقصير وتفريط، والخوض في التفسير لكل إنسان غلو وإفراط. ولو رجعنا إلى ما قاله المجيزون وغيرهم لظهر لنا بعد التحليل والتدقيق أن الخلاف لفظي لا حقيقي، لأن أحد الأطراف جار على موافقة كلام العرب في القول مع موافقة الكتاب والسنة، ومراعاة لسائر شروط التفسير؛ فهذا القسم جائز لا شك فيه وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي، والطرف الآخر جار على قوانين العربية، ولكن ليس موافقاً للأدلة الشرعية ولا مستوفياً لشروط التفسير وهذا هو مورد النهي. وهذا هو الذي يحمل عليه كلام المانعين. للتفسير بالرأي والله سبحانه وتعالى أعلم)[1].

المطلب الثاني: مدى منهج الاجتهاد العقلي في التفسير

إن عمل المفسر للقرآن الكريم يقوم على أساس بيان الآيات القرآنية وذلك من عدة وجوه، حيث يقوم على بيان معاني الألفاظ القرآنية ودلالتها على الأحكام للعمل بالنص القرآني على الوجه الذي يفهم منه، كذلك يقوم على إزالة الغموض عن النصوص إن وجد واستيضاح المبهم منها، وبيان دلالات الألفاظ على الأحكام من إشارة، ودلالة، واقتصاء ومنطوق ومفهوم، ويقوم عمله على إدراك المعاني للألفاظ القرآنية في حالات كثيرة كالعموم والاشتراك، وفي حالات الخصوص حين يكون اللفظ مطلقاً، أو مقيداً أو صيغة من صيغ الأمر والنهي، وخلاصة عمل المفسر تكاد تنحصر في الوجوه التالية:

أ-الكشف والإظهار عن المعاني المعقولة التي تتضمنها النصوص القرآنية.

ب-استنباط الأسرار القرآنية بحسب الطاقة البشرية

جـ-بيان مواطن العبر في القصص القرآني وإيضاح مواعظه

د-إظهار عظمة القرآن في بلاغته المعجزة

وأما المراد بالاجتهاد في التفسير العقلي فيظهر من خلال بذل جهده ووسعه في فهم النصوص القرآنية وإدراك معانيها، ثم الكشف عن مرامي ألفاظه ومدلولاتها، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره في مدى منهج الاجتهاد.

---

(١) مفردات القرآن- الراغب الأصفهاني

ولا بد من بيان أن المقصود بالاجتهاد هنا غير الاجتهاد الذي يبذله الفقيه بقصد الوصول إلى حكم شرعي من دليل تفصيلي، من الأدلة التي يضعها الشارع للدلالة على الأحكام والتي من أبرزها القياس.

فالمراد باجتهاد المفسر: هو بذل جهده في تفهم معنى النص القرآني والكشف عن مرامي ألفاظه، ومدلولاتها؛ فهو اجتهاد ضمن دائرة النص الموجود في حدود الأصول اللغوية والشرعية؛ أي بيان النص والكشف عما يتضمنه من أحكام وحكم ومواعظ وعبر، إلى غير ذلك مما يتعلق بوظيفة التفسير والمفسر، فمثلاً اللفظ في النص القرآني من حيث هو قد يكون واضحاً، وقد يكون مبهماً، وفي حالة وضوحه لا يخلو بعض أنواعه من الاحتمال الذي يجعله محتاجاً إلى تحديد المراد، فعلى المفسر أن يعلم أن اللفظ باق على احتماله فهو من الظاهر، أو أنه قام الدليل الذي رجح غير المعنى الظاهر من ذلك اللفظ فأصبح مؤولاً.

فهذا العمل من المفسر هو الاجتهاد في طريق إدراك المعنى المراد. تلك هي خلاصة الضوابط التي تعتبر من الأمور الواجب توفرها لمن يريد مواجهة النصوص التي يريد تفسيرها، وإيضاح معانيها على الشكل السليم[1].

المطلب الثالث: مجال الاجتهاد في التفسير العقلي أو بالرأي

لقد جاء القرآن الكريم على ذكر الاستنباط الذي يقوم على الفهم بقوله تعالى:﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ ﴾[2] ، وهذا النص الكريم واضح في دلالته على أن في الكتاب ما يستنبطه أهل العلم من المجتهدين والمفسرين باجتهادهم وعلمهم وذلك باستعمال عقولهم وقوانين العلم وقواعد البحث.

نقل الزركشي في كتابه (البرهان) قول أبي الحسن الماوردي في الذين حملوا الحديث الذي يَحْظُر القول بالرأي في القرآن على ظاهره، وامتنعوا من استنباط معاني القرآن

---

(١) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي- د. محمد أديب الصالح ٧٧/١ وما بعدها ط،٢ دمشق.

(٢) سورة النساء –آية-٨٣

بالاجتهاد، ولو صحبتها الشواهد، و لم يعارض شواهدها نص صريح قال: (وهذا عدول عما تعبدنا الله بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام وتوضيح ما ذهب إليه هؤلاء لم يعلم شيء بالاستنباط، ولما فهم الأكثر في كتاب الله تعالى)[1].

لقد ثبت أن النبي ﷺ دعا لعبد الله بن عباس فقال: «اللهم فقّه في الدين وعلمه التأويل» [2] ، فلو كان التأويل والمراد به التفسير، مقصوراً على السماع والنقل كالقرآن والسنة لما كان هناك من فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء.

ولو كان علم التفسير جميعه مأثوراً عن النبي ﷺ لدعا له بحفظه لا بفقهه وعلم تأويله، فدل ذلك على أن المراد من الفقه وعلم التأويل في الدعاء، هو أمر آخر وراء النقل والسماع، ألا وهو التفسير بالفهم والإدراك والاجتهاد، ولقد ظهرت آثار دعوته ﷺ في ابن عباس فكان حَبْرُ هذه الأمة وخصوصاً في الفقه والتفسير، كما أن المفسرين رووا جملة من الأخبار التي تدل على ممارسة الصحابة التفسير والتأويل والاستنباط بعدما بذلوا مجهود أفكارهم في فهم النصوص القرآنية[3].

من خلال ما تقدم يتضح أن الاجتهاد في التفسير العقلي يتمثل في الأمور التالية:
أولاً: إن اللفظ من حيث هو: قد يكون واضحاً، وقد يكون مبهماً وفي حالة وضوحه، لا يخلو بعض أنواعه من الاحتمال الذي يجعله محتاجاً إلى تحديد المراد، فعلى المفسر أن يعلم أن اللفظ باق على احتماله، فهو من الظاهر، أو أنه قام الدليل الذي رجح غير المعنى الظاهر من ذلك اللفظ فأصبح مؤولاً، وفي حالة إبهام اللفظ تتعدد الأمور والمراتب فمن المبهم ما يزول غموضه بعمل المفسر، وهو مجال الاجتهاد في التفسير، ومنه ما لا يزول غموضه إلا ببيان من الشارع ذاته، وهو المجمل ولا عمل للاجتهاد فيه، والخفي: هو أقل أنواع المبهم غموضاً، لا يكلف المفسر كبير عناء في إزالة خفائه، فإن مما يوضح السبل

---

(١) البرهان- الزركشي- ١٦٢/٢ وما بعدها

(٢) رواه البخاري والإمام أحمد وابن حبّان.

(٣) تفسير الطبري ٨٠/١ .

أمامه عند إرادة بيان المعنى المراد منه الرجوع إلى مجموعة النصوص في الموضوع، مع مراعاة حكمة التشريع وما يتوخاه الشرع.

والحاجة إلى الاجتهاد في إزالة غموض المشكل الذي هو أكثر خفاء من سابقه، قائمة بسبب أن الغموض لم يكن لعارض، وإنما كان من ذات اللفظ نفسه فمثلاً: المشترك، وهو أحد أنواع المشكل، لا بد لإزالة الغموض فيه وتحديد أحد المعنيين أو المعاني التي وضع لها اللفظ من اجتهاد المفسر؛ فكانت الحاجة داعية لهذا الاجتهاد، وذلك لتحديد المعنى المراد الذي يخرج به المكلف عن عهدته المسؤولية، فيسلك طريق الحِلّ إن كان هو الأرجح، ويجتنب طريق الحرمة.

ثانياً: وفي حالة وضع اللفظ للمعنى؛ فقد يكون اللفظ عاماً وقد يكون خاصاً، فمن وظيفة المفسر الاجتهاد في معرفة مدى دلالة اللفظ العام، وهل هو باق على عمومه فتتسع دائرة الحكم بحيث تشمل جميع الأفراد التي تنضوي تحته، أم أنه قد ورد عليه ما يخصصه، فتضيق دائرة الحكم، بحيث تقتصر على بعض أفراد العام.

ثالثاً: من حيث دلالة الألفاظ على المعاني: إن الدلالة لا تكون دائماً في حيز العبارة، إنما قد تكون هذه الدلالة بإشارة النص، وفي الدلالة بالإشارة نوع خفاء لا يدرك إلا بالبحث والتأمل والله أعلم.

المطلب الرابع: شروط المفسر وضوابط التفسير العقلي (بالرأي)

قال العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً، من القرآن، فما أجمل فيه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه فإنه أعياه ذلك: طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له. من خلال هذا النص الذي أورده السيوطي في كتابه (الإتقان)[1] ، استنتج العلماء شروطاً ينبغي أن تتوفر فيمن أراد تفسير القرآن. لئلا يجترئ على التقوّل في القرآن من ليس أهلاً لذلك؛ لأن هذه الشروط هي التي تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ، وتعصمه من القول على الله بغير علم.

---

(١) الإتقان -٢/١٧٥ وما بعدها .

والشروط في مجملها هي:

أولاً: يجب على المفسر أن يكون عالماً بالحديث رواية ودراية، وأن يكون عالماً باللغة؛ لأنها الواسطة في شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، وأن يكون عالماً بالنحو؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب؛ فلا بد من اعتباره، وأن يكون عالماً بالصرف والاشتقاق؛ لأن في الصرف تعرف الأبنية والصيغ، وفي الاشتقاق يعرف المعنى المقصود إذا كان اللفظ يحتمل معنيين فأكثر.

ثانياً: ينبغي على المفسر أن يكون عالماً بالبلاغة بأقسامها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، فعلم المعاني: يعرف به خواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وعلم البيان: يعرف به خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وعلم البديع: يعرف به وجوه تحسين الكلام، فهذه العلوم الثلاثة هي من أعظم أركان الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المفسر.

ثالثاً: أن يكون عالماً بالقراءات؛ لأنه يعرف من خلالها كيفية النطق، وبها ترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

رابعاً: أن يكون عالماً بالأصول الأساسية للدين، وهو علم التوحيد الذي من خلاله يستطيع المفسر أن يستدل على ما يجب في حق الله تعالى وما يجوز وما يستحيل، وأن ينظر في الآيات المتعلقة بالنبوات والمعاد، ولولا ذلك لوقع المفسر فيما لا تحمد عقباه، وأن يكون عالماً بأصول الفقه، ويعرف كيف يستنبط الأحكام الشرعية من الآيات، ويستدل عليها، ويعرف الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيد، ودلالة النص وإشارته، ودلالة الأمر والنهي، وغيره من كل ما يرجع إلى هذا العلم، خامساً: أن يكون عالماً بأسباب النزول إذ إن معرفة سبب النزول يعين على فهم المراد من الآية بحسب ما أنزلت فيه، كما ينبغي عليه أن يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ؛ لأنه به يعلم المحكم من غيره، ومن فقد هذه الميزة ربما أفتى بحكم منسوخ فيقع في الضلال والإضلال؛ والعياذ بالله تعالى.

قال السيوطي نقلاً عن الإمام الطبري في أوائل تفسيره (القول في آداب المفسر) (إعلم أن من شروطه أي أداب التفسير- صحة الاعتقاد ولزوم سنة الدين إلى أن يقول: لأنه لا يُؤْمَن قول من كان متّهماً بالإلحاد وابتغاء الفتنة، وأن لا يكون متهماً بهوى؛ لأنه إن كان متهماً بذلك لم يؤمن أن يحمله هواه لما يوافق بدعته وضلالته)[1].

ضوابط التفسير العقلي:

تُعدُّ ضوابط التفسير العقلي من العوامل الهامة والرئيسة في صون كل من أراد تفسير القرآن الكريم، من أن يقع في الخطأ أو التناقض أو التوهم في فهم المعاني القرآنية، وإدراك دلالاتها، فكان من الضروري بيان هذه الضوابط التي وضعها العلماء بشكل إجمالي وهي:

أ- معرفة التعارض بين التفسير العقلي والنقلي وقانون الترجيح في التفسير العقلي ومعرفة تعارض وجوه الآيات.

ب- معرفة التعارض بين الآية والحديث، ومعرفة المختلف والمتناقض

ج- معرفة موهم الاختلاف والأسباب الموهمة في الاختلاف

د- معرفة علم المبهمات مع العلم ببيان وجوه الخفاء في معاني النظم القرآني. تلك هي مجمل الضوابط التي وضعها العلماء ومن أراد الاستزادة والإيضاح فعليه بالمراجع المطولة في ذلك.

المطلب الخامس: التعارض بين التفسير العقلي والتفسير بالمأثور وأهم التفاسير بالرأي

إن التفسير بالرأي مع التفسير بالمأثور ليس هو ذلك التفسير المذموم لأنه بالأساس ساقط ولا يقوى على معارضة التفسير المأثور.

والمقصود بالتعارض بين التفسيرين المذكورين التنافي بينهما، بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي، وأما إذا لم يكن هناك تنافٍ فلا تعارض، وإن تغايرا كتفسيرهم الصراط المستقيم بالقرآن، أو بالسنة، أو بطريق العبودية، أو طاعة الله ورسوله؛ فهذه

المعاني غير متنافية وإن تغايرت، وإذا علم ذلك تقرر أن التفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعي، لا يمكن أن يعارض بالتفسير بالرأي؛ لأن الرأي إما ظني وإما قطعي أي: مستند إلى دليل قطعي من عقل أو فعل، فإن كان قطعياً فلا تعارض بين قطعيين، بل يؤول بالمأثور، ليرجع إلى الرأي المستند إلى القطعي، إن أمكن تأويله جمعاً بين الدليلين، وإن لم يمكن تأويله حمل اللفظ الكريم على ما يقتضيه الرأي والاجتهاد تقديماً للأرجح على المرجوح، أما إذا كان الرأي ظنياً بأن خلا من الدليل القاطع واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط؛ فإن المأثور القطعي يقدم على الرأي الظني ضرورة أن اليقين أقوى من الظن، أما إذا كان المأثور نفسه غير قطعي في دلالته لكونه ليس نصاً أو لكونه خبر آحاد ثم عارضه التفسير بالرأي؛ هنا إما أن يكون التعارض مما لا مجال للرأي فيه، وحينئذ فالمعول عليه المأثور فقط ولا يقبل الرأي، وإن كان للرأي فيه مجال؛ فإن أمكن الجمع فبها ونعمت، وإن لم يمكن قدم المأثور عن النبي ﷺ أو عن الصحابة؛ لأنهم شاهدوا الوحي، أما المأثور عن التابعين؛ فإذا كان منقولاً عن أهل الكتاب قدم التفسير بالرأي عليه، وأما إذا لم ينقل عنهم رجعنا به إلى السمع، فما أيده السمع حمل النظم الكريم عليه؛ فإن لم يترجح أحدهما بسمع ولا بغيره من المرجحات، فحينئذ لا يقطع بأن أحدهما هو المراد، بل نزل اللفظ القرآني منزلة المجمل قبل تفصيله، والمشتبه أو المبهم قبل بيانه.

أهم كتب التفسير بالرأي: أورد فيما يلي أهم الكتب التي ألفت في التفسير بالرأي.

أ- **تفسير الجلالين:** لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي: وهو تفسير مختصر العبارة يكاد يكون أعظم التفاسير انتشاراً، وإن كان أصغرها أو من أصغرها شرحاً، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم وطبع طبعات كثيرة ومتنوعة.

ب-**تفسير أنوار التنزيل:** للإمام البيضاوي، وهو تفسير جمع بين التفسير والتأويل على قانون اللغة العربية وتقرير الأدلة على أصول السنة.

إلا أن صاحبه لم يتحر فيه الصحيح من الأحاديث وعليه عدة حواشٍ منها حاشية الشهاب الخفاجي، وحاشية سعدي إفندي، وحاشية الشيرواني، وغير ذلك من الحواشي.

جـ- تفسير النيسابوري: يمتاز بسهولة عبارته، وبتحقيق ما يحتاج إلى تحقيق مع اختصار وخلو من الحشو. وأهم ما عني به الكلام على القراءات، والوقف في أول كل مرحلة من مراحل التفسير، والكلام على التفسير الإشاري في آخر كل مرحلة من تلك المراحل، وهو مختصر لتفسير الفخر الرازي.

د-تفسير النسفي: وهو كتاب متداول وهو وسط في التأويلات، جامع لوجوه الإعراب والقراءات، متضمن لدقائق علم البديع والإشارات ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل.

هـ-تفسير الخازن: وهو تفسير مشهور،يُعنى بالمأثور، غير أنه لا يذكر السند وله ولوع بالتوسع في الروايات والقصص، ومن مزاياه أنه يتبع القصة ببيان ما فيها من باطل، حتى لا ينخدع بها غَرٌّ ولا يُفتن بها جاهل.

المبحث الخامس
التفسير الإشاري للقرآن الكريم

المطلب الأول: تعريف التفسير الإشاري وشرعيته

المطلب الثاني:شروط التفسير الإشاري وموقف العلماء منه

المطلب الثالث: التفسير الإشاري العلمي للآيات الكونية.

المطلب الأول: التفسير الإشاري وشرعيته

التفسير الإشاري للآيات القرآنية: هو تأويل على غير ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية لا تظهر إلا لأرباب السلوك، وأهل العلم، تقوم على التطابق بينها وبين الظواهر المرادة من الآيات القرآنية بوجه من الوجوه الشرعية. والإشارة في اللغة: الإيحاء.

وفي الاصطلاح: ما يثبت الصيغة نفسها من غير أن يساق له الكلام. والإشارة كما يقول الجاحظ[1]: أبعد من الصوت. حسن الإشارة من تمام حسن البيان. ولما ذكر في كتابه (البيان والتبيين) أصناف الدلالات قال: أولها اللفظ ثم الإشارة.

والإشارة قسمان: إشارة حسية، وإشارة ذهنية، أما الإشارة الحسية: فهي ما تكون في معاني أسماء الإشارة، وأما الذهنية: فهي ما يتضمنها الكلام على معانيه الكثيرة. بحيث لو عبر عنها لاحتاجت لألفاظ كثيرة، والتفسير الإشاري من هذا القبيل وهو ينقسم إلى قسمين: الأول: الإشارات الخفية التي يدركها أهل التقوى وأهل الصلاح والعلم عند تلاوة القرآن.

الثاني: إشارات جلية تضمنتها الآيات الكونية في القرآن الكريم والتي تشير إلى إشارات واضحة للعلوم الحديثة والاكتشافات. وفي ذلك إشارة إلى إعجاز القرآن الكريم في هذا العصر.

شرعية التفسير الإشاري: قال الله تعالى: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ** ﴾[2] ، أشار الله سبحانه وتعالى في هذه الآية إلى أن الكفار لا يكادون يفقهون حديثاً فيحضهم على التدبر في آيات القرآن، ليعقلوا معانيه. وهو سبحانه وتعالى لا يريد بذلك أنهم لا يفهمون الكلام الكريم نفسه؛ لأن العرب كانوا يدركون ظاهر القرآن. وإنما أراد الله سبحانه وتعالى أنهم لا يفهمون مراد الخطاب، فحضهم على أن يتدبروا في آياته حتى يقفوا على مقصود القرآن ومراده. وتلك هي الإشارات التي جهلوها و لم يصلوا إليها

---

(١) البيان والتبيين- الجاحظ ٧٧/١ وما بعدها ط١مصر

(٢) سورة محمد- آية-٢٤

بعقولهم، لعامل الكفر والجحود في قلوبهم، والمعتمد على الظواهر القرآنية يصعب عليه إدراك تلك الإشارات الربانية التي تتضمنها الآيات القرآنية حيث كان بين الصحابة تفاوت في إدراك تلك الإشارات فمن ذلك ما رواه البخاري في باب التفسير من صحيحه: عن ابن عباس أنه قال: (كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه، فقال: لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم قال: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ [1] ؟ فقال بعضهم أمرنا أن نحمد الله ، ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ قلت، لا قال: فما تقول؟ قلت هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه الله له قال: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ فذلك علامة أجلك ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [2] فقال عمر ما أعلم منها إلا ما تقول.

وسئل علي بن أبي طالب هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال : (ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة، أو فهم يؤتاه الرجل في كتاب الله) [3] ، وقال ابن عباس: «القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة، وبطنه التأويل، فجالسوا به العلماء وجانبوا به السفهاء» [4] .

المطلب الثاني: شروط التفسير الإشاري وموقف العلماء منه .

لقد ذهب كثير من العلماء إلى عدم جواز التفسير الإشاري، خشية التقوّل على الله

---

(١) سورة النصر –آية-١

(٢) سورة النصر –آية-٣

(٣) تفسير الألوسي ٦/١

(٤) المصدر نفسه

تعالى في تفسير كلامه من غير علم ولا هدى ولا سلطان، أما العلماء الذين ذهبوا إلى جوازه، فقد وضعوا شروطاً سوى شروط التفسير التي تقدم ذكرها وهي:

أ-أن لا يكون التفسير الإشاري يتنافى وما يظهر من معنى النظم القرآني.

ب-أن لا يدعى أنه هو المراد وحده دون الظاهر أو باقي وجوه التفسير.

ج-أن لا يكون له معارض شرعي أو عقلي.

د- أن يكون له شاهد شرعي يؤيده.

فهذه هي الشروط الواجب اتباعها حين النظر في التفسير الإشاري، فإذا توفرت كان الأمر مقبولاً وإن فقدت كان مرفوضاً.

وقال العلماء كذلك: لا يتحتم على أحد الأخذ بالتفسير الإشاري، شأن التفسير العقلي الذي يقوم على تلك القواعد المتينة، والضوابط الدقيقة، التي تقدم ذكرها، وإنما هي معاني الأسرار القرآنية تنقدح في قلب المؤمن التقي الصالح العالم؛ فهو إما أن يبقيها بينه وبين ربه تبارك وتعالى؛ وإما أن يعلم بها من غير أن يُلْزِم بها أحداً.

كما أن الأحكام الشرعية لا تؤخذ عن طريق التفسير الإشاري لعدم قيام الدليل الواضح عليها، وما يستفاد منها فهو في مجال الأخلاق وسمو النفس وتقوية الإيمان وتثبيت اليقين. وأصحاب التفسير الإشاري وضعوا تعريفاً ضابطاً له فقالوا: (ما من آية في القرآن إلا ولها أربعة معان: ظاهر -وباطن، وحد، ومطلع. فالظاهر التلاوة، والباطن: الفهم، والحد: حلالها وحرامها، والمطلع: إشراق القلب على المراد بها فقهاً من الله عز وجل).

موقف العلماء من التفسير الإشاري:

اختلف العلماء في التفسير المذكور، فمنهم من أجازه ومنهم من منعه وفيما يلي جملة من الأقوال التي من خلالها يمكن التعرف على تلك الآراء. قال الزركشي في البرهان: كلام الصوفية في تفسير القرآن قيل: إنه ليس بتفسير، وإنما هو معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة كقول بعضهم في قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ

﴿ٱلْكُفَّارِ﴾[1] إن المراد النفس ، يريدون أن علة الأمر بقتال من يلينا هي القرب وأقرب شيء للإنسان نفسه.

وقال ابن الصلاح في فتاويه: (وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق في التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر) ، قال ابن الصلاح: (وأنا أقول الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكر تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم ننظر لما ورد به القرآن، فإن النظير يذكر بالنظير، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والالتباس، وقال النسفي في عقائده: النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطل إلحاد) ، وقال التفتازاني في شرحه: سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معان لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية، قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذلك ففيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك.

يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان.

أهم كتب التفسير الإشاري:

أ- تفسير النيسابوري: في هذا التفسير بعد أن يوفى الكلام على ظاهر معنى الآية يقول: قال أهل الإشارة... ثم يسوق المعنى الإشاري لتلك الآية أو الآيات تحت هذا العنوان مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[2] قال ما نصه: (التأويل: ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس الهجينة فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني وهو الجهاد الأكبر).

ب- روح المعاني للآلوسي: هذا التفسير من أجلّ التفاسير وأوسعها وأجمعها،

---

(١) سورة التوبة -آية-١٢٣

(٢) سورة البقرة -آية-٦٧

نظم فيه روايات السلف بجانب آراء الخلف المقبولة، وألف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة وبين ما يفهم بطريق الإشارة، ومما قاله في التفسير الإشاري بعد أن فسر قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[1] ، قال ما نصه: ومن مقام الإشارة في الآيات وإذ قلتم يا موسى للقلب، لن نؤمن الإيمان الحقيقي حتى نصل إلى مقام المشاهدة والعيان، فأخذتكم صاعقة الموت الذي هو الفناء في التجلي الذاتي، وأنتم تراقبون أو تشاهدون ثم بعثناكم بالحياة الحقيقية والبقاء بعد الفناء لكي تشكروا نعمة التوحيد والوصول بالسلوك في الله عز وجل. إلخ.

جـ–تفسير التستري: لمحمد بن سهل بن عبد الله التستري. وتفسيره هذا لم يستوعب كل الآيات، وإن استوعب السور وقد سلك فيه مسلك الصوفية مع موافقته لأهل الظاهر. إذ يقول في تفسير البسملة ما نصه: (الباء) بهاء الله عز وجل. (والسين) سناء الله عز وجل، (والميم) مجد الله عز وجل (والله) هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها، وبين الألف واللام مئة حرف فكان غيب إلى غيب، وسر من سر إلى سر، وحقيقة من حقيقة، لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس والأخذ من الحلال قواماً ضرورة الإيمان. و(الرحمن) اسم فيه خاصة من الحرف المكنى بين الألف واللام ، (والرحيم) هو العاطف على عباده بالرزق في القرع، والابتداء في الأصل، رحمة لسابق علمه القديم.

د– تفسير ابن عربي: ومن تفسيره الإشاري في قوله تعالى: (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ما نصه: إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة هي النفس الحيوانية، وذبحها قمع هواها الذي هو حياتها ومذبحها من الأفعال الخاصة بها بشفرة سكين الرياضة. والجدير بالذكر في هذا المطلب أن هناك الكثير من الشطحات لبعض المفسرين الإشاريين ينبغي لكل مطلع أن يتحرى الدقة فيها لأنها قد توصل إلى ما لا يحمد عقباه من الناحية الإيمانية.

المطلب الثالث: التفسير الإشاري العلمي للآيات القرآنية وموقف العلماء منه

لقد أدخل العلماء هذا النوع من التفسير في بحث التفسير الإشاري، لأنه لا تنطبق

---

(١) سورة البقرة–آية–٥٥

عليه شروط التفسير العقلي الاجتهادي، ولا يخضع لتلك الضوابط التي وضعها العلماء لتفسير النصوص القرآنية، وذلك لأن هذا التفسير يقوم أصلاً على شرح وإيضاح الإشارات القرآنية التي تشير إلى عظيم خلق الله تعالى. والعلماء إذ يعتبرون هذا النوع من التفسير الإشاري فإن اعتبارهم يكون مطابقاً للحقيقة والواقع؛ لأن الآيات القرآنية التي تتضمن تلك الإشارات الكونية لم يكن المقصود منها : الدلالة على وضع منهج علمي كوني، وإن كانت تلك الآيات الكريمة تشتمل على مبادئها وأصولها بشكل مجمل، بل المقصود منها الدلالة على أن هذا القرآن الذي جاء به محمد ﷺ الأُميُّ هو من عند الله الذي خلق هذا الكون،وجعل له تلك الأنظمة التي حيرت عقول العلماء والمكتشفين والباحثين، وهناك الكثير من الآيات الكونية الواردة في القرآن الكريم وفي مختلف معالم هذا الكون الذي يحيط بنا، منها:

أ-الإشارات القرآنية التي تتعلق بالأرض، قال الله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾[1] ومنها قوله تعالى: ﴿ يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا ﴾[2] ومنها قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ ﴾[3] .

ب-إشارات كونية تتعلق في السماء والفضاء منها قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾[4] ومنها قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾[5]

جـ- الإشارات الكونية التي تتعلق بالسحاب والرياح منها قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦٓ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ

---

(١) سورة النمل –آية- ٨٨

(٢) سورة الأعراف –آية-٥٤

(٣) سورة الحجر –آية-١٩

(٤) سورة الذاريات –آية-٧

(٥) سورة البروج –آية-١

ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[1] ، فمن هذه الآيات وأمثالها يتبين لنا بوضوح لا لَبْس فيه: أن القرآن الكريم قد أشار بآياته الكونية إلى مجمل أصول ومبادئ العلوم الكونية التي توصل إليها الإنسان حديثاً. والله تعالى يؤكد للإنسانية قاطبة أنه سيأتي الوقت الذي تنكشف فيه تلك العلوم الكونية التي أشار إلى مجمل أصولها في كثير من الآيات الكريمة في قوله الحق: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[2] .

موقف العلماء من التفسير الإشاري العلمي:

من خلال البحث في كتاب الله تعالى تبين أن القرآن الكريم تضمن الكثير من الآيات التي كانت غامضة مبهمة في العصور المتقدمة، في حين أن الصحابة كانوا يعرفونها على ظواهرها.

والآن في هذا العصر انحلّت عقدها وتبينت حقيقتها تحت ضوء العلم الحديث، مثال ذلك الآية التي تشير إلى خلق الإنسان وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[3] ، فهذه الآية الكريمة معجزة من المعجزات في تناسقها وتتابعها، هذا التتابع الذي لا يدركه غير الطبيب الذي درس علم الأجنة. وقد ثبت الآن بالدليل العلمي القاطع أن هذه الآيات هي خير توضيح لخلقة الإنسان.

ولقد وقع هذا النوع من التفسير واتسع القول في احتواء القرآن على كل العلوم، ما كان منها وما سيكون؛ فالقرآن في نظر مجيزي هذا النوع من التفسير يشتمل إلى جانب العلوم الدينية الاعتقادية والعملية،على سائر علوم الدنيا على اختلاف أنواعها وتعدد

---

(١) سورة الأعراف –آية-٥٧

(٢) سورة فصلت –آية-٥٣

(٣) سورة المؤمنون –آية-١٢-١٤

ألوانها. وقد أشار إلى هذا الأمر بوضوح السيوطي في كتابه الإتقان في النوع الخامس والستين، وكذا في كتابه الإكليل في استنباط التنزيل. وقد ساق من الآيات والأحاديث ما يستدل به على أن القرآن مشتمل على كل العلوم، على أن هذا النوع من التفسير مع ضرورته وخاصة في هذا العصر لا بد من مراعاة بعض الضوابط التي أشار إليها العلماء منها:

١-مراعاة شروط التفسير التي سبق ذكرها.

٢-أن يكون التفسير للآيات الكونية مطابقاً لمعنى النظم القرآني.

٣-ألا يخرج عن حد التفسير إلى عرض النظريات العلمية المتضاربة

٤-أن يتثبت المفسر من النظريات العلمية التي يفسر بها الإشارات القرآنية الكونية

٥-أن لا يحمل الآيات على النظريات العلمية حملاً؛ فإن كانت النظرية مطابقة لمعنى الآية فبها ونعمت وإلا فلا.

٦-أن يجعل مضمون الآيات القرآنية الكونية أصلاً للمعنى الذي يدور حوله الإيضاح والتفسير.

٧-أن يكون مراعياً لمعاني الألفاظ اللغوية في اللغة العربية ومراعياً للتأليف بين الآيات وتناسبها ومؤاخاتها فيربط بينها لتكون وحدة موضوعية متكاملة.

هذه هي مجمل الشروط التي يجب على كل من أراد تفسير الإشارات القرآنية الكونية تفسيراً علمياً والله تعالى الموفق والهادي إلى الحق.

المبحث السادس
دلالات النظم القرآني وقواعد التفسير

المطلب الأول: الغريب والمعرب والمترادف في القرآن

المطلب الثاني: الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب.

المطلب الثالث: الاستعارة والتشبيه القرآني

المطلب الرابع: الحقيقة والمجاز والصريح والكناية.

المطلب الأول: الغريب والمعرب والمترادف في القرآن

الغريب: إن معرفة غريب القرآن ضروري كما ذكر السيوطي في الإتقان نقلاً عن البرهان؛ لأن الكاشف عن ذلك يحتاج إلى معرفة علم اللغة أسماء وأفعالاً وحروفاً.

فالحروف لقلتها تكلم النحاة عن معانيها؛ فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب علم اللغة، فمرجع معرفة الغريب النقل، وليس المراد بالغريب الوحشي غير المألوف في الاستعمال، لتنزه التنزيل الكريم عنه بسبب إخلاله بالفصاحة، وإنما الغريب هنا الذي لا مدخل فيه للرأي بل مرجع معرفة معناه إلى النقل عند العرب، مثل قسورة من قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾[1].

والواقع أن لا غرابة في ألفاظ القرآن العزيز أصلاً، وإنما هجر الخلف لصميم اللغة العربية، وانهيال الدخيل عليها واحتكاك العرب بالعجم، باعد بين العربية وبين الاهتمام بها. وهذه سنة المهجور يضحى غريباً وإن كان أصله قريباً.

المعرب: فهو لفظ استعمله العرب وليس من صميم لغتهم، وقد اختلف الأئمة في وقوع المعرب في القرآن؛ فالأكثرون على عدم وقوعه، منه لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[2] وقول الله تعالى: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾[3] ومن أنصار هذا المذهب الإمام الشافعي وابن جرير الطبري وأبو عبيد القاسم بن سلام والقاضي أبو بكر الباقلّاني وابن فارس ، وذهب آخرون إلى وقوعه في القرآن، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ، فإن الكلمات اليسرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية، وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي على جملة من الأخبار مروية عن سعيد بن جبير ووهب بن منبّه، وقالوا إن الحكمة من وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ويتناول كل شيء،

---

(١) سورة المدثر-آية-٥٠ -٥١

(٢) سورة يوسف-آية- ٢

(٣) سورة فصلت -آية-٤٤

فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن لتتم الإحاطة بكل شيء، فاختير لـه من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب.

وذكر السيوطي أن الصواب هو تصديق القولين، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها ألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن، فاختلطت هذه الألفاظ بكلام العرب؛ فمن قال إنها عربية فهو صادق ومن قال إنها أعجمية؛ فصادق وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن الجوزي والجواليقي وغيرهما من العلماء.

المترادف: فهو لفظان بإزاء معنى واحد نحو الإنسان والبشر والحرج والضيق، واليم والبحر، والرجز والرجس، قال الجرجاني في (التعريفات): المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك أخذاً من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر.

وقال السيوطي في المزهر ما خلاصته: إن الألفاظ تقسم إلى مترادفة ومتواردة؛ فالمترادفة هي التي يقام منها لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد كما يقال: أصلح الفاسد، ورتق الفتق، ورأب الصدع .

وقال الرافعي في تاريخ آداب العرب[1]: بعض العلماء ينكر أن يكون في اللغة ترادف مطلق؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد، إذا لم تكثر بها الصفات في المعنى كانت نوعاً من العبث، واللغة العربية مترهة عن ذلك. وممن أنكر الترادف المطلق ابن الاعرابي وثعلب وابن فارس.

المطلب الثاني: الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب

الفصل والوصل: إن المراد بالوصل هو العطف، والمراد بالفصل تركه. فمثال الفصل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[2] ، فقد فصلها

---

(١) تاريخ آداب العرب- مصطفى صادق الرافعي ١٨٩/١ ط١- مصر

(٢) سورة البقرة -آية-١٤

عما بعدها وهي قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1] ففصل و لم يعطف. ومثال الثاني وهو الوصل: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾[2] ، فوصل بالعطف للمناسبة المقتضية له[3].

الإيجاز والإطناب: قال السيوطي في الإتقان: إنهما من أعظم أنواع البلاغة حتى قيل إن البلاغة هي الإيجاز والإطناب. والإيجاز قسمان:

إيجاز قصر: وإيجاز حذف، فالأول هو الوجيز بلفظة الكثير بمعناه ويلحق به إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنى زائد على المنطوق ويسمى بالتضييق نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾[4] ، ويلحق به كذلك إيجاز الجامع.

وهو أن يحتوي اللفظ على معان متعددة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾[5] ، قال ابن مسعود ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية[6].

وأما إيجاز الحذف وهو واقع في القرآن الكريم. مثاله قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[7] ، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون وله جملة شروط منها وجود دليل حالي أو فعالي، وأن لا يكون المحذوف كالجزء، وأن لا يكون مؤكداً، وأن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر وأن لا يكون عاملاً ضعيفاً، وأن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء وأن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل القوي.

وأما الإطناب: فهو قسمان: إطناب بسط، وإطناب زيادة؛ فالأول: هو بتكثير

---

(١) سورة البقرة -آية-١٥

(٢) سورة الانفطار -آية-١٣-١٤

(٣) البلاغة التطبيقية ص٩٨ وما بعدها

(٤) سورة البقرة- آية-٢٧٥

(٥) سورة النحل -آية-٩٠

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك

(٧) سورة الذاريات -آية-٢٥

الجمل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1] فقد أطنب فيها أبلغ إطناب، لكون الخطاب للثقلين، ولكل عصر وحين وللعالم منهم والجاهل، والموافق والمنافق، والثاني: إطناب الزيادة ويكون بأنواع:

أ- دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد والقسم وألا الاستفتاحية وأحرف التشبيه وأما وهاء التنبيه.

ب- دخول الأحرف الزائدة. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، والحروف الزائدة هي: إن وأن وإذا وإذ وإلى وأم والفاء والكاف إلخ. وقد ذكرها السيوطي في الإتقان: في النوع الأربعين في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر.

جـ-التأكيد الصناعي ويشمل التوكيد المعنوي بكل وجميع وكلا وكلتا أوالتوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الأول إما بمرادفه أو بلفظه، وتوكيد الفعل بمصدره.

د-التكرار وهو أبلغ من التأكيد، ثم هو من محاسن الفصاحة، وقد قيل الكلام إذا تكرر تعزر، وقد تكررت في القرآن أقاصيص الأمم السابقة، والإنذارات بعذاب الله تعالى.

هـ-الصفة: وهي ترد لأسباب منها التخصيص في النكرة نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[2] ، وقد تكون توضيحاً للمعنى نحو قوله تعالى: ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ﴾[3] ، وقد تأتي للمدح والثناء ومنه صفات الله تعالى. نحو بسم الله الرحمن الرحيم، وقد تأتي للذم نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[4] ، وقد تأتي لتأكيد رفع الإبهام نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[5].

---

(١) سورة البقرة- آية-١٦٤

(٢) سورة النساء –آية-٩٢ .

(٣) سورة الأعراف –آية-١٥٨ .

(٤) سورة النحل –آية-٩٨ .

(٥) سورة النحل –آية-٥١ .

و-البدل: والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، أما الأول فواضح، إنك إذا قلت رأيت زيداً أخاك، فقد بينت أنك تريد يزيد الأخ لا غير،وأما التأكيد، فلأنه على نية تكرار العامل؛ فكأنه من جملتين؛ ولأنه دل على ما دل، إما بالمطابقة في بدل الكل، وإما بالتضمين في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) والثاني: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢) ، والثالث: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ (٣) .

ز-عطف البيان، وهو كالصفة في الإيضاح لكنه يفارقها في أن وضع البدل على الإيضاح باسم يختص به بخلافها؛ فإنها وضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعها.

حـ-عطف أحد المترادفين على الآخر، والقصد منه التأكيد أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٤) .

ط- عطف الخاص على العام. وفائدته التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلاً، للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات مثاله: ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ (٥) .

ي- عطف العام على الخاص، وهو يفيد التعميم مثاله قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى ﴾ (٦) ، فالنسك العبادة وهو أعم.

ق- الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته رؤية المعنى في صورتين مختلفتين إبهام وإيضاح قال

---

(١) سورة الفاتحة -آية-٦-٧

(٢) سورة آل عمران -آية-٩٧

(٣) سورة الكهف -آية-٦٣

(٤) سورة آل عمران -آية-١٤٦

(٥) سورة البقرة -آية-٢٣٨

(٦) سورة الأنعام -آية-١٦٢

تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾[1] ، فإن اشرح يفيد طلب شرح حاله، وصدري يفيد تفسيره وبيانه.

المطلب الثالث: الاستعارة والتشبيه

أما الاستعارة: فهي مجاز علاقته المشابهة نحو قول الله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[2] أي من الضلال إلى الهدى، فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقي، فشبهت الضلالة بالظلمة بجامع عدم الاهتداء، وأصل الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه ووجه شبهه وأداته، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾[3] أي ضالاً فهديناه، فاستعير الموت للضلال والكفر، والإحياء استعير للإيمان والهداية وللاستعارة أنواع مفصلة في كتب البلاغة، قال الجرجاني في التعريفات: **الاستعارة التبعية:** أن يستعمل مصدر الفعل في معنى غير ذلك المصدر على سبيل التشبيه، ثم يتبع فعله له في النسبة إلى غيره، نحو كشف؛ فإن مصدره هو الكشف، فاستعير الكشف للإزالة ثم استعار كشف لأزال تبعاً لمصدره يعني: أن كشف مشتق من الكشف وأزال مشتق من الإزالة، أصلية، فأرادوا لفظ الفعل منهما، وإنما سميت استعارة تبعية لأنها تبع لأصله.

الاستعارة التخيلية: وهي إضافة لازم المشبه به إلى المشبه

الاستعارة بالكناية: وهي إطلاق لفظ المشبه وإرادة معناه المجازي وهو لازم المشبه[4].

الاستعارة المكنية: وهي تشبيه الشيء على الشيء من القلب

---

(١) سورة طه –آية-٢٥-٢٦

(٢) سورة ابراهيم –آية-١

(٣) سورة الأنعام –آية-١٢٢

(٤) التعريفات للجرجاني ص١٥

الاستعارة الترشيحية: وهي إثبات ملائم المشبه به للمشبه[1].

أما التشبيه : فهو فن من فنون البلاغة واسع النطاق من صفاته أنه يزيد المعاني رفعة ووضوحاً، ويكسبها توكيداً وفضلاً.

والناظر في قوله تعالى: (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام)[2] ، شبه السفن الجارية على ظهر البحر بالجبال في كبرها وفخامة أمرها والغرض من ذلك البيان عن القدرة في تسخير الأجسام العظام في أعظم ما يكون من الماء.

والتشبيه في اللغة: هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مشترك بينهما؛ فالأول هو المشبه، والثاني هو المشبه به، والصفة هي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه ويسمى وجه الشبه، ولا بد فيه من أداة التشبيه وهي الكاف وكأن ومثل، ونحوها مما يفيد المماثلة والمشابهة، والغرض هو الإيضاح والبيان مع الإيجاز والاختصار. وفي اصلاح العلماء هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء من نفسه كالشجاعة في الأسد. وهو إما تشبيه مفرد كقوله ﷺ : «إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً» الحديث ، حيث شبه ﷺ العلم بالغيث، ومن ينتفع به بالأرض الطيبة ومن لا ينتفع به بالقيعان، فهي تشبيهات مجتمعة، أو تشبيه مركب كقوله صلى الله عليه وسلم: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة» الحديث، فهذا هو تشبيه المجموع بالمجموع؛ لأن وجه الشبه عقلي منتزع من عدة أمور، فيكون أمر النبوة في مقابلة البنيان.

العلاقة بين الاستعارة والتشبيه: مما تقدم في بيان معنى التشبيه والاستعارة نرى أن التشبيه هو الأصل الذي تقوم عليه الاستعارة فحيث تكون الاستعارة يكون التشبيه ولا عكس. والتشبيه ليس هو الاستعارة، ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه، وهو

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٦

(٢) سورة الرحمن –آية-٢٤

كالفرض فيها، وكالعلة والسبب في فعلها [1]. والقصد بالتشبيه الحاصل بالاستعارة هو المبالغة، ولذا عدها العرب أشرف صنعة الكلام وأجلها [2].

المطلب الرابع:الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، والتعريض

تعريف الحقيقة والمجاز:

الحقيقة في اللغة: من حق الشيء بمعنى ثبت، وحق الله الأمر حقاً: أثبته وأوجبه، وحققت الأمر وأحققته كنت على يقين منه[3].

والمجاز لغة: من الجواز الذي هو التعدي كما يقال: جزت هذا الموضع أي جاوزته وتعديته، والجواز هو صك المسافر لئلا يُتعرض له، وتجاوز عن المسيء وتجاوز عن ذنبه اللهم اعف عنا وتجاوز عنا[4].

والحقيقة اصطلاحاً: قال علماء الأصول : (الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوضع: اللغوي والشرعي والفرعي والاصطلاحي)[5].

والوضع الاصطلاحي: هو ما اصطلح عليه التخاطب بين أهل كل اختصاص؛ فإذا كان التخاطب باصطلاح واستعمل فيه بما وضع له في اصطلاح آخر لمناسبة بينه وبين ما وضع له في اصطلاح التخاطب، كان مجازاً مع أنه لفظ مستعمل فيما وضع له، وزاد بعضهم قيداً للوضع الاصطلاحي فقال: هي أي الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً لإخراج مثل ما ذكر[6].

وأما المجاز اصطلاحاً: قال ابن جني في كتابه (الخصائص) وإنما يقع المجاز ويعول إليه

---

(١) أسرار البلاغة –الجرجاني ص٢٢٠

(٢) نضرة الاغريض في نصرة القريض، للإمام المظفر بن الفضل العلوي ١٣٣

(٣) أساس البلاغة للزمخشري ٢/١ ط١ مصر

(٤) إرشاد الفحول- الشوكاني ص٢١١ ط١- البابي الحلبي مصر

(٥) المصدر نفسه

(٦) إرشاد الفحول ٢١

عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه[1].

مثال قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ﴾[2] ، قال هذا هو المجاز وفيه الأوصاف الثلاثة، وينقسم المجاز إلى قسمين: الأول: المجاز في التركيب: ويسمى مجاز الإسناد، والمجاز الفعلي وعلاقته الملابسة، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملابسته كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾[3] ، نسبت الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سبباً لها، الثاني المجاز في المفرد: ويسمى المجاز اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة، وقال العلماء لو ذهب المجاز من القرآن الكريم، لذهب منه شطر حسنه وإعجازه، وقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة.

الفرق بين الحقيقة والمجاز:

لا يوصف اللفظ بأنه حقيقة أو مجاز إلا بعد الاستعمال في التعبير، فإذا استعمل اللفظ في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المتخاطبين. فهو حقيقة لغوية كاستعمال لفظ (الإنسان) على الكائن البشري الناطق، أو شرعية كاستعمال لفظ (الصلاة) في الهيئة الخاصة في أداء العبادة في الأقوال والأفعال المخصوصة المعروفة. وإذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح المتخاطبين لعلاقة وقرينة فهو مجاز، مجاز لغوي، ومجاز شرعي[4]، وتعرف حقيقة اللفظ بالسماع من أهل اللغة، أما المجاز فمتى وجد شرطه صح، وإن لم يسبق به قائله.

حكم الحقيقة والمجاز:

الحقيقة والمجاز سواء في إفادة الأحكام من القرآن، فيثبت بالحقيقة المعنى الذي وضع

---

(١) الخصائص ابن جني ٤٤٢/٢

(٢) سورة الأنبياء–آية-٧٥

(٣) سورة الأنفال –آية-٢

(٤) محاضرات في أصول الفقه الاسلامي- د. أبو اليسر عابدين ص١٦٦

له اللفظ عاماً كان أم خاصاً، أمراً أونهياً، ويثبت بالمجاز المعنى الذي استعير له اللفظ، فقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾[1] ، أمر بحقيقة الركوع والسجود، وكل منهما خاص، والموجه إليه الأمر هم الذين (آمنوا) وهو عام وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾[2] ، نهى عن حقيقة الفعل وهو خاص، والموجه إليه النهي جميع المخاطبين وهو عام.

الصريح: الصريح اسم الكلام مكشوف المراد منه بسبب كثرة الاستعمال حقيقة كان أم مجازاً[3]، وقال السرخسي في (أصوله) الأصل في الكلام الصريح، لأنه موضوع للإفهام، والصريح هو التام في هذا المراد[4]، وألفاظ القرآن الكريم الصريحة ، مثل: الأوامر والنواهي، والأخبار، والقصص، والعبر والحكم، فهي جميعها صريحة على مقاصدها؛ لأنها مفهومة المعنى بنفسها وحكم الصريح: تعلق الحكم بمعناه من غير نظر إلى إرادة المتكلم أو عدم إرادته، حقيقة كان أم مجازاً لأنه الأصل في الكلام. الكناية: هي كلام استتر المراد منه بالاستعمال، وإن كان معناه ظاهراً في اللغة سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز فيكون تردد فيما أريد به[5].

وذكر السيوطي: أن الكناية أبلغ من القصر وعرفها أهل البيان بأنها لفظ أريد به لازم معناه ولها أساليب متعددة مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾[6] ، كناية عن آدم وفي ذلك تنبيه على عظم قدرة الله تعالى، وقد تكون بترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾[7] ، وهي

---

(١) سورة الحج –آية-٧٧

(٢) سورة الأنعام –آية-١٥١

(٣) التعريفات- الجرجاني- ١١٦

(٤) أصول الرخسي ١٨٩/١ ط١ دار الكتب- مصر

(٥) التعريفات- الجرجاني- ص١٦٤

(٦) سورة الأعراف–آية-١٨٩

(٧) السورة نفسها والآية

حواء. لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه. وقد يكون التصريح مما يستقبح ذكره ككناية الله عن الجماع بالملامسة والمباشرة والافضاء والرفث والدخول والسر، في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[1] ، والغشيان كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا ﴾[2] وقد يقصد بالكناية البلاغة والمبالغة كقوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[3] ، كنى عن النساء بأنهن ينشأن في الرقة والتزيين الشاغل عن النظر في الأمور وقد تدل الكناية على السعة والجودة وكثرة العطاء كقوله تعالى: (بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء)[4] وحكم الكناية التوقف فيها حتى يتبين المراد من المستور فيها، بالدليل وهذا في التفسير، أما حكم الكناية في الأحكام الفقهية فهو((أن الحكم بها لا يثبت إلا بالنية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال))[5].

التعريض: هو ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح[6] وسمي تعريضاً لأن المعنى باعتباره بفهم من غرض اللفظ ويسمى التلويح أيضاً لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريده، كقوله تعالى: (بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون)[7] لأن غرضه من قوله فاسألوهم على سبيل الاستهزاء، وإقامة الحجة عليهم بعد إجابتهم إذا سئلوا و لم يرد بقوله: (بل فعله كبيرهم هذا) نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم فدل هذا الكلام على عجز كبير الأصنام التي يعبدونها عن الفعل بطريق الحقيقة. ولهذا كان التعريض يحقق من الغايات ما لا يحققه التصريح في بعض الحالات.

---

(١) سورة البقرة –آية-٢٣٥

(٢) سورة الأعراف –آية-١٨٩

(٣) سورة الزخرف–آية-١٨

(٤) سورة المائدة–آية-٦٤

(٥) أصول السرخسي ١٨٨/١

(٦) التعريفات ص٥٥

(٧) سورة الأنبياء–آية-٦٣

الفصل الرابع

المحكم والمتشابه من القرآن والناسخ والمنسوخ
وأسلوب القرآن والنقل والترجمة

المبحث الأول : المحكم والمتشابه

المبحث الثاني : الناسخ والمنسوخ

المبحث الثالث :النسخ في دورانه بين القرآن والسنة

المبحث الرابع : أسلوب القرآن الكريم

المبحث الخامس : النقل والترجمة لمعاني القرآن الكريم

المبحث الأول
المحكم والمتشابه

المطلب الأول:المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني:آراء العلماء في المحكم والمتشابه

المطلب الثالث:نشأة المتشابه وأقسامه

المطلب الرابع:أنواع المتشابهات

المطلب الأول: المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً

أولاً: المحكم من القرآن الكريم : هذا المبحث يورده علماء الأصول في أبحاث (واضح الدلالة) والآخرون من علماء التفسير وغيرهم يوردونه في قسم (بيان دلالات النظم القرآني على المعاني) باعتباره متضمناً معانيَ متقاربةً متشابهة لها علاقة بقواعد التفسير وعلوم القرآن.

وقد ذكر الجرجاني تعريفاً جامعاً للمحكم فيقول: المحكم ما أحكم المراد به عن التبديل والتغير أي التخصيص والتأويل والنسخ مأخوذ من قولهم بناء محكم. أي متقن مأمون الانتقاض وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[1] والنصوص الدالة على ذات الله تعالى وصفاته، لأن ذلك لا يحتمل النسخ فإن اللفظ إذا ظهر منه المراد فإن، لم يحتمل النسخ فهو المحكم، وإن لم يحتمل التأويل فمفسر، وإلا فإن سبق الكلام لأجل ذلك المراد فنص وإلا فظاهر، وإذا خفي لعارض، أي: لغير الصيغة فخفي، وإن خفي لنفسه أي للصيغة نفسها وأدرك عقلاً فمشكل، أو نقلاً فمجمل، أو لم يدرك أصلاً فمتشابه[2]، وقد أورد ابن حبيب النيسابوري في مسألة إحكام القرآن ومتشابهه ثلاثة أقوال: أحدها: أن القرآن كله محكم لقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾[3] الثاني: كله متشابه لقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾[4] الثالث: وهو الصحيح: انقسامه إلى محكم ومتشابه لقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[5] وأما الآيتان المستشهد بهما عند أصحاب القولين الآخرين فيراد بهما أن القرآن متقن لا يتطرق إليه الضعف في ألفاظه ومعانيه والاختلاف إليه وبتشابهه((كونه

---

(١) سورة الأنفال–آية–٧٥

(٢) التعريفات– ص١٨١ وما بعدها

(٣) سورة هود–آية–١

(٤) سورة الزمر–آية–٢٣

(٥) سورة آل عمران–آية–٧

يشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق وفي تماثل آياته في البلاغة والإعجاز وصعوبة المفاضلة بين أجزائه والسيوطي أورد أقوالاً في المحكم فقال: المحكم لا تتوقف معرفته على البيان، وقيل المحكم ما عرف منه المراد إما بالظهور أو التأويل وقيل: المحكم ما وضح معناه [1]. وجملة الأقوال التي ذكرها الجرجاني والسيوطي وغيرهما كلها بمجموعها تشكل المعنى الاصطلاحي للمحكم. وقد اختلف العلماء في تحديد معنى المحكم اختلافات كثيرة ومتعددة يمكن الاطلاع عليها لمن ينبغي التوسع في ذلك.

ثانياً: المتشابه : للمتشابه معان عدة ففي اللغة: هو ما تشابه بعضه ببعض بحيث يلتبس على الناظر فيه. وفي اصطلاح الأصوليين: هو ما خفيت دلالته معناه لذاته، وتعذرت معرفته إلا بالرجوع لصاحب الشرع. وفي اصطلاح المفسرين: هو ما تشابهت ألفاظه الظاهرة مع اختلاف معانيه. وفي اصطلاح المتكلمين: هو ما عرف معناه واستحال إرادة المعنى المعروف منه كآيات الصفات. والذي يعنينا هو المتشابه في اصطلاح المفسرين وهو الذي تشابهت ألفاظه الظاهرة مع اختلاف معانيه اختلاف تنوع قال الإمام الزركشي في البرهان [2]: وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه وتعالى قسم الحق بين عباده. فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد. قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [3] ثم قال: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [4] أي على لسانك، وألسنة العلماء من أمتك، لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها.

المطلب الثاني: آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه والحكمة منه

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة منها:

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢/٢

(٢) البرهان ٦٨/٢

(٣) سورة النحل–آية-٤٤

(٤) سورة القيامة–آية-١٩

١- منها أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ، أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً، وهو ما استأثر الله تعالى بعمله كقيام الساعة والحروف المقطعة في أوائل السور وقد عزا الآلوسي هذا الرأي إلى السادة الحنفية.

٢- ومنها أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل أما المتشابه فهو ما استأثر الله تعالى بعمله، كقيام الساعة وخروج الرحال والحروف المقطعة في أوائل السور وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار.

٣- ومنها أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل. أما المتشابه فهو ما احتمل أوجهاً، ويعزا هذا الرأي إلى ابن عباس ويجري عليه أكثر الأصوليين.

٤- ومنها أن المحكم ما استقل بنفسه و لم يحتج إلى بيان، أما المتشابه فهو الذي لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى بيان، فتارة يبين بكذا، وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف في تأويله. ويحكى هذا القول عن الإمام أحمد

٥- ومنها أن المحكم هو السديد النظم والترتيب، الذي يفضي إلى إثارة المعنى المستقيم من غير مناف، أما المتشابه فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة إلا أن تقترن به أمارة أوقرينه ويندرج المشترك في المتشابه بهذا المعنى وهو منسوب إلى إمام الحرمين.

٦- ومنها أن المحكم هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال مأخوذ من الإحكام وهو الإتقان، أما المتشابه فهو نقيضه، وينتظم المحكم على هذا ما كان نصاً وما كان ظاهراً. وينتظم المتشابه ما كان من الأسماء المشتركة وما كان من الألفاظ الموهمة للتشبيه في حقه سبحانه وتعالى. وقد نسب هذا القول إلى بعض المتأخرين. ولكنه في الحقيقة رأي الطيبي. وهناك آراء أخرى لكنها أضعف من تلك التي ذكرت [1].

بعد تلك الآراء حول معاني المحكم والمتشابه قد يخطر بالبال فيقال ولأية علة أنزل الله سبحانه وتعالى المتشابه وهو يحتمل التأويلات، فهلا جعله كله محكماً دالاً على ما أراده

---

(١) تلك هي خلاصة ما ذكره صاحب المناهل عن معاني المتشابه والمحكم

ليكون أكشف للحق وأقمع للشبه مع قوله تعالى: ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [1] وإذا كان في المتشابه المأخوذ منه المراد لَبْس وخفاء فهو إلى التشكيك أقرب، وكان متناقضاً و لم يكن من عند حكيم، والكلام المبين الذي لا تتداخل فيه الشكوك أشبه بكلام الحكيم الذي يريد هداية عبيده. وقد أجاب العلماء على مثل هذا السؤال بوجوه:

أحدها: أن الله سبحانه وتعالى احتج على العرب بالقرآن، إذ كان فخرهم ورياستهم بالبلاغة وحسن البيان والاختصار والإطناب،وكان كلامهم على ضربين أحدهما: الواضح الموجز الذي لا يخفى على سامعه. والثاني: المجاز والكنايات والإشارات والتلويحات؛ فأنزل القرآن على ضربين ليثبت عجزهم وتتأكد الحجة عليهم، ولزومها إياهم.

الثاني: أنزله الله سبحانه وتعالى اختباراً ليقف المؤمن عنده ويرده إلى عالمه فيعظم به ثوابه، ويرتاب به المنافق، ولو أنهم افتقروا إلى علمه لم يطوه عنهم كما اختبر قوم طالوت بالماء فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ﴾ .

الثالث: أراد الله تعالى أن يشغل أهل العلم بردهم إلى المحكم ليبحثوا به ولو أنزله محكماً لاستوى فيه العالم والجاهل لذلك أنزل كذلك المتشابه لتشتغل به قلوب المؤمنين، وتتعب به جوارحهم، فيحوزوا من الثواب حسبما كابدوا من المشقة. كما تعبدهم بالصلاة والصيام.

الرابع: نزول القرآن بمحكمه ومتشابهه مدعاة للتدبر والإقبال عليه وهذا يمكنهم منه في كل وقت من تدبر عجائب حكمه وغرائب فوائده ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الذي يروى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في القرآن: ((هو الذي لا يَخْلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه)) فهذه الأجوبة ربما تكون دليلاً على أن الله أنزل كلامه متشابهاً لها أو

---

(١) سورة الأنفال–آية-٤٢

لبعضها وكل وجه منها له اعتباره في الاستفادة والانتفاع في الدلالة والتعبد[1].

المطلب الثالث: منشأ التشابه وأقسامه وأنواعه

مما سبق ذكره يعلم أن منشأ المتشابه إجمالاً هو خفاء مراد الشارع من كلامه، وهذا الخفاء قد يرجع إلى اللفظ وقد يرجع إلى المعنى، وقد يرجع إلى اللفظ والمعنى معاً.

فالقسم الأول: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده منه مفرد ومركب، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره، أو من جهة بسطه، أو من جهة ترتيبه. مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله، لفظ الأبّ بتشديد الباء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾[2] وهو ما ترعاه البهائم بدليل قوله بعد ذلك: ﴿ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾[3].

ومثال التشابه في المفرد: بسبب اشتراكه بين معان عدة لفظ اليمين في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾[4] أي فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً باليمين لأن اليمين أقوى الجارحتين. ومثال التشابه في المركب بسبب اختصاره قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[5] فإن الخفاء فيه جاء من ناحية إيجازه ومثال التشابه يقع في المركب بسبب بسطه والإطناب فيه، قوله جلت حكمته: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[6] وفيه من الدقة ما يعلو على كثير من الأفهام ومثال التشابه يقع في المركب لترتيبه ونظمه قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ

---

(١) أصول التفسير وقواعده، الشيخ خالد العك، ص٢٩٣ وما بعدها بتصرف، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦

(٢) سورة عبس–آية-٣١

(٣) سورة عبس–آية-٣٢

(٤) سورة الصافات–آية-٩٣

(٥) سورة النساء–آية-٣

(٦) سورة الشورى–آية-١١

عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾ [1] فإن الخفاء هنا جاء من جهة الترتيب بين لفظ قيماً وما قبله.

والقسم الثاني: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده، مثاله ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى، أو لأهوال القيامة، أو لنعيم الجنة وعذاب النار. فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الله تعالى، ولا بأهوال يوم القيامة. ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، ومن المستحيل أن تتكون في ذهن الإنسان صورة عن تلك الغيبيات.

القسم الثالث: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى اللفظ والمعنى معاً، وله أمثلة كثيرة في القرآن منها قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [2] فإن من لايعرف عادة الجاهلية، لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه. حيث ورد أن أناساً من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطاً ولا داراً من باب، فإن كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته يدخل ويخرج منه، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء فنزل قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ ﴾ إلخ الآية. فهذا الخفاء الذي في الآية يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره، ويرجع الخفاء إلى المعنى أيضاً؛ لأن هذا النص على فرض أنه بسط فلا بد من معرفة عادة العرب في الجاهلية وإلا لتعذر فهمه.

المطلب الرابع: أنواع المتشابهات ورأي العلماء في متشابه الصفات

أنواع المتشابهات: على ضوء ما سبق ذكره يتبين أن أنواع المتشابهات ثلاثة:

الأول: ما يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه كالعلم بذات الله وصفاته، وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله تعالى بها، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [3].

---

(١) سورة الكهف—آية-١

(٢) سورة البقرة—آية-١٨٩

(٣) سورة لقمان—آية-٣٤

الثاني: ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس كالمتشابهات التي نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها. الثالث: ما يعلمه خواص العلماء دون عامتهم ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني التي تفيض على قلوب أهل الاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله.

رأي العلماء في متشابه الصفات:

إن المتشابهات كما عرفنا تجمع ألواناً مختلفة، لكنَّ هناك لونين كثر الكلام حولهما وفيهما (أولهما) فواتح السور نحو ألم، ق، طس، (ثانيهما) الآيات المشكلة الواردة في شأن الله تعالى وتسمى آيات الصفات.

أما ما يتعلق بفواتح السور: ذكر أبو مسلم الأصفهاني في كتابه ((تأويل القرآن، وتفسير معانيه)) أن الذي عندنا، أنه لما كانت حروف المعجم أصل كلام العرب، وتحداهم بالقرآن وبسورة من مثله، أراد أن يبين لهم أن هذا القرآن من جنس هذه الحروف المقطعة، تعرفونها، وتقدرون على أمثالها، فكان عجزكم عن الإتيان بمثل القرآن وسورة من مثله دليلاً على أن المنع والتعجيز لكم من الله تعالى. وأنه حجة رسول الله ﷺ. قال: ومما يدل على تأويله، أن كل سورة افتتحت بالحروف التي أنتم تعرفونها، يعدها إشارة إلى القرآن كقوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [1] وكقوله: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [2] وكقوله تعالى: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[3] وكقوله تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [4] وإلى غير ذلك من الآيات، يعني أنه مؤلف من هذه الحروف التي أنتم تعرفونها، وتقدرون عليها، ثم سأل نفسه وقال: لو كان المراد هذا لكان قد اقتصر الله تعالى على ذكر الحروف

---

(١) سورة البقرة–آية-١-٢

(٢) سورة آل عمران–آية-١-٢-٣

(٣) سورة يونس–آية-١

(٤) سورة هود–آية-١

بسورة واحدة. فقال: عادة العرب التكرار عند إيثار إفهام الذين يخاطبونهم.

أما ما يتعلق بمتشابه الصفات:

أبين أولاً الأمور التي هي موضع اتفاق بين السادة العلماء ثم بعد ذلك أتطرق إلى الأمور التي هي مدار الخلاف. أما الأمور التي هي موضع اتفاق في ثلاثة أمور:

أحدها: إنهم اتفقوا على حرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً.

ثانيها: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع الشبهات التي ترد عليها.

ثالثها: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [1]فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً وليس لها إلا تأويلاً واحداً، وهو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة.

وأما ما اختلفوا فيه فقد وقع ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب السلف أو مذهب المفوضة. وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده، ودليل ذلك من العقل أن تحديد المراد منها لا يفيد إلا الظن وصفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها إلا الظن بل لا بد فيها من اليقين، ولا سبيل إليه، لذلك وجب التوقف. وأما الدليل من النقل ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال أن يكثر المال فيما بينهم فيتحاسدوا، ويقتتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن فينبغي تأويله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ » الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، فما عرفتم فيه فاعملوا وما تشابه فآمنوا به» ومنها ما ورد عن الإمام مالك أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ

---

(١) سورة الحديد–آية–٤

عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [1] فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة وأظن السائل رجل سوء».

المذهب الثاني: مذهب الخلف ويسمى مذهب المؤولة وهم فريقان: فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين، ثابتة له تعالى زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين، وينسب هذا إلى أبي الحسن الأشعري. وفريق يؤولها بصفات أو بمعان نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنى يسوغ لغة ويليق بالله عقلاً وشرعاً وينسب هذا القول إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين وحجة هؤلاء فيما ذهبوا إليه هو أن المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له، وما دام بالإمكان حمل كلام الشارع على معنى سليم فالنظر قاض بوجوبه، انتفاعاً بما ورد عن الحكيم العليم.

المذهب الثالث: وهو مذهب المتوسطين، وهو مذهب ابن دقيق العيد حيث قال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقفنا عنه وآمنا به وبمعناه على الوجه الذي أريد به التنزيه وما كان مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف. كقوله تعالى: ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [2] فنحمله على حق الله وما يجب له.

---

(١) سورة طه–آية–٥

(٢) سورة الزمر–آية–٥٦

المبحث الثاني
الناسخ والمنسوخ

المطلب الأول: النسخ لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني:النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل منهما

المطلب الثالث:الفروق بين النسخ والبداءة والتخصيص

المطلب الرابع:الحكمة من النسخ

المطلب الخامس:ما يتناوله النسخ

المطلب السادس:أنواع النسخ في القرآن

المطلب السابع: فيما يعرف به النسخ

المطلب الأول: النسخ لغة واصطلاحاً

النسخ في اللغة: يطلق النسخ في اللغة على معنيين (أحدهما) إزالة الشيء وإعدامه، منه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ﴾[1] ومنه قولهم نسخت الشمس الظل، ومنه تناسخ القرون والأزمان (وثانيهما) نقل الشيء وتحويله مع بقائه في نفسه، ومنه نسخ الكتاب أي نقله واختلف العلماء في تعيين المعنى الذي وضع له فقيل: وضع كل من المعنيين وضعاً أولياً وعلى هذا يكون مشتركاً لفظياً، وقيل إنه وضع للمعنى الأول، فهو حقيقة فيه مجاز في الآخر.

وأما النسخ في الاصطلاح: فقد عرف النسخ بتعاريف كثيرة تجتزأ بتعريف واحد هو: (رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي آخر متراخٍ عنه) ومعنى رفع الحكم الشرعي: قطع تعلقه بأفعال المكلفين لا رفعه هو لأنه أمر واقع والواقع لا يرتفع.

والحكم الشرعي: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين إما على سبيل الطلب أو الكف أو التخيير وإما على سبيل كون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً. والدليل الشرعي هو وحي الله مطلقاً متلو أو غير متلو فيشمل الكتاب والسنة أما القياس والاجماع ففيهما كلام للعلماء يبين في مكان آخر بدليل شرعي: وهذا بخلاف رفع الحكم بدليل عقلي كسقوط التكاليف عن المكلف بالموت أو بالجنون أو الغفلة أو الإغماء؛ لأنه كما قيل إذا أخذ الله ما وهب أسقط ما أوجب. والجدير ذكره أمور لا بد من بيانها: أولها: أن التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين: أحدهما: أن يكون هذا الدليل الشرعي متراخياً عن دليل ذلك الحكم الشرعي المرفوع. (والآخر) أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقي بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وإعمالهما معاً، أما إذا انتفى التعارض الحقيقي فلا حاجة إلى النسخ. لأنه لا تناقض وفي هذه الحالة فإن إعمال الدليلين ولو بنوع تأويل خير من إعمال أحدهما وإهدار الآخر.

---

(١) سورة الحج–آية-٥٢

(ثانيها) أن التعريف المذكور يفيد أن النسخ لا يتوجه إلا إلى الحكم وهو كذلك في الواقع و الأمر نفسه، وتقسيم النسخ إلى نسخ تلاوة ونسخ حكم، فتقسيم صوري للإيضاح فقط؛ لأن ما سمي نسخ التلاوة لم يخرج عن كونه نسخ حكم، إذ إن نسخ تلاوة الآية لا معنى له في الحقيقة إلا نسخ حكم من أحكامها.

(**ثالثها**) أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع في الكتاب وفي السنة جميعاً سواء أكانت السنة القولية أم الفعلية أم الوصفية أم التقريرية، وسواء منها ما كان نبوياً وما كان قدسياً؛ لأنها كلها وحي بالفعل أو بالقوة، والرسولﷺ أقامه الله تعالى إماماً وجعله الأسوة الحسنة، وبالتالي فهو لا يمكن أن يصدر فيما يشرع لأمته ابتداء أو نسخاً إلا عن إيحاء من الله تعالى تصريحاً أو تقريراً، (رابعها) أن الإضافة في كلمة (رفع الحكم الشرعي) الواردة في تعريف النسخ من قبيل إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل مضمر وهو الله تعالى وهذا يرشد إلى أن الناسخ في الحقيقة هو الله وأن المنسوخ في الحقيقة هو الحكم المرتفع. وخلاصة ما سبق بيانه هو:

١-أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً.

٢-أن يكون دليل رفع الحكم دليلاً شرعياً.

٣- أن يكون هذا الدليل الرافع متراخياً عن الحكم الأول غير متصل به كاتصال القيد بالمقيد.

٤- وجود تعارض حقيقي بين الدليلين.

المطلب الثاني: النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل منهما

يذهب أهل الأديان مذاهب ثلاثة في النسخ:

(**أولها**) أنه جائز عقلاً وواقع سمعاً، وعليه إجماع المسلمين، من قبل أن يظهر أبو مسلم الأصفهاني ومن شايعه، وعليه أيضاً إجماع النصارى. ولكن من قبل هذا العصر الذي خرقوا فيه إجماعهم وهو كذلك رأي العيسوية وهم طائفة من طوائف اليهود الثلاث.

(**ثانيها**) أن النسخ ممتنع عقلاً وسمعاً، وإليه جنح النصارى جميعاً في هذا العصر. وبهذا الرأي يقول الشمعونية وهم الطائفة الثانية من اليهود .

(**ثالثها**) أن النسخ جائز عقلاً ممتنع سمعاً، وبه تقول العنانية وهي الطائفة الثالثة من طوائف اليهود.

وينسب هذا الرأي إلى أبي مسلم الأصفهاني من المسلمين، ولكن على اضطراب في النقل وعلى تأويل يجعل خلافه لجمهور المسلمين شبيهاً بالخلاف اللفظي.

أدلة المثبتين للنسخ عقلاً ونقلاً:

الدليل الأول: أن النسخ لا محظور عقلاً، وكل ما كان كذلك جائز عقلاً، أما كون النسخ ليس محظوراً عقلاً فهي ليست موضع خلاف، وأما كون كل ما ليس بمحظور عقلاً جائزاً فهو موضع خلاف بين أهل السنة والمعتزلة؛ فأهل السنة يقولون: إنه لا يجب على الله تعالى لعباده شيء بل هو سبحانه الفاعل المختار وله بناء على ذلك أن يأمر عباده بما شاء، وينهاهم عما شاء، وأن يبقي من أحكامه على ما شاء، وأن ينسخ منها ما شاء، وليس معنى ذلك أنه عابث أو مستبد أو ظالم، بل إن أحكامه كلها -جل جلاله- لا تصدر إلا عن حكمة بالغة. والمعتزلة يقولون: إنه تعالى يجب أن يتبع في أحكامه مصالح عباده فما كان فيه مصلحة لهم أمرهم به وما كان فيه مضرة عليهم نهاهم عنه. وبناء على ذلك فإن النسخ بموجب رأي أهل السنة تصرف في التشريع من الفاعل المختار: الذي لا يجب عليه رعاية مصالح عباده في التشريع، وإن كان تشريعه لا يخلو من حكمة، وكل ما كان كذلك لا محظور عقلاً وأما بمقتضى رأي المعتزلة؛ فإن النسخ مبني على أن الله تعالى يعلم مصلحة عباده في نوع من أفعالهم وقتاً ما فيأمرهم به في ذلك الوقت ويعلم ضرر عباده في هذا النوع نفسه من أفعالهم ولكن في وقت آخر ينهاهم عنه في ذلك الوقت الآخر، وكل ما كان كذلك لا محظور فيه عقلاً.

الدليل الثاني: أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً، لما جوزوا أن يأمر الشارع عباده بأمر مؤقت ينتهي بانتهاء وقته، لكنهم يجوزون هذا عقلاً ويقولون بوقوعه

سمعاً. فليجوزوا هذا؛ لأنه لا معنى للنسخ إلا انتهاء الحكم الأول لميقات معلوم عند الله، بيد أنه لم يكن معلوماً لنا من قبل ثم أعلمنا الله إياه بالنسخ.

الدليل الثالث: أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً. لما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة. لكن رسالته العامة للناس ثابتة بالأدلة القاطعة. إذاً فالشرائع السابقة ليست باقية بل هي منسوخة بهذه الشريعة الختامية، ومن ناحية ثانية لو لم يكن النسخ جائزاً وواقعاً، لكانت الشرائع الأولى باقية، ولو كانت باقية ما ثبتت رسالته ﷺ إلى الناس كافة. تلك هي أهم الأدلة الفعلية على وقوع النسخ. وأما الأدلة النقلية عن الشرائع السابقة: الدليل الأول: جاء في السفر الأول من التوراة أن الله تعالى قال لنوح عند خروجه من السفينة: (إني جعلت كل دابة حية مأكلاً لك ولذريتك، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه) ثم بعد ذلك حرم الله كثيراً من الدواب على أصحاب الشرائع من بعد نوح ومنهم موسى نفسه كما جاء في السفر الثالث من التوراة.

الدليل الثاني: جاء في التوراة أن الله تعالى أمر آدم أن يزوج بناته من بنيه ثم حرم ذلك فيما بعد بإجماع المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

الدليل الثالث: أن الجمع بين الأختين كان مباحاً في شريعة يعقوب ثم حرم في شريعة عيسى، تلك هي أهم الأدلة النقلية عن الشرائع السابقة، وأما ما ورد من الأدلة النقلية على ثبوت النسخ في الإسلام فكثيرة منها:

منها قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] ومنها قوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[2] وإن دلالة هاتين الآيتين على وقوع النسخ ملحوظ فيهما أنهما نزلتا رداً على طعن الطاعنين على الإسلام ونبي الإسلام بوقوع النسخ في الشريعة المطهرة. ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً

---

(١) سورة البقرة—آية-١٠٦

(٢) سورة الرعد—آية-٣٩

مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[1] ووجه الدلالة في هذه الآية أن التبديل يتألف من رفع الأصل وإثبات البدل وذلك هو النسخ، سواء أكان المرفوع تلاوة أم حكماً، إضافة إلى ذلك أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع من الشريعة الإسلامية كما وقع بها، وأن في القرآن آيات كثيرة نسخت أحكامها وهذا دليل يتضمن بحد ذاته أدلة متعددة؛ لأن كل آية من هذه الآيات المنسوخة، تعتبر مع ناسخها دليلاً كاملاً على وقوع النسخ وسيأتي مزيد تفصيل في الحديث عن الآيات المنسوخة وما نسخها.

المطلب الثالث: الحكمة من النسخ

إن معرفة الحكمة من النسخ تزيل الكثير من اللبس وتعصم من الوسوسة والدس خصوصاً في مثل موضوع النسخ الذي كثر منكروه ويحاولون تصيد الشبهات حوله؛ فالنسخ بيانه وقع بالشريعة الإسلامية، وقع فيها على معنى أن الله نسخ بالإسلام كل دين سبقه، ونسخ بعض الأحكام هذا الدين ببعض، أما الحكمة من نسخ الأديان بالإسلام، فترجع إلى أن تشريعه أكمل تشريع يفي بحاجات الإنسانية في مرحلتها التي انتهت إليها، بعد أن بلغت أشدها واستوت على سوقها. فالمعروف أن النوع الإنساني تقلب كما يتقلب الطفل في أدوار مختلفة ولكل دور من هذه الأدوار حال تناسبه غير الحال التي تناسب دوراً غيره، ومرت البشرية في أعراض متباينة من ضالة العقل وعماية الجهل وطيش الشباب على تفاوت من ذلك بينهم. اقتضى وجود شرائع مختلفة لهم تبعاً لهذا التفاوت. حتى إذا بلغ العالم أوان نضجه واستوائه. جاء هذا الدين الحنيف خاتماً للأديان. ومتمماً للشرائع وجامعاً لعناصر الحيوية ومصالح الإنسانية ومرونة القواعد جامعاً بين مطالب الروح والجسد. ومؤاخياً بين العلم والدين، ومنظماً علاقة الإنسان بالله وبالعالم كله من أفراد وأسر وجماعات وأمم وشعوب وحيوان ونبات وجماد مما جعله بحق ديناً عاماً خالداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأما الحكمة من نسخ بعض أحكام الإسلام ببعض،

---

(١) سورة النحل–آية-١٠١

فترجع إلى سياسة الأمة وتعبدها بما يرقيها؛ لأن الآمة الإسلامية في بدايتها حين صدع رسول الله ﷺ بدعوته، كانت تعاني فترة انتقال، وكانت فترة شاقة لا سيما فيما يتعلق بترك عقائدها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عند العرب الذين شوفهوا بالإسلام. من التحمس لما يعتقدون من مفاخر وأمجاد، فلو أخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة لأدى ذلك إلى نقيض المطلوب ولوجد الإسلام نفسه بدون أنصار وبدون مدافع، من هنا جاءت الشريعة إلى الناس متألقة لهم متلطفة في دعوتهم، متدرجة بهم من الأسهل إلى السهل، ومن السهل إلى الصعب، ومن الصعب إلى الأصعب، حتى تم الأمر ونجح الإسلام نجاحاً لم يعرف مثله في سرعته وامتزاج النفوس به، ونهضة البشرية بسببه.

تلك الحكمة على هذا الوجه تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ كموقف الإسلام في سموه ونبله من مشكلة الخمر في عرب الجاهلية بالأمس فقد كانت مشكلة معقدة كل التعقيد؛ لأنها لم تكن مجرد عادة بل إنها أمارة القوة ومظهر الفتوة وعنوان الشهامة. أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه، فالتخفيف على الناس ترفيهاً عنهم، وإظهاراً لفضل الله عليهم ورحمة بهم، وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده. والحكمة في نسخ الحكم بمساويه في صعوبته أو سهولته؛ فالابتلاء والاختبار ليظهر المؤمن فيفوز، ويتميز الخبيث من الطيب، أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم فهي ظاهرة سياسة الإسلام للناس، حتى يشهدوا أنه الدين الحق، وأن نبيه نبي الصدق، وأن الله هو الحق المبين العليم الحكيم إضافة إلى ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة. وبما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها. ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم كما صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا: كان فيما أنزل من القرآن (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) أي كان هذا النص آية تتلا ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به إلى اليوم. والسر في ذلك أنها كانت تتلا أولاً لتقرير حكمها ردعاً لمن تحدثه نفسه أن يتطلخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات. حتى إذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس نسخ الله تلاوته

لحكمة أخرى. هي الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة، حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل.

المطلب الرابع: ما يتناوله النسخ

إن تعريف النسخ فإنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي، يفيد بوضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام، وهذا موضع اتفاق بين القائلين بالنسخ. لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة. فلا نسخ فيها على الرأي السديد الذي عليه جمهور العلماء، أما العقائد فلأنها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل، فبدهي ألا يتعلق بها نسخ، وأما أمهات الأخلاق فلأن حكمة الله في شرعها ومصلحة الناس في التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير. وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار لتزكية النفوس وتطهيرها، ولتنظيم علاقة المخلوق بالخالق والخلق على أساسهما، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ، وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أمر خبريه الناسخ والمنسوخ وهو محال عقلاً ونقلاً، أما عقلاً فلأن الكذب نقص، والنقص عليه تعال محال، وأما نقلاً فلمثل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [2] أما نسخ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك صورتان:

إحداهما: أن تنزل الآية مخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط. ((والأخرى)) أن يأمر الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به. وأما الخبر الذي ليس محضاً. بأن كان في معنى الإنشاء، ودل على أمر أو نهي متصلين بأحكام فرعية عملية، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به؛ لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ. مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى: ﴿ قَالَ

---

(١) سورة النساء–آية–١٢٢

(٢) سورة النساء–آية–٨٧

تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [1] فإن معناه ازرعوا ومثال الخبر بمعنى النهي قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [2] فإن معناه لا تنكحوا مشركة ولا زانية والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها، أن فروعها هي ما يتعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد، أو هي كمياتها وكيفياتها، وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف. وقصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية العملية دون سواها هو الرأي السائد الذي تطمئن إليه النفس، ويؤيده الدليل ويتصل بما ذكر أن الأديان الإلهية لا تناسخ بينها فيما بين من الأمور التي لا يتناولها النسخ. بل هي متحدة في العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات وفي صدق الأخبار المحضة فيها صدقاً لا يقبل النسخ والنقض، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تشير إلى هذه الحقيقة منها قول الله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [3] ومنها قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [4] ومنها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [5] إلى ما هنالك من الآيات التي تدل على ما سبق بيانه وذكره.

المطلب الخامس: أنواع النسخ في القرآن

للنسخ الواقع في القرآن ثلاثة أنواع: نسخ التلاوة والحكم معاً، ونسخ الحكم، دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم.

---

(١) سورة يوسف–آية-٤٧

(٢) سورة النور–آية-٣

(٣) سورة الشورى–آية-١٣

(٤) سورة الأنبياء–آية-٢٥

(٥) سورة البقرة–آية-١٨٣

أولاً: نسخ الحكم والتلاوة جميعاً، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين ويدل على وقوعه سمعاً ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات. وتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن» وهو حديث له حكم المرفوع.

ثانياً: وأما نسخ الحكم دون التلاوة، فيدل على وقوعه آيات كثيرة منها: آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول ﷺ، وهي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾[1] وهذه الآية منسوخة بقول الله تعالى: ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[2] فحكم الآية الأولى منسوخ بالآية الثانية.

ثالثاً: نسخ التلاوة دون الحكم، فيدل عليه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا: «كان فيما أنزل من القرآن: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البته»[3]، فهذه الآية لم يعدلها وجود بين دفتي المصحف، ولا على ألسنة القراء مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ. ثم إن الحكم الشرعي الذي ينسخه الله تعالى: إما أن يحل محله حكماً آخر أولا فإذا أحل محله حكماً آخر فذلك هو النسخ ببدل، وإذا لم يحل محله حكماً آخر فذلك هو النسخ بغير بدل، وكلاهما جائز عقلاً وواقع سمعاً على رأي الجمهور. مثال النسخ ببدل أن الله تعالى نهى المسلمين أول الأمر عن قتال الكفار ورغبهم في العفو والصفح، بمثل قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[4] ثم نسخ الله هنا النهي وأذنهم بالجهاد. فقال: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ

---

(١) سورة المجادلة—آية-١٢

(٢) سورة المجادلة—آية-١٣

(٣) ذكر ذلك

(٤) سورة البقرة—آية-١٠٩

يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [1] ومثال النسخ بلا بدل أن الله تعالى أمر بتقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ كما سبق ذكره ثم رفع هذا التكليف عن الناس من غير أن يكلفهم بشيء مكانه، بل تركهم في حل من ترك الحكم الأول دون أن يوجه حكماً آخر. فقال: ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَـٰتٍ ۚ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ ﴾ [2] وهذا مذهب الجمهور، لكن بعض المعتزلة والظاهرية يقولون: إن النسخ بغير بدل لا يجوز شرعاً مستدلين بقوله تعالى: مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [3] ووجهة نظرهم أن الآية تفيد أنه لا بد من أن يؤتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله ولكن هذا الرأي مدفوع بالنصين السابقين في تقديم الصدقة بين يدي رسول الله ﷺ؛ ولأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل فهو بمقتضى حكمته ورعايته لمصلحة عباده أن عدم الحكم صار خيراً من ذلك الحكم المنسوخ في نفعه للناس.

المطلب السادس: فيما يعرف به النسخ

إن النسخ لا يعرف بدليل العقل أو القياس أي بالإظهار وإنما يعرف بالدليل النقلي وذلك من طرق:

الأول: أن يكون منقولاً عن الصحابة نقلاً صحيحاً، عن النبي ﷺ وذلك أن الزمن الذي يسوغ فيه نسخ النصوص هو عصر الرسالة النبوية دون ما بعده، لأن مستند النسخ هو الوحي فقط قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَـٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [4]

---

(١) سورة الحج—آية-٣٩

(٢) سورة المجادلة—آية-١٣

(٣) سورة البقرة—آية-١٠٦

(٤) سورة يونس—آية-١٥

الثاني: أن يذكر الراوي بخبر النسخ تاريخ سماعه، فيقول: سمعت هذا عام الفتح ويكون المنسوخ معلوماً بقدمه، أو أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ معاً فيقول: رخص لنا في كذا فمكثنا كذا ثم نهانا عنه؛ وذلك لأن الأحكام الشرعية إذا ثبتت فإدعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق؛ لأن ثبوتها أولاً محقق، ورفعها يفيد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق[1].

وقد أورد الإمام البخاري في صحيحه واقعة تحكي صورة النسخ في عهد النبوة وهو بصدد تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[2] قال : لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله ﷺ، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن به، فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه فقام رسول ﷺ ليصلي عليه فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما خيرني الله فقال: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾وسأزيد على السبعين قال: أي عمر: إنه منافق قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾[3] فنسخت هذه الآية آية التخير

---

(١) الموافقات- ٦٤/٣

(٢) سورة التوبة—آية-٨٠

(٣) سورة التوبة—آية-٨٤

المبحث الثالث

النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة

المطلب الأول: نسخ القرآن بالقرآن ونسخه بالسنة

المطلب الثاني:نسخ السنة بالقرآن

المطلب الثالث:نسخ السنة بالسنة

المطلب الرابع:نسخ القياس والنسخ به

المطلب الخامس:نسخ الإجماع والنسخ به

المطلب الأول: نسخ القرآن بالقرآن وبالسنة

النسخ في الشريعة الإسلامية قد يرد به القرآن فقد ترد به السنة والمنسوخ كذلك قد يرد به القرآن وقد ترد به السنة وفيما يأتي بيان ذلك.

نسخ القرآن بالقرآن:

لقد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه أما جوازه فلأن آيات القرآن متساوية في العلم بها وفي وجوب العمل بمقتضاها وأما وقوعه فلما ذكر ويذكر من الآيات الناسخة والمنسوخة. وهذا القسم يتنوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معاً، ونسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم، وقد سبق الكلام على ذلك.

نسخ القرآن بالسنة:

إذا كان نسخ القرآن بالقرآن موضع إجماع عند علماء المسلمين فإن نسخ القرآن بالسنة موضع خلاف بين مجيز ومانع، والمجيزون اختلفوا بين قائل بوقوعه وقائل بعدمه. فالقائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة هم مالك وأصحاب أبي حنيفة وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة، وحجتهم في ذلك أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن السنة وحي من الله تعالى كما أن القرآن كذلك لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[1] وأما المانعون وهم الشافعي وأحمد في إحدى روايتين عنه وأكثر أهل الظاهر فيستدلون على المنع بأدلة متعددة منها: أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2] وهذا يفيد أن وظيفة الرسول ﷺ منحصرة في بيان القرآن والسنة إن نسخت القرآن لم تكن حينئذ بياناً له بل تكون رافعة له، ومنها أن القرآن نفسه هو الذي أثبت أن السنة النبوية حجة، فلو نسخته السنة لعادت على نفسها بالإبطال، لأن النسخ رفع، وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع، والدليل على أن القرآن هو الذي أثبت حجية السنة ما ورد فيه وهو قول الله

---

(١) سورة النجم–آية-٣-٤

(٢) سورة النحل–آية-٤٤

تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[1] ومن الأدلة كذلك للشافعي ومن معه أن قوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[2] قد جاء رداً على من أنكروا النسخ وعابوا به الإسلام ونبي الإسلام بدليل قول الله تعالى:﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3] ومعلوم أن روح القدس إنما تنزل بالقرآن، وإذن فلا ينسخ القرآن إلا بالقرآن. ومنها أن الله تعالى يقول:﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ﴾[4] وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن، لأنها نابعة من نفس الرسول ﷺ. وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ ﴾ تدل على امتناع نسخ القرآن، من وجوه عدة :

أولها : أن الله تعالى قال: (نأت بخير منها أو مثلها) والسنة ليست خيراً من القرآن.

ثانيها : (نأت) يفيد أن الآتي هو الله والسنة لم يأت بها الله، وإنما الذي أتى بها رسوله.

ثالثها: أن قول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[5] يفيد أن النسخ لا يصدر إلا عما له الاقتدار الشامل والملك الكامل والسلطان المطلق وهو الله وحده[6] ما سبق ذكره هو بيان آراء العلماء حول نسخ القرآن بالسنة، والمجيزون لنسخ القرآن بالسنة اختلفوا فيما بينهم من حيث الوقوع وعدمه وفيما يلي وجهة نظر كل من الفريقين. أ-

---

(١) سورة الحشر-آية-٧

(٢) سورة النحل-آية-١٠٢

(٣) سورة النحل-آية-١٠١

(٤) سورة يونس -آية-١٥

(٥) سورة البقرة-آية-١٠٦-١٠٧

(٦) إرشاد الفحول- ١٩٠- دار الفكر

ذهب الجمهور كما حكاه ابن برهان وابن الحاجب وغيرهما إلى أنه غير واقع وقد حكى هذا الإجماع القاضي أبو الطيب والشيرازي وابن السمعاني ومن هؤلاء من فصل بين زمان النبي ﷺ وما بعد فقالوا بوقوعه في زمانه وهو قول الغزالي والباجي والقرطبي. وقد استدل الجمهور على الوقوع في وجوه عدة منها: أن آية الجلد ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [1] تشمل المحصنين وغيرهم من الزناة، ثم جاءت السنة فنسخت عمومها بالنسبة إلى المحصنين، وحكمت بأن جزاءهم الرجم ومنها قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [2] منسوخ بقوله ﷺ : «لا وصية لوارث» [3] وهناك أقوال كثيرة وردود متبادلة حول هذه المسألة مظانها في المراجع الطوال[4].

المطلب الثاني: نسخ السنة بالقرآن

لقد جرى الخلاف أيضاً بين تجويز ومنع على نمط ما مر في المطلب الأول. والمثبتون لنسخ السنة بالقرآن هم جماهير الفقهاء والمتكلمين والنافون هم الشافعي في أحد قوليه حكاهما القاضي أبو الطيب الطبري وأبو إسحاق الشيرازي[5] واستدل المثبتون على الجواز بالقول: إن نسخ السنة بالقرآن ليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن السنة وحي كما أن القرآن وحي ولا مانع من نسخ وحي بوحي لمكان التكافؤ بينهما من هذه الناحية. وهناك الكثير من الوقائع كل واقعة منها دليل على الجواز كما هي دليل على الوقوع. من تلك الوقائع. أن استقبال بيت المقدس في الصلاة لم يعرف إلا من السنة، وقد نسخه قول الله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ

---

(١) سورة النور –آية-٢

(٢) سورة البقرة- آية-١٨٠

(٣) الحديث رواه الدار قطني وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه /كشف الخفاء

(٤) راجع إرشاد الفحول للشوكاني /١٩٠

(٥) إرشاد الفحول -١٩٢

فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [1] ومنها أن الأكل والشرب والمباشرة كان محرماً في ليل رمضان على من صام ثم نسخ هذا التحريم بقول الله تعالى: ﴿ فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ﴾ [2] ومنها أن النبي ﷺ أبرم مع أهل مكة عام الحديبية صلحاً كان من شروطه أن من جاء منهم مسلماً رده عليهم، وقد وفى الرسول بعد هذا الصلح في أبي جندل وجماعة من المكيين جاؤوا مسلمين ثم جاءته امرأة فهم أن يردها فأنزل الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾[3] والمانعون قالوا عن تلك الوقائع يجوز أن يكون النسخ فيما ذكرتم ثابتاً بالسنة ثم جاء القرآن موافقاً لها وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ السنة بالسنة.

ويجوز أن يكون الحكم المنسوخ قد ثبت أولاً بالقرآن نسخت تلاوته ثم جاءت السنة موافقة له.

وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ القرآن بقرآن ورد المثبتون على ذلك بقولهم إنما تقولونه مجرد احتمالات لا يؤيدها دليل.

وأما ما استدل المانعون به فهو: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [4] يفيد أن السنة ليست إلا بياناً للقرآن، فإذا نسخها القرآن خرجت عن كونها بياناً له ، وقالوا إن نسخ القرآن بالسنة يلبس على الناس دينهم ويزعزع ثقتهم بالسنة ويوقع في روعهم أنها غير مرضية لله تعالى. وذلك يفوت مقصود الشارع عن وجوب اتباع الرسول وطاعته واقتداء الخلق في أقواله وأفعاله ولا ريب أن

---

(١) سورة البقرة- آية-١٤٤

(٢) سورة البقرة- آية-١٨٧

(٣) سورة الممتحنة-آية- ١٠

(٤) سورة النحل- آية-٤٤

هذا باطل، فما استلزمه وهو نسخ السنة بالقرآن باطل.

وقد رد المثبتون بالقول إن أدلة القرآن متوافرة على أن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وذلك يمنع لزوم المحاولات التي أشرتم إليها وبجعل نسخ السنة بالقرآن كنسخ السنة بالسنة والقرآن بالقرآن.

المطلب الثالث: نسخ السنة بالسنة

نسخ السنة بالسنة أربعة أنواع: نسخ سنة متواترة بمتواترة، ونسخ سنة آحادية بأحادية، ونسخ سنة أحادية بسنة متواترة، ونسخ سنة متواترة بسنة أحادية. أما الثلاثة الأولى فجائزة عقلاً وشرعاً، وأما الرابع وهو نسخ سنة متواترة بأحادية، فاتفق علماؤنا على جوازه عقلاً، ثم اختلفوا في جوازه شرعاً فنفاه الجمهور وأثبته أهل الظاهر[1].

أدلة الجمهور: استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين:

أولهما: أن المتواتر قطعي الثبوت وخبر الواحد ظني، والقطعي لا يرتفع بالظني لأنه أقوى منه، والأقوى لا يرتفع بالأضعف.

ثانيهما: أن عمر ﷺ رد خبر فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى، مع أن زوجها طلقها وبت في طلاقها، وقد أقر الصحابة عمر على رده هذا، فكان إجماعاً، وما ذاك إلا لأنه خبر أحادي لا يفيد إلا الظن. فلا يقوى على معارضة ما هو أقوى منه ، وهو كتاب الله تعالى إذ يقول الله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[2] وسنة رسوله متواترة في جعل السكن حقاً من حقوق المبتوتة وهناك رواية مشهورة عن عمر في هذا الخصوص وهي قوله: «لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت» ، وعزا بعضهم هذه الرواية المدخولة إلى الإمام مسلم في صحيحه والحقيقة أن الرواية بهذه الصورة غير صحيحة، كما أن عزوها إلى مسلم غير صحيح. والرواية الصحيحة في مسلم وغيره ليس فيها كلمة

---

(١) إرشاد الفحول ص٦٩٠

(٢) سورة الطلاق-آية -٦

(أصدقت أم كذبت) بل اقتصرت على كلمة (أحفظت أم نسيت) وأما أدلة أهل الظاهر: فقد اعتمدوا في جواز نسخ المتواتر بالأحاد شرعاً على أدلة كثيرة رغم ملاحظة العلماء عليها. منها: أن النسخ تخصيص لعموم الأزمان، فيجوز بخبر الواحد وإن كان المنسوخ متواتراً، كما أن تخصيص عموم الأشخاص يجوز بخبر الواحد وإن كان العام المخصوص متواتراً.

ومنها: أن أهل قباء كانوا يصلون متجهين إلى بيت المقدس فأتاهم آت يخبرهم بتحويل القبلة إلى الكعبة، فاستجابوا له، وقبلوا خبره، واستداروا وهم في صلاتهم. وبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأقرهم، وهذا دليل على أن خبر الواحد ينسخ المتواتر. وقد دفع الجمهور هذا الاستدلال بقولهم إن خبر الواحد في هذه الحادثة احتفت به قرائن جعلته يفيد القطع، وكلام الجمهور في خبر الواحد الذي لا يفيد القطع. والقرائن التي أفادت القطع أن الحادثة المروية حادثة جزئية حسية لا تحتمل الخطأ ولا النسيان، وأنها تتصل بأمر عظيم هو صلاة جمع من المسلمين، وأن الراوي لها صحابي جليل، وأنه لا واسطة بينه وبين الرسول ﷺ.

يضاف إلى ذلك أن هذا التوجه إلى بيت المقدس كان متوقع الانتساخ. كما هو معروف من حب العرب وحب الرسول معهم لاستقبال الكعبة التي هي مفخرتهم ومفخرة آبائهم وأجدادهم.

المطلب الرابع: نسخ القياس والنسخ به

إن لنسخ القياس والنسخ به حالات ثلاث:

الأولى: أن ينسخ القياس حكماً دل عليه قياس، وقد مثل العلماء لذلك بأن يوجب الشارع إكرام زيد لسخائه، فيقاس عليه عمرو ولوجود علة السخاء فيه.

ثم بعد ذلك يوجب الشارع إهانة بكر لكونه سكيراً فيقاس عليه عمرو المذكور لوجود علة السكر فيه، وبذلك ينتسخ وجوب إكرام عمرو بوجوب إهانته عند ترجيح هذا القياس الثاني على الأول.

الثانية: أن ينسخ القياس حكماً دل عليه نص، كأن ينص الشارع على إباحة النبيذ ثم بعد ذلك يحرم الخمر لإسكاره، فتقيس النبيذ عليه لوجود علة الإسكار فيه وبذلك ينتسخ حكم الإباحة الثابت نصاً، بحكم التحريم قياساً. الثالثة: أن ينسخ النص قياساً كأن يحرم الشارع الخمر لكونه مسكراً فنحمل عليه النبيذ لإسكاره، ثم بعد ذلك ينص الشارع على إباحة النبيذ، فتنسخ حرمة النبيذ الثابتة قياساً، بإباحته الثابتة نصاً، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن القياس لا يكون ناسخاً.

ونقل هذا القول عن الفقهاء والأصوليين، وحجة هؤلاء إجمالاً أن القياس يستعمل مع عدم النص فلا يجوز أن ينسخ النص، ولأنه دليل محتمل والنسخ يكون بأمر مقطوع.

ولأن شرط القياس أن لا يكون في الأصول ما يخالفه، ولأنه إن عارض نصاً أو إجماعاً فالقياس فاسد الوضع، وإن عارض قياساً آخر فتلك المعارضة إن كانت بين أصلي القياس فهذا يتصور فيه النسخ قطعاً إذ هو من باب نسخ النصوص، وإن كانت بين العلتين فهو من باب المعارضة في الأصل والفرع لا من باب القياس، وقال الصيرفي لا يقع النسخ إلا بدليل توقيفي ولا حظ للقياس فيه أصلاً[1]، وقد نوقش الاستدلال لأصحاب هذا الرأي بأمرين: (أحدهما) أن نسخ القياس لا يقتضي ما ذكر بل يقتضي ارتفاع حكم الأصل تبعاً لارتفاع حكم الفرع على معنى أن نسخ حكم الفرع يدل على أن الشارع قد ألغى العلة التي رتب عليها حكم الأصل، وإلغاؤها يقتضي ارتفاع حكمة.

والثاني : أنه لا مانع عقلاً من أن ينسخ الشارع الفرع بناء على أنه اعتبر قيداً في العلة لم يكن معتبراً من قبل، وهذا القيد موجود في الأصل وليس موجوداً في الفرع، ونقل القاضي أبو بكر الباقلاني عن بعضهم أن القياس ينسخ به المتواتر ونص القرآن،وحكى عن آخرين أنه مما ينسخ به أخبار الآحاد فقط. وقال البعض إذا كانت علة القياس منصوصة لا مستنبطة ومنهم من حمل محل الخلاف في حياة الرسول ﷺ وأما بعد فلا ينسخ به بالاتفاق وأما كونه منسوخاً فلا شك أن القياس يكون منسوخاً ينسخ أصله. وهل يصح نسخه مع

---

(١) إرشاد الفحول ص١٩٣

بقاء أصله؟ في ذلك خلاف والحق منعه، وبه قال قوم من الأصوليين، وقال آخرون يجوز نسخه في زمن الرسول ﷺ، بالكتاب والسنة والقياس، وأما بعد موته فلا، ورجحه صاحب المحصول وجماعة من الشافعية[1].

المطلب الخامس: نسخ الإجماع والنسخ به

جمهور الأصوليين على أن الإجماع لا يجوز أن يكون ناسخاً ولا منسوخاً واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون ناسخاً، بأن المنسوخ به إما أن يكون نصاً أو إجماعاً أو قياساً، أما كونه نصاً فغير جائز لأنه هو بحد ذاته لا بد من أن يكون له نص يستند إليه، خصوصاً إذا انعقد على خلاف النص فيكون بذلك الناسخ هو ذلك النص الذي استند إليه الإجماع، لا الإجماع نفسه ولا يجوز أن يكون المنسوخ بالإجماع إجماعاً؛ لأن الإجماع لا يكون إلا عن مستند يستند إليه من نص أو قياس؛ إذ الإجماع بدون مستند قول على الله بغير علم، والقول على الله بغير علم ضلالة. والأمة لا تجتمع على ضلالة.

ومستند الإجماع الثاني لا بد أن يكون نصاً حدث بعد الإجماع الأول؛ لأن ذلك من النص لو تحقق قبل الإجماع الأول ما أمكن أن ينعقد الإجماع على خلافه، ولا ريب أن حدوث نص بعد رسول الله ﷺ محال، فما أدى إليه وهو نسخ الإجماع بالإجماع محال. وليس جائزاً أن يكون المنسوخ بالإجماع قياساً؛ لأن الإجماع على خلاف القياس يقتضي أحد أمرين: إما خطأ القياس، وإما انتساخه بمستند الإجماع، وعلى كلا التقديرين فلا يكون الإجماع ناسخاً، واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون الإجماع منسوخاً بأن الإجماع لا يصير حجة إلا بعد الرسول ﷺ. وإذاً فالناسخ له إما أن يكون نصاً أو قياساً أو إجماعاً. وليس جائزاً أن يكون نصاً لأن الناسخ متأخر عن المنسوخ، أولا يعقل أن يحدث نص بعد الرسول ﷺ، وليس جائزاً أن يكون الناسخ للإجماع قياساً، لأن نسخ الإجماع بالقياس يقتضي أن يكون الحكم الدال على الأصل حادثاً بعد الرسول ﷺ وهو باطل، وليس جائزاً أن يكون الناسخ للإجماع إجماعاً لما سبق. وأما قولهم هذا الحكم منسوخ إجماعاً، فمعناه

---

(١) إرشاد الفحول ص١٩٣

أن الإجماع انعقد على أنه نسخ بدليل من الكتاب والسنة لا أن الإجماع هو الذي نسخه. ما سبق ذكره هو مذهب الجمهور.

لكن بعض المعتزلة وآخرون جوزوا أن يكون الإجماع ناسخاً لكل حكم صلح النص لأن يكون ناسخاً له واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة: منها أن نصيب المؤلفة قلوبهم من الزكوات ثابت بصريح القرآن، وقد نسخ بإجماع الصحابة في زمن الصديق على إسقاطه، وقد أجاب الجمهور على ذلك بأن الإجماع المذكور لم يثبت بدليل اختلاف الأئمة المجتهدين في سقوط نصيب هؤلاء هذا من جهة ومن جهة ثانية أنه على فرض صحة هذا الإجماع فإن الإجماع لا بد له من مستند، وإذاً فالناسخ هو هذا المستند لا الإجماع نفسه.

موقف العلماء من الناسخ والمنسوخ:

وخلاصة القول أن موقف العلماء من الناسخ والمنسوخ يدور بين مقصر ومقتصد ومغال؛ فالمقصرون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقاً سالكين مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه كأبي مسلم الأصفهاني وغيره، والمقتصدون هم الذين يقولون بالنسخ في حدود المعقول، فلم ينفوه إطلاقاً كما نفاه غيرهم، ولم يتوسعوا به كالمغالين، والمغالون: هم الذين أدخلوا في النسخ ما ليس فيه، بناء على شبهة ساقطة ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس وهبة الله بن سلامة وابن حزم وغيرهم، ومنشأ غلوهم أنهم انخدعوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ. وفاتهم أن السلف لم يكونوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الإصطلاحي بل كانوا يقصدون به ما هو أعم منه مما يشمل بيان المجمل وتقييد المطلق ونحوها.

المبحث الرابع
أسلوب القرآن الكريم

المطلب الأول:الأسلوب لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني:خصائص أسلوب القرآن

المطلب الثالث:الإعجاز القرآني وما يتعلق به

المطلب الرابع:أسلوب القرآن وأسلوب الحديث

المطلب الأول: الأسلوب لغة واصطلاحاً

الأسلوب في اللغة: يطلق الأسلوب في لغة العرب إطلاقات مختلفة فيقال للطريق بين الأشجار وللفن وللوجه وللمذهب، ويقال لطريقة المتكلم في كلامه أيضاً، وأنسب هذه المعاني بالاصطلاح الآتي هو المعنى الآخر. وأما الأسلوب في الاصطلاح: فهو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، أو هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلم في تأدية معانيه ومقاصده من كلامه.

معنى أسلوب القرآن:

أسلوب القرآن الكريم هو طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، ولا غرابة أن يكون للقرآن الكريم أسلوب خاص به.والأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام، وإنما هو الطريقة التي انتهجها المؤلف في اختيار المفردات والتراكيب لكلامه. وهذا هو السر في أن الأساليب مختلفة باختلاف المتكلمين من تأثرين وناظمين. مع أن المفردات التي يستخدمها الجميع واحدة، والتراكيب في جملتها واحدة، وهذا هو السر أيضاً في أن القرآن لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم، بل جاء كتاباً جارياً على ما هو مألوف عند العرب، فمن حروفهم تتألف كلمات القرآن، ومن كلماتهم تتألف تراكيبهم، ومع ذلك كله فإن القرآن قد أعجزهم بأسلوبه الفذ. ومذهبه الكلامي المعجز، ولو دخل عليهم من غير هذا الباب الذي يعرفونه، لأمكن أن يلتمس لهم عذر، وأن يسلم لهم الطعن أو شبه الطعن. قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ [1] ولهذا المعنى وصف الله كتابه بالعروبة في غير آية، فقال جل ذكره في سورة يوسف﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [2] وقال في سورة الزخرف: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [3] أضف إلى ذلك أن البيان القرآني يختلف بعد

---

(١) سورة فصلت-آية -٤٤

(٢) سورة يوسف-آية -٢

(٣) سوزة الزخرف-آية -٣

ذلك باختلاف الطرائق والأساليب، وإن شئت فقل: يختلف باختلاف الأذواق والمواهب ولقد أجاد العلماء في استنباط الفروق الدقيقة بين استعمال حرف أو كلمة مكان حرف أو كلمة. من هؤلاء العلماء الخطيب الإسكافي المتوفى سنة ٤١٢هـ في كتابه : (درة التنزيل وغرة التأويل) وهذا مثال يفيد فيما يدل على ما ذكر. إذ يتحدث عن سر التعبير بالفاء في لفظ (كلوا) من قوله سبحانه وتعالى في سورة البقرة: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾[1] وعن سر التعبير بالواو لا بالفاء في لفظ (كلوا) لكن في آية أخرى في سورة الأعراف: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾[2] مع أن القصة واحدة ومدخول الحرف واحد فقال الإسكافي في ذلك: (الأصل أن كل فعل عطف عليه ما تعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ فإن وجود الأكل متعلق بالدخول والدخول موصل إلى الأكل، فالأكل وجوده معلق بوجوده بخلاف قوله: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا ﴾ لأن السكن مقام مع طول لبث، والأكل لا يختص وجوده بوجوده؛ لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه مئة مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء وجب العطف بالواو دون الفاء، وهناك الكثير من الشواهد في القرآن اخترت ألفاظها اختياراً يتجلى فيها وجه الإعجاز من هذا الاختيار، فهنالك ألفاظ عجز بها على القرون والأجيال فإذا البعض منها يفهم ما يناسب تفكيره ويلائم ذوقه، وإذا أجيال أخرى تفهم من هذه الألفاظ نفسها غير ما فهمته تلك الأجيال وهكذا.

المطلب الثاني: خصائص أسلوب القرآن

إن الخصائص التي امتاز بها الأسلوب القرآني كثيرة أذكر منها البعض على وجه التقريب، وما لا يدرك كله لا يترك أقله.

---

(١) سورة البقرة-آية -٥٨

(٢) سورة الأعراف-آية -١٦١

الخاصة الأولى: النظام القرآني الصوتي، من حيث اتساق القرآن وائتلافه في حركاته وسكناته ومدّاته وغُناته، واتصالاته وسكتاته. اتساقاً عجيباً، وائتلافاً رائعاً يسترعي الأسماع ويستهوي النفوس، بطريقة لا يمكن أن يصل إليها أي كلام آخر من منظوم ومنثور. فمن يلقي سمعه إلى مجموعة القرآن الصوتية في الهواء، مجردة من هيكل الحروف والكلمات، بحيث لا تبلغ إلى سمعه الحروف والكلمات متميزاً بعضها عن بعض. بل يبلغه مجرد الصوت المؤلف من المدات والغنات والحركات والسكنات والاتصالات والسكتات. لوجد نفسه أمام لحن غريب يفوق في حسنه كل ما عرف من توقيع موسيقي وترنيم شعري، وهذا الجمال الصوتي هو أول شيء أحسته الآذان العربية أيام نزول القرآن. لم يكن العرب عهدوا مثله من قبل.

الخاصة الثانية: إرضاؤه العامة والخاصة. فالقرآن إذا قرئ على العامة أحسوا جلاله وذاقوا حلاوته، وفهموا منه على قدر استعدادهم ما يرضي عقولهم. وإذا قرئ على الخاصة أحسوا جلاله وفهموا منه أكثر مما يفهم العامة، ورأوا أنهم بين يدي كلام ليس كمثله كلام بخلاف كلام البشر فإنه من المستحيل عليه إرضاء العامة كافة فضلاً عن الخاصة.

الخاصة الثالثة: إرضاؤه العقل والعاطفة ومعنى هذا أن أسلوب القرآن يخاطب العقل والقلب معاً، ويجمع الحق والجمال معاً فإذا نظر إليه وهو في موقف الاستدلال الفعلي على البعث والإعادة في مواجهة منكريهما، كيف يسوق استدلاله سوقاً يهز القلوب هزاً، ويمتع العاطفة إمتاعاً فمثلاً قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [1] وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَـٰهَا وَزَيَّنَّـٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّـٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا

---

(١) سورة فصلت-آية -٣٩

بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾[1] ذلك هو أسلوب القرآن البارع الذي يقنع العقول ويمتع العاطفة في آن واحد. ولننظر إلى القرآن وهو يسوق قصة يوسف مثلاً، كيف يأتي من خلالها بالعظات البالغة ويطلع من خلالها بالبراهين الساطعة، على وجوب الاعتصام بالعفاف والشرف والأمانة: حيث يقول الله تعالى في فصل من فصول تلك القصة: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[2] فالملفت للنظر كيف قوبلت دواعي الغواية الثلاثة بدواعي العفاف الثلاثة ووضع ذلك أمام العقل المنصف في كفتي ميزان.

الخاصة الرابعة: جودة سبك القرآن وإحكام سرده، ومعنى هذا أن القرآن بلغ درجة من الترابط والتماسك في كلماته وجمله وآياته وسوره مبلغاً لا يدانيه فيه أي كلام آخر، يعرف هذا الإحكام والترابط كل من ألقى باله إلى التناسب الشائع فيه، فمن تشريع إلى قصص إلى جدل إلى وصف إلى غير ذلك.

الخاصة الخامسة: براعته في تصريف القول. ومعنى ذلك أن يورد المعنى الواحد بألفاظ وطرق مختلفة منها: تعبيره عن طلب الفعل من المخاطبين بعدة وجوه بالصريح والإخبار والأمر والوصف ووصف الفعل بالفرضية، وترتيب الوعد والثواب، ومنها تعبيره عن النهي بوسائل مختلفة كالإتيان بمادة فعل النهي الصريح والإتيان بمادة التحريم ونفي الحل ووصف الفعل بأنه ليس براً ووصفه بأنه شر. وذكر الفعل مقروناً بالوعيد، وذكر الفعل منسوباً إليه الإثم، ومنها تعبيره عن إباحة الفعل بطرق مختلفة كالتصريح بمادة الحل والأمر مع قرنية صارفة عن الطلب، ونفي الاثم عن الفعل وغير ذلك. تلك هي أهم خصائص أسلوب القرآن الكريم التي ذكرها العلماء.

المطلب الثالث: الإعجاز القرآني وما يتعلق به

الإعجاز بحسب أصل اللغة: إثبات القرآن عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به.

---

(١) سورة ق-آية -٦-٧-٨-٩-١٠-١١

(٢) سورة يوسف-آية -٢٣

فهو من إضافة المصدر لفاعله والمفعول وما تعلق بالفعل محذوف للعلم به والتقدير: إعجاز القرآن خلق الله عن الإتيان بما تحداهم به ولكن التعجيز المذكور ليس مقصوداً لذاته، بل المقصود لازمه، وهو إظهار أن هذا الكتاب حق وأن الرسول الذي جاء به رسول صدق. ومتى سلم الدليل على أن القرآن كلام الله وحده سلمت نبوة نبيّ الإسلام. وسلم كل ما جاء به القرآن، وسلم الإسلام كله بل سلمت الأديان الصحيحة والكتب الإلهية كلها. والناظر في كتاب الله تعالى تتراءى له وجوه كثيرة ومختلفة من الإعجاز **ومن وجوه هذا الإعجاز:**

أولاً: لغته وأسلوبه: وبيان ذلك أن القرآن جاء بهذا الأسلوب الذي اشتمل على تلك الخصائص العليا التي سبق ذكرها والتي لم توجد خاصة واحدة منها في كلام على نحو ما وجدت في القرآن، وكل ما كان من هذا القبيل فهو بلا شك معجز.

ثانياً: طريقة تأليفه: وبيان ذلك أن القرآن لم يتزل جملة واحدة وإنما نزل مفرقاً منجماً على أكثر من عشرين عاماً، على حسب الوقائع والدواعي المتجددة، وكان الرسول ﷺ كلما نزل عليه نجم من تلك النجوم قال ضعوه في مكان كذا من سورة كذا. وهو بشر لا يدري ما ستجيء به الأيام ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث فضلاً عما سيتزل فيها. ومضى عمر الرسول وهو على هذا العهد. وإذا بالقرآن يكمل ويتم، ولا يؤخذ عليه شيء من التفاوت بل كان من ضروب إعجازه ما فيه من انسجام ووحدة وترابط، لدرجة أن الناظر فيه مهما أمعن النظر لا يستطيع أن يجد فرقاً بين السور التي نزلت جملة والسور التي نزلت منجمة، من حيث الإحكام والربط في كل منهما؛ فسورة البقرة مثلاً نزلت بضعة وثمانين نجماً في تسع سنين لا يوجد فرق بينها وبين سورة الأنعام التي نزلت دفعة واحدة كما يقول الجمهور[1].

ثالثاً: علومه ومعارفه: إن القرآن اشتمل على علوم ومعارف في هداية الخلق إلى الحق بلغت مبلغاً يستحيل على محمد وهو رجل أمي نشأ بين الأميين- أن يأتي بها من عند

---

(١) ذكر ذلك الطبري موقوفاً على ابن عباس ورواه أبي بن كعب مرفوعاً بسند ضعيف.

نفسه، بل يستحيل على أهل الأرض جميعاً من علماء وأدباء وفلاسفة وغيرهم أن يأتوا من تلقاء أنفسهم بمثلها؛ لأن هداية القرآن هداية عامة وتامة صححت معارف الفلاسفة ومعارف الأميين وصححت أغلاط أهل الكتاب وأغلاط عبدة الأوثان.

رابعاً: وفاؤه بحاجات البشر: جاء القرآن بهدايات تامة كاملة تفي بحاجات البشر في كل عصر. ويتجلى ذلك في استعراض المقاصد النبيلة التي رمى إليها القرآن في هدايته عن طريق إصلاح العقائد وإرشاد الخلق إلى حقائق المبدأ والمعاد وما بينهما تحت عنوان الإيمان بالله تعالى وملائكته ورسله واليوم الآخر، وإصلاح العبادات عن طريق إرشاد الخلق إلى ما يزكي النفوس ويغذي الأرواح ويقوّم الإرادة ويفيد الفرد والمجتمع وإصلاح الأخلاق عن طريق إرشاد الخلق إلى فضائلهم وتنفيرهم من رذائلها في قصد واعتدال وعند حد لا إفراط ولا تفريط، وإصلاح المجتمع عن طريق إرشاد الخلق إلى توحيد صفوفهم ومحو العصبيات وإزالة الفوارق التي تباعد بينهم وذلك بإشعارهم أنهم جنس واحد من نفس واحدة ومن عائلة واحدة أبوهم آدم وأمهم حواء، وأنه لافضل لشعب على شعب إلا بالتقوى والعمل الصالح، وإصلاح السياسة والحكم عن طريق إقرار العدل المطلق والمساواة بين الناس ومراعاة الفضائل في الأحكام والمعاملات من الحق والعدل والإصلاح المال عن طريق الدعوة إلى الاقتصاد، وحماية المال من التلف والضياع، ووجوب إنفاقه في وجوه البر والخير، والإصلاح النسائي عن طريق حماية المرأة واحترامها، واعطائها جميع الحقوق الانسانية والدينية، وأخيراً إصلاح العقول بتحريرها من الأفكار الخاطئة ومنع الإكراه والاضطهاد والسيطرة القائمة على الاستبداد والغطرسة، ومن عجيب أمر هذا القرآن أنه طاوع العرب في معارضتهم وتنازل لهم عن التحدي بجميع القرآن إلى التحدي بعشر سور مثله ثم إلى التحدي بسورة واحدة من مثله، وهم على الرغم من هذه المطاوعة ينتقلون من عجز إلى عجز، وهو في كل مرة من مرات هذا التحدي وهذه المطاوعة. ينتقل من فوز إلى فوز، ويخرج من نصر إلى نصر، فعلى سبيل المثال قال الله تعالى في سورة الطور أول ما تحداهم: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟

صَٰدِقِينَ ﴾ [1] فلما انقطعوا مد لهم الحبل وقال لهم في سورة هود: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [2] فلما عجزوا هذه المرة أيضاً طاوعهم مرة أخرى، وأرخى لهم الحبل إلى آخره. وقال في سورة البقرة: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [3] فكان عجزهم بعد ذلك أشنع وسجل الله عليهم الهزيمة أبد الدهر، بهذا يتبين أن القدر المعجز من القرآن هو ما يقدر بأقصر سورة منه، وأن القائلين بأن المعجز هو كل القرآن لا بعضه وهم المعتزلة والقائلين بأن المعجز كل ما يصدق عليه أنه قرآن ولو كان أقل من سورة كل ذلك بعيد عن الصواب وهم محجوجون بما ورد من آيات.

المطلب الرابع: أسلوب القرآن وأسلوب الحديث

من المعروف أن بين يدي التاريخ إلى يوم الناس في هذا العصر آلافاً مؤلفة من كتب السنة تملأ دور الكتب في الشرق والغرب وتنادي كل من له إلمام وذوق في البيان العربي. وما يفيد في هذا المقام أن يعرف ما بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الشريف المدى البعيد بين الأسلوبين حيث إن أسلوب التنزيل أعلى وأجل من أسلوب الأحاديث النبوية. علواً خارقاً للعادة، وخارجاً عن محيط الطاقة البشرية، وإن بلغ كلام الرسول ﷺ في جودته وروعته وجلالته، ما جعله خير بيان لخير الناس، غير أن هذه الفوارق هي في الواقع فوارق فنية لا يدركها إلا الذين أوتوا حظاً عظيماً من معرفة اللسان العربي والذوق العربي، ولقد نزل القرآن أول ما نزل، على أمة العرب وهم مطبوعون على اللغة الفصحى

---

(١) سورة الطور-آية -٣٣-٣٤

(٢) سورة هود-آية -١٣-١٤

(٣) سورة البقرة-آية -٢٣-٢٤

منقطعون لإحيائها وترقيتها، وكانوا يتفاضلون بينهم بالتفوق في علو البيان وفصاحة اللسان، حتى بلغ من تقديسهم لهذا أنهم كانوا يقيمون المعارض العامة للتفاخر والتفاضل، وحتى إن القبيلة كان يرفعها بيت واحد من الشعر يكون رائعاً في مدحها، ويضعها بيت يكون لاذعاً في ذمها، ولقد كان هؤلاء العرب يعرفون في الإسلام، ويعرفون مقدرته الكلامية من قبل أن يوحى إليه، فلم يخطر ببال أحد منهم أن يقول: إن هذا القرآن كلام محمد. وذلك لما يرى من المفارقات الواضحة بين لغة القرآن ولغة الرسول ﷺ.

يضاف إلى ذلك أن لم يعرف في نشأته بينهم بالخطابة ولا بالكتابة ولا بالشعر، ولم يؤثر أنه شاركهم في معارضهم وأسواقهم العامة التي كانوا يقيمونها للتسابق في البيان بل كان مقبلاً على شأنه زاهداً في الظهور، ميالاً إلى العزلة، وكل ما اشتهر به قبل النبوة أنه كان صادقاً لم يجربوا عليه كذباً.

فهل يعقل أن رجلاً سلخ عهد شبابه وكهولته على هذا النمط يجيء في سن الشيخوخة فيتنافس العالم كله ويتحداه بشيء من لدنه، وهو الذي ما نافس أحداً قبل ذلك ولا تحداه، بل كان من خلقه الحياء والتواضع وعدم الاستطالة على خلق الله، ثم هل يتصور أن هذا الإنسان الكامل يتورع عن الكذب على الناس في صباه وشبابه وكهولته، ثم يجيء في سن الشيخوخة فيكذب. ألا إن وجود القرآن كلاماً متلواً لم ينقص كلمة واحدة ولا حرفاً واحداً لرحمة واسعة من الله تعالى بعباده، لم تتسن لأي كتاب في أمة غير هذا الكتاب الذي ينهل منه الظامئون من عبره في كل عصر مصداقاً لقوله الله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [1] ولقوله ﷺ: ((ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر وإنما الذي أوتيته وحياً أوحاه الله تعالى إلي فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة[2].

---

(١) سورة فصلت-آية -٥٣

(٢) الحديث سبق تخريجه في ص١٥٣

المبحث الخامس
النقل والترجمة لمعاني القرآن

المطلب الأول: في معنى الترجمة ودواعي ترجمة القرآن.

المطلب الثاني: الترجمة الحرفية والطاقة البشرية.

المطلب الثالث: حكم ترجمة معاني القرآن.

المطلب الرابع: شروط الترجمة وضوابطها.

المطلب الخامس: أهمية ترجمة معاني القرآن لغير اللغة العربية.

المطلب الأول: في معنى الترجمة ودواعي ترجمة القرآن.

معنى الترجمة: قال في لسان العرب[1] (الترجمان المفسر للسان، وفي حديث هرقل قال لترجمانه: فالترجمان هو الذي يترجم الكلام. أي ينقله من لغة إلى أخرى، والجمع التراجم، روى البخاري في صحيحه[2] عن عدي بن حاتم قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجمان وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري[3] في شرح حديث هرقل (الترجمان) المعبر عن لغة بلغة» .

ويستفاد مما تقدم أن الترجمة تفسير لغة بلغة أخرى، وأنها نقل المعنى من لغة إلى لغة، وأنها تعبير عن لغة بلغة، كما يطلق على الضالع في التفسير بترجمان القرآن كما كان يوصف ابن عباس رضي الله عنهما.

دواعي ترجمة القرآن: المعروف أن النبي ﷺ اتخذ ترجماناً يترجم له الكتب التي ترد عليه من الفرس والروم والقبط والأحباش واليهود، ولكنه لم يأمره بترجمة كتبه عليه الصلاة والسلام لإحدى هذه اللغات، وإنما كانت ترسل إلى من ترسل إليه من ملوك الأمم وقادة الشعوب بلغته الأم (اللغة العربية) مع علمه عليه الصلاة والسلام بأن كتبه ستترجم،وبما فيها من الآيات القرآنية فهذا يدل على أمرين:

الأول: أن صاحب الدعوة حين تبليغ دعوته لا يترل إلى مرتبة تحط من قدره، وذلك في مخاطبة من يدعوهم بلغته، وإنما يخاطبهم بلغة دعوته وهذا ما كان يفعله رسول الله ﷺ من عدم ترجمة كتبه التي يرسلها إلى ملوك الأمم، مع توفر المترجم الذي يترجم له، وإرسالها باللغة العربية إنما ذلك لرفع جانب الإسلام ولغته، وأنه يعلو ولا يعلى عليه، وأن لغة القرآن لا بد وأن تنتشر؛ لأن القرآن كتاب العالم بأجمعه،فلعظمة القرآن وعلو قدر الإسلام ولغته، اقتضى أن يكتب النبي ﷺ إلى الأمم بلغة القرآن.

---

(١) لسان العرب –ابن منظور ٦٦/١٢

(٢) صحيح البخاري- كتاب الرقاق من نوقش الحساب عذب رقم ٤٩

(٣) فتح الباري ابن حجر ٣٤/٢

الثاني: إن النبي ﷺ كان يضمن كتبه ورسائله آيات من القرآن الكريم. وهو يعلم حق العلم أن هذه الآيات سيقوم من أرسلت إليه بترجمة معانيها إلى لغته ليفهم مضمونها وهذا إقرار من النبي ﷺ بجواز ترجمة معاني القرآن إلى غير اللغة العربية عند اللزوم، ولو كان ذلك محظوراً لاكتفى بكلامه عليه الصلاة والسلام، وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام ، حرمة حمل المصحف في المعارك خشية أن يصل إلى يد العدو فيكون ما لا يرضاه.

فلو كانت الترجمة لمعاني القرآن تمس من قدر القرآن والإسلام في شيء لما ضمن عليه الصلاة والسلام كتبه ورسائله آيات القرآن الكريم، وهو يعلم أنها ستترجم إلى لغة القوم التي أرسلها إليهم.

فيتبين من ذلك أن ترجمة معاني القرآن إلى غير لغة العرب عند اللزوم جائز وغير مكروه في حالات عدة.

ومن تلك الحالات، الدعوة والتعليم، وقد جاء في كتاب المبسوط للسرخسي[1] : «أن سلمان الفارسي ترجم معاني سورة الفاتحة للفرس حين كتبوا إليه يطلبون ذلك، حتى لانت ألسنتهم» .

وتجوز ترجمة معاني القرآن لمن لا يعرف اللغة العربية من المسلمين وغيرهم لنشر الدعوة الإسلامية؛ فترجمة معاني القرآن هي في الواقع نقل معنى أو معانٍ من معان القرآن، وذلك حسب إمكان وجود التفسير والتأويل، فليس في هذا الشكل تغييراً للأصل، أو نقله من وجه إلى وجه وعلى هذا يجوز الإطلاق على هذا النوع من الترجمة اسم((الترجمة التفسيرية)) لا القرآن المترجم

المطلب الثاني: الترجمة الحرفية والطاقة البشرية.

لقد أنزل الله تعالى القرآن باللغة العربية الفصحى على سيدنا محمد ﷺ ليكون المعجزة العظمى على مر الدهور وطول العصور متحدياً الإنس والجن على أن يأتوا بمثله،

---

(١) المبسوط- السرخسي ٣٧/١

أو ببعض أمثاله آياته، لإثبات صدق نبوته عليه الصلاة والسلام قال تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ (١).

ولقد امتاز القرآن الكريم على جميع مناهج الأسالب في اللغة العربية (**كونه كلام الله تعالى**) حيث إن له أسلوب خاصاً وفريداً به، لم يكن للعرب به عهد وليس لهم به سابقة من معرفة، حتى إنهم لفرط تأثيرهم به كانوا يقبلون على سماعه ويؤخذون بفصاحته وبلاغته عند سماعه.

ولهذا لا يجوز إخراج القرآن عن لغته المعجزة إلى لغات أخرى ثم يسمى قرآناً أو ترجمة قرآنية وذلك لاعتبارات عدة منها:

١- إذا خرج القرآن عن لغته العربية تأكد وقوع التغيير والتبديل والتحريف الذي يأمل به أعداء الإسلام.

٢- لخصائصه البيانية العظيمة التي ضاهت أساليب بلغاء العرب وفصحائهم فلم يكن في مقدورهم أن يأتوا بمثلها، أو بأقل بما يشابهها، فكيف يكون بمقدور غيرهم ممن لا يرتقي إلى مراتبهم أن يأتي بما يشابهها في غير لغتها؟

٣-فقدان جميع اللغات في العالم خصائص اللغة العربية، فكيف تتمكن كلها بأن تأتي بمثل خصائص القرآن المعجزة؟

٤- إعجاز القرآن الكريم بخصائصه البيانية وأساليبه التعبيرية والعجز عن تحقيقها في الترجمة يفقد القرآن إعجازه الذي يثبت قرآنيته وصدق نبوة رسول الله ﷺ. ولهذا ولأمثاله، لا تجوز ترجمة القرآن ترجمة مطابقة بل لا يمكن تحقيقها أما ترجمة معانيه فهي شيء آخر.

ولقد عقد الإمام الشاطبي فصلاً لهذا البحث في كتابه الموافقات[٢] بين فيه المجال

---

(١) سورة الإسراء –آية-٨٨

(٢) الموافقات- ٢/٦٦ وما بعدها

الذي يمكن من خلاله ترجمة معاني القرآن، حيث أوضح أن اللغة العربية بما لها من ألفاظ دالة على المعاني نظران:

أحدهما: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة،دالة على معانٍ مطلقة وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مفيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة التابعة.

فالجهة الأولى: هي التي يشترك فيها جميع الألسنة ولا تختص بأمة دون أخرى ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين، من ليسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها وهذا لا إشكال فيه.

وأما **الجهة الثانية:** فهي التي يختص بها لسان العرب عن سائر اللغات في نوع الإسلوب، من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب وغير ذلك وقد نفى ابن قتيبة إمكان ترجمة القرآن بقي على الوجه الثاني المذكور فأما على الوجه الأول فهو ممكن.

أضف إلى ذلك أن القرآن الكريم اختص بأسرار الإعجاز اللغوي والتشريعي والمعنوي والبياني، مما لا يدع للبشر جميعاً سبيلاً للشك في كونه كلام الله تبارك وتعالى وهو بخصائصه الإعجازية تلك نجد أن كلاً من العالم والجاهل والسطحي والباحث يلتقون على فهم القرآن.

فكيف تتحقق جميع هذه المزايا والخصائص في تراجم المترجمين. وهذا فحوى فتاوى علماء الإسلامية بحرمة تسمية ترجمة معاني القرآن الكريم قرآناً وحرمة محاولة ترجمته حرفياً إلى غير اللغة العربية.

المطلب الثالث: حكم ترجمة معاني القرآن

إن القرآن هو النظم العربي المعجز الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ، وأودعه في بطون المصاحف وصدور الحفاظ، وتعبَّد المؤمنين بتلاوته آناء الليل وأطراف النهار،

وجعل الصلاة المفروضة لا تصح إلا بقراءة القرآن فيها بلفظه العربي ونصه المعجز. كما جعله سبحانه وتعالى المعجزة الخالدة التي تحدّث العرب بل الأمم جميعاً قديماً وحديثاً على أن يأتوا بمثله، والتحدي باق إلى قيام الساعة؛ ولذلك ما كانت ترجمة معاني القرآن قرآناً ولن تكون.

وللقرآن الكريم جهتان: جهة المعاني وجهة النظم:

أما جهة المعاني: وهي المقصودة في هداية القرآن وإرشاده التي تشتمل على توحيد الله تعالى وتنزيهه، والأدلة عليهما، وإقامة الحجة على المخالفين فيهما، وعلى الأحكام الشرعية المبينة للحلال والحرام في معاملات الناس فيما بينهم، وعلى الآداب والأخلاق، وعلى العبر في القصص والأخبار والأمثال. وأما الجهة الثانية ((جهة النظم)): فهي التي تشتمل على الإعجاز القرآني الذي كان فيه التحدي وما زال. والقرآن الكريم كلام الله تبارك وتعالى بلفظه ومعناه. فإذا نقلنا المعنى دون اللفظ لا يكون التعبير عن المعنى قرآناً أبداً وإذا نظر إلى عامة المفسرين للقرآن نجدهم يعبّرون عن معاني القرآن، و لم يتبادر إلى ذهن أحد من المسلمين أن هذا التفسير قرآناً أبداً، وهذا من حيث التفسير والتعبير باللغة العربية، فما هو الشأن في الترجمة التي يتم التعبير فيها عن معاني القرآن بغير اللغة العربية؟ إنه ما من شك أبداً أنها ليست قرآناً. وذلك أنه إذا أمكن نقل معاني القرآن وهذا جائز وممكن-إلى غير لغته التي نزل بها، فإنه من غير الممكن قطعاً، بل من المستحيل الإتيان بنظم بغير اللغة العربية يماثل نظم القرآن المعجز.

وليس هناك ريب في أن أكثر كلمات القرآن لا مقابل لها يساويها. في اللغات الأخرى، بحيث يحمل في مضمونه معاني اللفظ الذي يتضمن المعاني المتعددة. هذا من حيث اللفظ المفرد، فما الحال في أسلوب القرآن المتنوع المتعدد الذي فاق أساليب اللغة في مخاطبتها ودلالاتها، وقد سبق من قبل عبارة الشاطبي في شأن الترجمة حيث قال: «فأما الوجه الأول وهو جهة المعاني فهو ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن، وبيان معناه للعامة، ومن ليس لهم فهم يقوى على تحصل معانيه، وذلك جائز باتفاق أهل الإسلام.

فصار هذا الاتقان حجة في صحة الترجمة على المفتي الأصلي. فأصل الترجمة (التفسير) الذي يعبر به عن معاني القرآن، وتقدم أن معنى الترجمة (تفسير لغة بلغة أخرى) وذلك الترجمان هو المفسر، وهو المعبر عن لغة بلغة، فمن كل ما سبق ذكره يتضح. أن الترجمة لمعاني القرآن ليس بقرآن وعليه تبنى الأحكام التالية:

١-أنه لا يتعبد بقراءة الترجمة كما يتعبد بتلاوة القرآن.

٢-لا يجوز قراءتها في الصلاة.

٣-لا يجوز تسميتها بـ (ترجمة القرآن).

٤-لاتستنبط منها الأحكام الشرعية.

وهذه الأحكام هي موضع إجماع فقهاء المذاهب وما ذكر عن الإمام أبي حذيفة أنه كان يجوز قراءة القرآن بغير العربية لمن يقدر عليها، فرأى قديم وكل المصادر أفادت برجوع الإمام عن هذا الرأي وقال: من كان قادراً على العربية ففرضه قراءة النظم العربي، ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته، لخلوها من القراءة مع قدرته عليها، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً)، ورواية روح الإمام هذه تعزا إلى الأقطاب في المذاهب، ومنهم نوح بن مريم وهو من أصحاب أبي حنيفة، ومنهم علي بن الجعد وهو من أصحاب أبي يوسف ومنهم أبو بكر الرازي، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع[1].

وأما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي في أنه لا قراءة عليه. ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلغة أخرى، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت صلاته، لأنه متكلم بكلام وليس ذكراً، وإن كان ما يؤديه ذكراً أو تنزيهاً لا تفسد صلاته لأن الذكر بأي لغة لا يفسد الصلاة.

---

(١) مناهل العرفان ١٦٣/٢

المطلب الرابع: شروط الترجمة وضوابطها

إن من أهم الأمور التي يجب على المترجم اعتبارها في هذا الفصل النقل والترجمة. هذه الشروط والضوابط التي ستوضح في هذا المطلب.

وهذه الشروط والضوابط تنقسم إلى فرعين: فرع يتعلق في الترجمة ذاتها وفرع يتعلق في عمله. **أما الفرع الأول** الذي يتعلق بالترجمة ذاتها فهو كما يلي:

١-أن يكون المترجم مسلماً، فلا تقبل ترجمة غير المسلمين، لأنهم غير مأمونين على الإسلام.

٢-أن يكون المترجم من أهل العدالة والثقة[1]. فلا تقبل ترجمة الفاسق المتهاون في دينه.

٣-أن يكون المترجم من الضليعين باللغة التي ينقل إليها معاني القرآن الكريم. ذي إدراك عميق لخواص استعمال ألفاظ اللغة التي يترجم إليها.

٤-أن يتقيد بآداب المفسر- إذ المترجم مفسر يفسر لغة بلغة أخرى.

أما الفرع الثاني: فهو كما يلي:

١-أن يتقيد المترجم بشروط التفسير العقلي وضوابطه التي سبق ذكرها في مبحث التفسير العقلي.

أن يتقيد المترجم بضوابط الترجمة وأن يلتزم المترجم في ترجمته جهة الألفاظ والمعاني القرآنية، دون النظم القرآني؛ لأن النظم القرآني معجز، لا يمكن للبشر محاكاته أو الإيتاء بمثله بلغته أو سواها، وليس مطلوباً من المترجم أن يترجم صيغة النظم القرآني قطعاً؛ لأن عمله منحصر في دائرة نقل معنى اللفظ أو معاني الألفاظ، دون النظم الذي فيه الإعجاز القرآني. وهذا يدعوه إلى الاحتراز من الترجمة الحرفية للقرآن الكريم؛ لأن ذلك فوق الطاقة البشرية.

٣-أن يلتزم المترجم في ترجمته لمعاني القرآن المنهج الصحيح للترجمة والذي يقوم

---

(١) المغني مع الشرح- ابن قدامة المقدسي ٤٧٤/١١

على عدة أمور منها: أن تكون صياغة الترجمة سهلة،خالية من التعقيد سليمة من الحشو الذي لا علاقة له بالتفسير، وأن تكون مناسبة لأفهام المخاطبين المترجم لهم. ومنها أن يتحرى لمعاني الألفاظ القرآنية الكلمات المطابقة لها في اللغة التي يترجم لها بدقة وعناية. ومنها أن يذكر معنى الآية كاملاً، أو الآيات إذا كانت متعلقة بموضوع واحد، متسلسلة في عبارات واضحة، منها: أن يستعين بمن هو أعلم منه باللغة التي يترجم بها-بأن يراجع له ما قام بترجمته، أو الاستفادة من خبرات أمثاله.

٤-على المترجم: أن يجعل تفاسير المفسرين المعتمدين مرجعاً هاماً في ترجمته لمعاني القرآن الكريم؛ لأن نقل معاني التفسير والتأويل من كتبهم أسهل وأيسر وأسلم من أن يعتمد على أخذ المعنى من القرآن مباشرة بنفسه. ٥-أن يبين المترجم في مقدمة ترجمته: (بأن ترجمته هذه لمعاني القرآن ليست بقرآن) وإنما هي ترجمة تفسيرية لمعاني القرآن الكريم، كما هو مبين في كتب المفسرين. وعليه أن يؤكد الحقيقة الراسخة التي ذكرها ابن تيمية (بأن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله) [1] وأن على جميع المسلمين غير العرب واجب تعلم تلاوة القرآن الكريم بأحكامه المذكورة في علم التجويد باللفظ العربي الصحيح والأداء السليم.

المطلب الخامس: أهمية ترجمة معاني القرآن إلى اللغات غير العربية وخطورتها.

إن مبحث ترجمة القرآن الكريم مبحث دقيق له أهميته وله خطره، ولدقته كان موضع اختلاف بين العلماء قديماً وحديثاً. وإن بعض الناس من غير المسلمين قاموا بزعمهم بنقل القرآن إلى لغات كثيرة وترجمات متعددة، وأكثر هذه الترجمات طبعاً هي الإنكليزية- والفرنسية والألمانية، والإيطالية، وغير ذلك من اللغات. ومن هؤلاء المترجمين من يحمل للإسلام عداوة ظاهرة، ومنهم من يحمل له حباً واحتراماً، لكنه جاهل به (وعدو عاقل خير من صديق جاهل) والترجمة التي هي غير التفسير قسمان:

١-ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية.

---

(١) .اقتضاء الصراط المستقيم -ابن تيمية-٢٠٣

٢-ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى.

فالترجمة الأولى يراد بها تفسير القرآن بلغة غير لغته: أي أن يفسر القرآن بلغة أعجمية غير عربية أياً كانت من لغات العالم.

وهذه وإن كانت من باب أولى- لا تصح بها الصلاة- إلا أنها ترجمة جائزة وتفسير سائغ؛ لأن تفسير القرآن بلسان أعجمي لمن لا يحسن العربية يجري في حكمه مجرى التفسير العربي لمن يحسن العربية فكلاهما جائز، إذ هو وسيلة لفهم القرآن، وبيان المراد من كلام الله تعالى حسب الطاقة البشرية.

والترجمة الثانية: بمعنى نقله إلى لغة أخرى: أي أن يعبر عن معاني ألفاظه العربية ومقاصدها بألفاظ غير عربية مع الوفاء بجميع هذه المعاني والمقاصد. وهذه الترجمة تسمى الترجمة الحرفية أو الترجمة اللفظية وهذه الترجمة هي المقصودة في هذا البحث وهي التي كانت وما زالت موضع الخلاف.

وخلاصة القول فيها إنها مستحيلة عادة وعقلاً ومحرمة شرعاً: أما كونها مستحيلة عادة وعقلاً فلأن ترجمة القرآن بهذا المعنى تستلزم المحال. وكل ما استلزم المحال محال. إذ لا بد في تحققها من الوفاء بجميع معاني القرآن، وجميع مقاصده، كما في أساليب علوم المعاني والبيان، والتي هي مناط بلاغته وإعجازه، وكل ذلك مفقود في غير العربية. ولأن الترجمة بهذا المعنى مثل القرآن. وكل مثل القرآن مستحيل، لكون القرآن تحدى أفصح العرب أن يأتوا بمثله. فكيف بغير العرب ممن الأحرى أن يكون عجزهم أظهر. وأما كونها محرمة شرعاً فلأمور عدة منها: إن طلب المستحيل العادي حرام أياً كان هذا الطلب، ولو بطريق الدعاء، لأنه ضرب من العبث وتضييع للوقت والمجهود في غير طائل؛ قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [1] ولأن محاولة هذه الترجمة إدعاء لإمكان وجود مثل القرآن، وذلك تكذيب شنيع لصريح قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ [2] ومنها إن

---

(١) سورة البقرة- آية-١٩٥

(٢) سورة الاسراء- آية-٨٨

محاولة هذه الترجمة تشجيع للناس على انصرافهم عن كتاب ربهم مكتفين ببدل يزعمون أنه ترجمة للقرآن، وإذا امتد الزمان بهذه الترجمات فسيذهب عنها اسم الترجمة، ويبقى اسم القرآن وحده علماً عليها.

فيقولون هذا قرآن بالإنكليزية- وذلك قرآن بالفرنسية وهكذا ثم يحذف هذا المتعلق فيما بعد.

وبناء على ذلك لو اجيزت ترجمة القرآن بهذا المعنى لكان لكل قطر إسلامي وغير إسلامي قرآن من هذا الطراز، ولا يشك عاقل في حرمة ذلك. ولهذا يقول الإمام الشافعي في رسالته: إنه يجب على غير العرب أن يكونوا تابعين للسان العرب، وهو لسان رسول الله ﷺ جميعاً، كما يجب أن يكونوا تابعين له ديناً.

وإن الله تعالى قضى أن ينذروا بلسان العرب خاصة ثم قال: فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك، وكلما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيراً له. وخير ما أختم به هذا المطلب قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[1].

وفي الختام أُصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ونسأله أن ينفع بهذا الوجيز كل من قرأه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

---

(١) سورة الإسراء -آية-٨٨

فهرس المصادر والمراجع

الإبريز-أحمد بن المبارك-المطبعة الأزهرية مصر ١٣٠٦

الاتقان- السيوطي-مطبعة حجازي. القاهرة -١٩٤١

الارشاد والإيجاز في بعض أنواع **الإعجاز**- الفريق عبد السلام- المطبعة العامرية ١٣١٣.

إرشاد الفحول-الشوكاني-دار الفكر-بيروت-ب-د

أدب الكتاب-محمد يحيى الصولي-المطبعة السلفية-القاهرة ١٣٤١

أدب الكاتب-ابن قتيبة-المكتبة التجارية- القاهرة-١٣٥٥

الاستيعاب في معرفة **الأصحاب**-ابن عبد البر-مكتبة نهضة مصر-١٩٦٠

أساس البلاغة-الزمخشري-ط١ مصر

الإصابة في تميز الصحابة-ابن حجر-مطبعة البابي الحلبي-القاهرة-١٣٥٨

أصول السرخسي-السرخسي ط١-مصر دار الكتب

أصول التفسير وقواعده-خالد عبد الرحمن العك-دار النفائس-بيروت١٩٨٦

الإمالة-د.عبد الفتاح الشلبي-مكتبة نهضة مصر-القاهرة ١٩٥٧

إيضاح الوقف والابتداء-أبو بكر الأنباري-مجمع اللغة العربية-دمشق١٩٧١

بغية **الوعاظ** السيوطي-ط١ القاهرة-١٣٢٦

البحر المحيط-ابن حيان الأندلسي-مطابع النصر-الرياض-ب-د

البرهان-الزركشي-دار إحياء الكتاب العربي-القاهرة-ب-ب

البيان والتبيين-الجاحظ-مكتبة هارون-مصر.ط١

تاريخ بغداد-الخطيب البغدادي-مطبعة الخانجي-مصر ١٩٣١

تاريخ القرآن-عبد الصبور شاهين-دار القلم-دمشق ١٩٦٦

تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد-ابن القاصح-ط١-١٩٤٩

تأويل مشكل القرآن-ابن قتيبة-دار إحياء الكتب العربية-القاهرة١٩٥٤

تهذيب اللغة-الأزهري-القاهرة-١٩٦٤

تاريخ الردة-الربيع بن سليمان الكلاعي-معهد الدراسات الإسلامية-دلهي-١٩٧٠

تفسير القرطبي-القرطبي ط١-دار الكتب

التعريفات-الجرجاني

الترغيب والترهيب-المنذري-مطبعة البابي الحلبي-مصر ط١

تفسير النصوص في الفقه-د.محمد أديب الصالح-ط٢-دمشق
تاريخ آداب العرب-مصطفى صادق الرافعي-ط١-مصر
جامع البيان-الطبري-دارالمعارف-مصر ١٣٧٤
جمهرة اللغة-ابن دريد-حيدر آباد-ط١ الهند
دلالة الألفاظ-د.إبراهيم أنيس-مكتبة الأنكلو المصرية-القاهرة١٩٥٨
رسالة التوحيد-الإمام محمد عبده-ط٩ ١٩٥٧
رسم المصحف-غانم قدوري الحمد-بغداد-١٩٨٢
روضة الناظر وجنة المناظر-ابن قدامة-بشرح ابن بدران-المطبعة السلفية-١٣٤٢
زوائد المسانيد العثمانية-ابن حجر-تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي-ب د. تاريخ ومكان .
سر صناعة الإعراب-ابن جني-مطبعة مصطفى الحلبي-١٩٥٤
السيرة-جواد علي-مطبعة الزعيم-بغداد ١٩٦١
سيرة ابن هشام-ابن هشام-البابي الحلبي-مصر ١٩٥٥
سيرة أعلام النبلاء-الذهبي-دار المعارف-القاهرة ١٩٥٧
صحيح البخاري-مكتبة صبح القاهرة-ب-د
صحيح الإمام مسلم-دار الطباعة العامرة-دار السلطة-محمد صبح-القاهرة
الصديق أبو بكر-محمد حسين هيكل-مكتبة النهضة المصرية-القاهرة١٩٦٤
المصاحف-ابن أبي داود-المطبعة الرحمانية-مصر ١٩٣٦
الصاحبي في فقه اللغة-ابن فارس-المكتبة السلفية-القاهرة-١٩١٠
طبقات فحول الشعراء-محمد سلام الجمحي-دار المعارف مصر-١٩٥٢
الطبقات الكبرى-ابن سعد-دار صادر-بيروت ١٩٥٧
غريب الحديث:أبو عبيد-دار المعارف العثمانية-حيدر آباد١٩٦٢
غاية النهاية-ابن الجزري-مكتبة الخانجي-مصر ١٩٣٢
فضائل القرآن-ابن كثير-مطبعة المنار-مصر ١٣٤٧
الفهرست-ابن النديم-مكتبة خياط-بيروت
فتح الباري-ابن حجر-مطبعة البابي الحلبي-القاهرة-١٩٥٩
الفوائد-الفريق عبد السلام-وزارة الأوقاف الكويتية-١٩٦٧
فتوح البلدان-البلاذري-شركة بيع الكتب العربية-القاهرة ١٩٠١
القراءات السبع-ابن مجاهد-دار المعارف-مصر ١٩٧٢تحقيق د.شوقي ضيف
كبرى اليقينات الكونية-د.محمد سعيد رمضان البوطي-دار الفكر-دمشق ط١ ١٩٦٩

لسان العرب-ابن منظور-ط١-دار صادر بيروت
اللهجات العربية-د.إبراهيم أنيس-مكتبة الأنكلو المصرية-ط٣ القاهرة-١٩٦٥

لطائف الإشارات-القسطلاني-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة-١٩٧٢
مناهل العرفان-الزرقائي-دار إحياء الكتاب العربي-القاهرة ب-ت
مباحث في علوم القرآن-د.صبحي صالح-جامعة دمشق ١٩٥٨
مقدمة كتاب التحرير والتنوير-ابن عاشور ط١-تونس
المعجزة الكبرى-الشيخ أبو زهرة-دار الفكر العربي-القاهرة-١٩٧٠
المعارف-ابن قتيبة-دار إحياء التراث العربي-بيروت١٩٧٠
المستدرك-الحاكم-ط١ ١٣٤٠ حيدر آباد
مجموعة **الوثائق** السياسية-د.محمد حميد الله-لجنة التأليف والنشر والترجمة-القاهرة ١٩٤١

المخصص-ابن سيدة-المطبعة الأميرية-القاهرة ١٣٢٠
منجد المقرئين-ابن الجزري-مكتبة القدس-القاهرة ١٣٥٠
المستصفى-الغزالي-ط١ مطبعة مصطفى البابي الحلبي١٣٥٦
مسلم الثبوت-ابن عبد الشكور-المطبعة الحسنية-مصر-ب-ت
مرآة الأصول-منلا خسرو-مطبعة الحاج عموم البوسنوي-مصر١٣٠٢
المدخل إلى مذهب أحمد-ابن بدران-دار الطباعة المنيرية-القاهرة ب-ت
مسند الإمام أحمد-دار المعارف-مصر-١٩٤٩
الموافقات-الشاطبي-المكتبة التجارية-مصر ط١
مقدمة في أصول التفسير-ابن تيمية ط١-دمشق
مفردات القرآن-الراغب الأصفهاني-
محاضرات في أصول الفقه-د.أبو اليسر عابدين ط١-دمشق
المقنع-الوافي-مكتبة الدراسات الإسلامية-دمشق ١٩٤٠
المبسوط -السرخسي-ط١-مصر
المغني -ابن قدامة-ط١-مصر
النشر في القراءات-ابن الجزري-القاهرة-ب-ت
همع الهوامع-السيوطي-مطبعة الخانجي-مصر-١٣٢٧
نصرة الاغريض-في نصرة القريض-الامام المظفر بن الفضل العلوي-ط١-دمشق

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

تاريخ علوم القرآن وتنزلاته ١٠
المبحث الأول: في معنى علوم القرآن ١١
المطلب الأول:تعريف القرآن لغة واصطلاحاً ١٢
المطلب الثاني:القرآن أسماؤه ومواد اشتقاقه ١٤
المطلب الثالث:القرآن والعلوم الكونية ١٥
المبحث الثاني: تاريخ علوم القرآن ١٧
المطلب الأول:عهد ما قبل التدوين ١٨
المطلب الثاني:عهد التمهيد والتدوين لعلوم القرآن ١٩
المطلب الثالث:علوم القرآن في القرون المتأخرة ٢٠
المبحث الثالث: في نزول القرآن ٢٢
المطلب الأول:معنى نزول القرآن وتنزلاته ٢٣
المطلب الثاني:كيفية تلقي جبريل للقرآن وما الذي نزل به ٢٥
المطلب الثالث:تنجيم القرآن والحكمة في ذلك ٢٧
المبحث الرابع: ظاهرة الوحي ٣٠
المطلب الأول:حقيقة الوحي، أنواعه كيفيته ٣١
المطلب الثاني:الوحي من الناحية العلمية ٣٣
المطلب الثالث:الفرق بين الوحي وبين مظاهر إنسانية الرسول ٣٥
المبحث الخامس: أول ما نزل وأخر ما نزل من القرآن ٣٧
المطلب الأول:فوائد معرفة أول ما نزل وأخر ما نزل ٣٨
المطلب الثاني:أقوال العلماء في معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل ٣٩
المطلب الثالث:أمثلة من أوائل وأواخر ما نزل ٤١
المبحث السادس: في أسباب النزول ٤٤
المطلب الأول:معنى سبب النزول ٤٥
المطلب الثاني:فوائد معرفة أسباب النزول ٤٦
المطلب الثالث:طرق معرفة أسباب النزول ٤٩
المطلب الرابع:العموم والخصوص في القرآن ٥٤

الفصل الثاني

طبيعة القرآن من حيث النزول ٥٦
المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف ٥٧

المطلب الأول: أهم ما ورد بخصوص نزول القرآن على سبعة أحرف ٥٨
المطلب الثاني:الأحرف السبعة عند العلماء ٥٩
المطلب الثالث:فوائد معرفة سبب اختلاف القراءات ٦٤
المطلب الرابع:المصحف العثماني والأحرف السبعة ٦٥
المبحث الثاني: المكي والمدني ٦٨
المطلب الأول: مصطلحات العلماء في المكي والمدني ٦٩
المطلب الثاني:فوائد العلم بالمكي والمدني ٧٠
المطلب الثالث:الفروق بين المكي والمدني ٧١
المبحث الثالث: جمع القرآن وما يتعلق به ٧٣
المطلب الأول:جمع القرآن وكتابته في زمن الرسول ﷺ ٧٤
المطلب الثاني:جمع القرآن في خلافة الصديق ٧٧
المطلب الثالث:جمع القرآن في خلافة عثمان ٧٩
المبحث الرابع: في ترتيب آيات القرآن وسوره ٨٤
المطلب الأول:ما افتقده زيد في الجمع الأول وأثبته فيما بعد ٨٥
المطلب الثاني:معنى ألاية وطرق معرفتها ٨٦
المطلب الثالث: عدد آيات القرآن وفوائد معرفة ذلك ٨٨
المطلب الرابع: معنى السورة والحكمة من تسوير القرآن ٩٠
المبحث الخامس: في كتابة القرآن ورسمه ٩٢
المطلب الأول: الكتابة وشأنها ما قبل الإسلام وبعده ٩٣
المطلب الثاني: كتابة القرآن ورسمه ٩٦
المطلب الثالث: آراء العلماء في رسم المصحف ٩٩
المبحث السادس: في القراءات والقراء ١٠٣
المطلب الأول: القراءة لغة واصطلاحاً ونشأتها ١٠٤
المطلب الثاني: القراءات من حيث الضبط والقبول ١٠٦
المطلب الثالث: طبقات المقرئين وأعداد القراءات ١١١
المطلب الرابع: أنواع القراءات من حيث السند ١١٣
المطلب الخامس: حكم القراءة الشاذة ١١٦

الفصل الثالث

في التفسير والمفسرين ١١٨
المبحث الأول: أصول التفسير وقواعده ١١٩

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير وقواعده ومكانته ١٢٠
المطلب الثاني: نشأة علم التفسير واستمداده ١٢٢
المطلب الثالث: أنواع التفسير وأقسامه ١٢٥
المطلب الرابع:تأويل القرآن والفرق بينه وبين التفسير ١٢٦
المبحث الثاني: المنهج المأثور في التفسير ١٢٩
المطلب الأول:التفسير بالمأثور ومصادره ١٣٠
المطلب الثاني:تدوين التفسير بالمأثور ١٣٢
المطلب الثالث:شروط التفسير بالمأثور وضوابطه ١٣٤
المطلب الرابع:مدى ارتباط التفسير بالقرآن ١٣٦
المبحث الثالث: المنهج اللغوي في التفسير ١٣٩
المطلب الأول:اللغة العربية والتفسير ١٤٠
المطلب الثاني:ضوابط التفسير اللغوي ١٤٢
المطلب الثالث:اللغة والتفسير الإفرادي للقرآن ١٤٣
المطلب الرابع:قيمة قواعد النحو والإعراب في التفسير ١٤٥
المبحث الرابع: المنهج العقلي الاجتهادي في التفسير(التفسير بالرأي) ١٤٨
المطلب الأول:التعريف بالتفسير **العقلي** موقف العلماء منه ١٤٩
المطلب الثاني: مدى منهج الاجتهاد العقلي في التفسير ١٥٢
المطلب الثالث:مجال الاجتهاد في التفسير العقلي ١٥٣
المطلب الرابع:شروط المفسر وضوابط التفسير العقلي ١٥٥
المطلب الخامس:التعارض بين التفسير العقلي والمأثور ١٥٧
المبحث الخامس: التفسير الإشاري للقرآن ١٦٠
المطلب الأول:التفسير الإشاري ومشروعيته ١٦١
المطلب الثاني:شروط التفسير الإشاري وموقف العلماء منه ١٦٢
المطلب الثالث:التفسير الإشاري العلمي للآيات الكونية ١٦٥
المبحث السادس: دلالات النظم القرآني وقواعد التفسير ١٦٩
المطلب الأول:الغريب والمعرب والمترادف في القرآن ١٧٠
المطلب الثاني:الفصل والوصل والإيجاز والإطناب ١٧١
المطلب الثالث:الاستعارة والتشبيه ١٧٥
المطلب الرابع:الحقيقة والمجاز والصريح والكناية والتعريض ١٧٧

الفصل الرابع

المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ ١٨١

المبحث الأول: المحكم والمتشابه ١٨٢
المطلب الأول: المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً ١٨٣
المطلب الثاني: آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه ١٨٤
المطلب الثالث:منشأ المتشابه وأقسامه وأنواعه ١٨٧
المطلب الرابع:أنواع المتشابهات ورأي العلماء في متشابه الصفات ١٨٨
المبحث الثاني: الناسخ والمنسوخ ١٩٢
المطلب الأول:النسخ لغة واصطلاحاً ١٩٣
المطلب الثاني:النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل منهما ١٩٤
المطلب الثالث:الحكمة من النسخ ١٩٧
المطلب الرابع:ما يتناوله النسخ ١٩٩
المطلب الخامس:أنواع النسخ في القرآن ٢٠٠
المطلب السادس:فيما يعرف به النسخ ٢٠٢
المبحث الثالث: النسخ في دوراته بين الكتاب والسنة ٢٠٤
المطلب الأول:نسخ القرآن بالقرآن وبالسنة ٢٠٥
المطلب الثاني:نسخ السنة بالقرآن ٢٠٧
المطلب الثالث:نسخ السنة بالسنة ٢٠٩
المطلب الرابع:نسخ القياس والنسخ به ٢١٠
المطلب الخامس:نسخ الإجماع والنسخ به ٢١٢
المبحث الرابع: أسلوب القرآن الكريم ٢١٤
المطلب الأول:الأسلوب لغة واصطلاحاً ٢١٥
المطلب الثاني:خصائص أسلوب القرآن ٢١٦
المطلب الثالث:الإعجاز القرآني وما يتعلق به ٢١٨
المطلب الرابع:أسلوب القرآن وأسلوب الحديث ٢٢١
المبحث الخامس: النقل والترجمة لمعاني القرآن ٢٢٣
المطلب الأول: في معنى الترجمة ودواعيها ٢٢٤
المطلب الثاني: الترجمة الحرفية والطاقة البشرية ٢٢٥
المطلب الثالث: حكم ترجمة معاني القرآن ٢٢٧
المطلب الرابع: شروط الترجمة وضوابطها ٢٣٠
المطلب الخامس: أهمية ترجمة معاني القرآن ٢٣١
فهرس المصادر والمراجع ٢٣٤
فهرس الموضوعات ٢٣٨